جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة – جمعيات النفع العام – دراسة حالة

The institutions of civil society and its impact on the oversight role of Community development in the United Arab Emirates –Public welfare associations – Case study

إعداد الطالب

خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني

الرقم الجامعي

(401110030)

إشراف

الأستاذ دكتور/ محمد القطاطشة

قدمت هذه الرسالة أستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الثاني 2013/2012

التفويض

أنا الطالب خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني

التوقيع:

التاريخ: 2013/6/25

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة الموسومة بالعنوان : " الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة – جمعيات النفع العام – دراسة حالة"

وأجيزت بتاريخ : 2013/6/25م

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
1-الأستاذ الدكتور / محمد حمد القطاطشة (مشرفاً ورئيساً)	....
2-الأستاذ الدكتور / عبد القادر فهمي الطائي (عضواً)	....
3-الدكتور / غازي أسماعيل الربابعة (عضواً خارجياً)	....

الشكر والتقدير

أشكر الله عز وجل الذي ألهمني بان الدراسة والعمل هما مصدر الإنسان المؤمن، ومن ثم أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للشخص الذي وقف بجانبي وأصبح لي الأخ الأكبر الناصح الأستاذ دكتور/عبد الروؤف مصطفى زهدي و أقول له شكراً من أعماق قلبي، والشكر موصول كذلك إلى مقام أستاذي ومعلمي وهو من وجهني وقدم لي النصح وتشرفت بإشرافه على رسالتي، المكرم الأستاذ دكتور/ محمد حمد القطاطشة .

وأخيراً أتقدم بآيات الشكر والامتنان لكل من أسدى لي نصيحة أو قدم لي معلومة تخص بحثي.

الباحث

خالد جاسم أبراهيم حسن الحوسني

الإهــداء

إلى حضرة مقام والدي الكريمين واللذان هما سبب وجودي بعد الله وحرصهما على رعايتي وتربيتي وتحملهما مشقة الحياة، من أجل أن أكون أنسانا صالحا لخدمة وطني ومجتمعي، كما أهدى إلى روح من تعالت عند بارئها هي من نصحتني وأرشدتني بان العلم نور ووضعتني على أول عتبة في طريقي الجامعي وهذا الطريق كان ملئ بالصعاب والتحديات وهما من صقلا شخصيتي، وأتمنى من الله العلي القدير بان يسكن روحها الجنة وان يجزيها خير الجزاء .

وأتقدم كذلك بالإهداء إلى زوجتي ورفيقة عمري وهي من تحملت مصاعب الحياة دون تألمها كي أواصل تحصيلي العلمي، أثناء إنشغالي عنها في مسيرتي العلمية والعملية، لها مني كل المحبة والتقدير والاحترام والوفاء .

كما لا أنسى شمعتي حياتي اللتان أناروا طريقي واللتان رزقني الله بهما وأصبحا سر عزيمتي وإصراري في تحقيق أهداف حياتي، كي أكون لهم جميعا مصدر فخر واعتزاز في يوم من الأيام.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى حضرة مقام صديقي وأخي ورفيق عمري الذي رافقني في هذه المحطة المهمة في حياتي وصبح لي الناصح الأمين وأتمنى من الله جل في علاه بان يوفقه وييسر عليه في الدنيا والآخرة .

الباحث

خالد جاسم أبراهيم حسن الحوسني

فهرس المحتويات

الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة – جمعيات النفع العام – دراسة حالة

إعداد

خالد جاسم أبراهيم حسن الحوسني

إشراف

الأستاذ دكتور/ محمد القطاطشة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي في دورة الإمارات، و الكشف عن المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني من تأدية رسالتها. وكذلكالتعرف إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة التطوع في المجتمع الإماراتي، وإلى جانب ذلك هدفت الدراسة إلى بيان مصادر التمويل وأهميته لؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة، وطبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. وقامت هذه الدراسة على فرضية أساسها إن مؤسسات المجتمع المدني قد أخفقت في تأدية رسالتها القائمة على الدور الملقى على عاتقها، وبناء شراكة بناءة مع المؤسسات الحكومية المعنية.

وحاولت الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تمثلت في: ما دور مؤسسات المجتمع المدني و ما مدى ارتباطها في التنمية وخدمة المجتمع المحلي ؟ ما مدى فعالية دور مؤسسات المجتمع المدني التنموية؟ و ما المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني من تأدية رسالتها ؟ ما دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة التطوع في المجتمع الإماراتي؟ ما مصادر التمويل وأهميته لؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة؟ ما نوع وطبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني؟ ما الوسائل التي تسهم في نجاح دور مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة ؟

وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة جاء كنتاج لتطورات تاريخية – اجتماعية شهدها المجتمع الإماراتي، بوجود دولة حديثة قوية بكافة مجالاتها لا سيما الاقتصادية. وأن المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني وعلاقته بالدولة اختلف عن المفاهيم المعاصرة، حيث تبين ذلك من خلال الدراسة، وذلك بالقياس على الدور التشاركي التكاملي بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، حيث تعمل هذه الشراكة على تنمية وخدمة المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وكذلك توصلت الدراسة إلى أن الاستقلالية لمؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة عن الدولة لا تعني نفي علاقة التأثير والتأثر بينهما، وذلك لأن الشأن الاجتماعي مجال مشترك بينهما وشرط النجاح لهما أن يعملان في أطار تكاملي تشاركي، و أن انتشار ثقافة التطوع في اوساط المجتمع المدني الإماراتي عمل على وجود مؤسسات مجتمع مدني ترعى هذه الثقافة، مما عزز لوجود بيئة ديمقراطية، حيث الاتجاه نحو بناء مجتمع مدني من شأنه أن يزيد من المشاركة السياسية في الحياة العامة وأن يرسخ مفهوم المواطنة الحقة. و خرج الباحث بتصور مفاده بضرورة التكامل والشراكة الفعلية بين الدولة والمجتمع المدني فهما وإن كانا يتمايزان بمؤسسات كل منهما وبوظائف هذه المؤسسات، ويترابطان بترابط وتفاعل تلك المؤسسات .

إن مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل علـــى ترســـيخ مبدأ التعاون والشفافية والتنسيق في الأداء بين مؤسسات الدولة، وذلك مـــن خـــلال دورهـــا التكاملي في بناء دولة حديثة عصرية تقوم على رعاية حقوق الإنسان.

The institutions of civil society and its impact on the oversight role of Community development in the United Arab Emirates –Public welfare associations – Case study

By
KHALID Jassem Al hosani
Supervisor
Prof.Dr. MOhemad .H.Alkatatsheh

Abstract

of civil society organizations from fulfilling its mission? And means that contribute to the success of the role of civil society institutions in the United Arab Emirates?

In addition to this study aimed to identify the international changes brought about by the new world order and had an impact on the oversight role of civil society institutions., And highlight the most important positive developments that have taken place at the level of the United Arab Emirates in the field of the oversight role of civil society institutions.

And by the fact that the importance of the study was to try researcher assessment of civil society institutions in the United Arab Emirates and stand on the shortcomings in its performance and its relationship with government institutions in order to address the dysfunctional reservoir in its relationship with other relevant government institutions and access to the state promoting a culture of censorship institutional.

The study found that the concept of civil society came as a product of historical developments - Social witnessed communities, has been associated with the presence of (civil society), provided the presence of (modern country) strong in all fields, particularly economic to be able to meet and achieve better standard of living for the population.

And that the institutions of civil society in the United Arab Emirates is doing positive and League developmental and evolutionary through outlook to development as a comprehensive development to achieve the expansion of alternatives to citizens to participate in improving the quality of life constantly work on activating the legislation and laws that the evolution of the concept of citizenship and to take into consideration privacy of the sons of one country and the extent of its ability to absorb and commitment to democratic life duties after his constitution guarantees his rights, and it needs to build individual character again and on a correct basis.

The activation of the work of civil society organizations requires above all a culture of volunteerism among the younger generation, and the search for alternatives to the official to obtain funding and support for these institutions, as well as attention to all sectors of the population, which is the goal of these institutions in the provision of care and services required for them to improve standard of living.

المقــدمـــة:

لقي مصطلح المجتمع المدني رواجاً أكاديميا في العقدين الماضيين سواء على الصعيد العالمي أو العربي، وقد مضى المجتمع المدني بعملية نشوء وارتقاء تاريخية في البيئة الغربية التي ولد فيها وتبلور فيها، وأصبح المجتمع المدني يقدم على أساس انه مرجعيـــة اجتماعيـــة خارج الدولة أو تمركز عملية اتخاذ القرار في الدولة.

ينبغي الحذر من الخلط أو التوظيف الخاطئ لمفهوم إذ لوحظ على كثير من الدراسات أخذت الطابع السياسي ووضعت مفهوم المجتمع المدني في تضاد مع الدولة ومن جانب أخـــر فان تبلور المجتمع المدني في الوطن العربي وبروزه وتعاظم الحاجة له سوف تغـــدوا أكثـــر إلحاحا مما في إي وقت مضى.

إن وجود مؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات المتحضرة و المتمدنة هي خطـــوة إيجابية من حيث تكامل الأدوار بين المؤسسات الحكومية و القطـــاع الاقتـــصادي والقطـــاع الاجتماعي، وكما انه دور تشاركي و تكميلي فلا بد لمؤسسات المجتمع المدني مـــن تفعيـــل دورها للمشاركة في عملية الرقابة على المؤسسات الحكومية و القطاع الخاص فـــي ادائهـــا، وبالتالي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني المعنية رفع توصيات إلى الجهات الحكومية المعنية إن وجدت، للأخذ بها وصولاً إلى أفضل ممارسة اجتماعية موجودة لمثل هذه الحالات، مـــن خلال التشارك بين كافة القطاعات في المجتمع الواحد يمكن لهذا المجتمـــع الرقـــي بخدماتـــه وأدائه مما ينعكس ذالك على الفرد.

تعد مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى أبرز مكونات المجتمع المدني وذالك منذ تأسيس الدولة عام 1971م، فقد قام المـــشرع الإمـــاراتي بوضـــع

القوانين واللوائح المنظمة لها وفي علاقتها مع الدولة، وقد تطورت بتطور الدولـــة وتعـــددت وظائفها ومهامها وأنشطتها مع مرور الزمن، لتتوافق وتواكب التطــور وحاجــات المجتمـــع ولذالك يلقى على عاتقها الدور الأكبر في خدمة وتنمية المجتمع المدني.

- مشكلة الدراسة وأسئلتها:

من خلال الممارسات المختلفة لكافة مؤسسات المجتمع المدني في دولـــة الإمــــارات العربية المتحدة، لوحظ بان تلك المؤسسات لازالت تحتاج مزيدا من الوقت لترتقـــي بـــالوعي الكافي في العملية التنموية والرقابية، والنضوج بمفهوم التنمية بحيث ينعكس ذلك ايجابياً على جميع مؤسسات المجتمع الواحد، ولا يكون ذالك من خلال التـــشهير بالمؤســـسات المختلفـــة، بمعنى يكون بينهم تواصل مستمر و دائم لتحقيق الهدف المرجو منه والـــذي يترقبـــه أفـــراد المجتمع من أداء هذا المؤسسات، وتكون هذه الأدوار متبادلة من جانب مؤســـسات المجتمـــع المدني و مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية، وبناء عليه وضع الباحث جملة من الأسئلة:

- ما دور مؤسسات المجتمع المدني و ما مدى ارتباطها في التنمية وخدمـــة المجتمـــع المحلي ؟
- ما مدى فعالية دور مؤسسات المجتمع المدني التنموية؟
- ما المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني من تأدية رسالتها ؟
- ما دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة التطوع في المجتمع الإماراتي؟
- ما مصادر التمويل وأهميته لؤسسات المجتمع المدني في دولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحدة؟
- ما نوع وطبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني؟

- ما الوسائل التي تسهم في نجاح دور مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة ؟

أهداف الدراسة:

- التعرف إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي في دورة الإمارات.

- الكشف عن المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني من تأدية رسالتها.

- التعرف إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة التطوع في المجتمع الإماراتي.

- بيان مصادر التمويل وأهميته لؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة، وطبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

- التعرف إلى الوسائل التي تسهم في إنجاح دور مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في محاولة الباحث تقييم مؤسسات المجتمع المدني و الوقوف على أوجه القصور في أدائها وعلاقتها بالمؤسسات الحكومية بهدف معالجة الخلل الوظيفي المكمن في علاقتها مع غيرها من المؤسسات الحكومية المعنية وصولا إلى حالة تعزيز ثقافة الرقابة المؤسسية، لذا يأمل الباحث بإن تستفيد الجهات التالية من نتائج الدراسة وتوصياتها:

- الباحثين السياسيين سوف تقدم هذه الدراسة تحليلا لتاريخ مؤسسات المجتمع المدني و تطور دور جمعيات النفع العام التي تعد الكيان الأبرز في مؤسسات المجتمع المدني بدولة الإمارات العربية المتحدة وعلاقتها بالجهات الحكومية الأخرى.

- وزارة الشؤون الاجتماعية تسعى هذه الدراسة إلى الخروج بعدة توصيات والتي يأمل الباحث إن تستفيد وزارة الشؤون الاجتماعية التي هي معنية بجمعيات النفع العام على وجه الخصوص بتوصيات التي سوف يخرج بها الباحث.

- **فرضية الدراسة:** قامت هذه الدراسة على فرضية أساسها إن مؤسسات المجتمع المدني قد أخفقت في تأدية رسالتها القائمة على الدور الملقى على عاتقها، وبناء شراكة بناءة مع المؤسسات الحكومية المعنية.

- **حدود الدراسة:**

- **حدود مكانية:** اقتصرت الدراسة على مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **حدود زمنية:** اقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة مابين (1980 – 2012)

- **محددات الدراسة:**

تعالج هذه الدراسة دور مؤسسات المجتمع المدني التي يرى الباحث أنها لم ترتقي إلى المكانة التي يفترض إن تكون علية ولم تأخذ حجمها الحقيقي في المجتمع بالإضافة إلى كسب ثقة المجتمع و التواصل والمشاركة الفعلية مع الجهات الحكومية.

صعوبة تعميم نتائج هذه الدراسة وتوصياتها على السياسة التي تنتهجها وزارة الشؤون الاجتماعية وبعض الدوائر المحلية بالحكومات المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **مصطلحات الدراسة:**

هناك عدد من المفاهيم و المصطلحات التي اشتملت عليها الدراسة وبحاجة إلى تعريف، لذلك من الأهمية تحديد تعاريف واضحة للمصطلحات الأساسية التالية :-

المجتمع المدني: هي مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة من ناحية والدولة و مؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى فهي بذالك رابطة اختيارية يدخلها الإفراد طواعية وتشمل العديد من المكونات مثل

المؤسسات الدينية والتعليمية والجمعيات المهنية والنوادي الثقافية والاجتماعية وبان الدولة والمجتمع لازمان لاستقرار المجتمع المدني وأدائه لوظائفه.

جمعيات النفع العام : يقصد بالجمعية ذات النفع العام كل جماعة ذات تنظيم له صفة الاستمرار لمدة محدودة أو غير محدودة تؤلف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بقصد تحقيق نشاط على سبيل المثال ديني مركز الإرشاد والتوجيه الاجتماعي أو ثقافي الإمارات لهواة الطوابع أو تربوي جمعية المعلمين أو مهني جمعية المهندسين، جمعية الإمارات الطبية أو نسوي الاتحاد النسائي العام، لجنة تنسيق العمل النسائي أو تقديم خدمات إنسانية جمعية الإمارات لحقوق الإنسان أو تحقيق غض من إغراض البر جمعية دار البر، سواء كان ذالك عن طريق المعاونة المادية أو المعنوية أو الخبرة الفنية تسعى في جميع أنشطتها لصالح العام وحده دون الحصول على ريح مادي وتكون العضوية فيها مفتوحة للجميع.

الرقابة: تعرف الرقابة بأنها التأكد من أن ما يتحقق أو ما تحقق فعلا مطابق لما تقرر في الخطة المعتمدة سواء بالنسبة للأهداف أم بالنسبة للسياسات والإجراءات أو بالنسبة للموازنات الخاصة بالتخطيط. أو هي التأكد والتحقق من أن تنفيذ الأهداف المطلوب تحقيقها في العملية الإدارية تسير سيرا صحيحا حسب الخطة والتنظيم والتوجيه المرسوم لها.

وقد أكدت دراسة صادرة عن الأمم المتحدة أن وجود ميثاق لأخلاق العمل يعتبر من الوسائل الوقائية المهمة لمحاربة الفساد في الدول النامية ويؤكد بعض الباحثين أن ذلك لا يكفي بل لا بد من غرس القيم الأخلاقية للموظفين وتنمية الرقابة الذاتية(www.almoslim.net).

إن الدور الرقابي للمنظمات المدنية ليس الغرض منه تصيد الأخطاء والتشهير بمؤسسات الدولة وتعكير أو عرقلة صفو العمل السياسي والمؤسسي وهو ليس ردود فعل آنية هدفها النيل من المقابل بقدر ما هو دور تقويمي وإصلاحي وهدفه المشاركة الحقيقية في ادارة الاختلاف. وهو دور إنساني وتربوي وتوعوي ورقابي وثقافي ولابد ان تتفهمه جميع الأطراف على هذا المعنى كونه تصويباً وتذكيراً وتلمساً او خطوات نحو الإصلاح والتفاعل ورفع مستويات الأداء خدمة للمجتمع وعليه ينبغي تأسيس العلاقات بين سلطات المجتمع وأركان الدولة نحو بناء الدولة الحديثة على هذه المفاهيم. (www.alsabaah.com)

الإطار النظري والدراسات السابقة

أ . الإطار النظري

لقي مصطلح المجتمع المدني رواجاً أكاديمياً وعلمياً في العقديين الماضيين سواء على الصعيد العالمي أو العربي وقد مر المجتمع المدني بعملية نشوء وارتقاء تاريخية للبيئة الغربية التي ولد بها وهي في طور التبلور في الوطن العربي إن الانتشار والتنوع في استخدام مصطلح المجتمع المدني يشكل بحد ذاته تعبيراً عن أزمة سياسية عند حركات التغير السياسية والاجتماعية، حيث إن عملية الاستخدام المصطلح الجاري حاليا للمجتمع المدني كمقابل لدولة والتي تحملها عملية إعادة إحياء المجتمع المدني في ثناياها تحمل أيضا مخاطر عديدة.

وهناك مستجدات أثرت على إمكانية وتوجهات التنمية في كافة الدول منها العولمة بكافة جوانبها بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية، وبالتالي فان دور الدولة ووظائفها يتغير وفي المستجدات من فترة إلى أخرى، ومن مرحلة إلى أخرى، وفق مطالبات التنمية والمتغيرات التي تطرأ محلياً و إقليمياً وعالمياً، وهذا بالضرورة يؤكد إلى إعطاء مساحة كافية للمجتمع المدني للقيام بدورة بعملية التنمية وفي المقابل ضرورة تفاعل ومؤسسات المجتمع المدني فيما بينها البين من جانب ومع المجتمع من جانب أخر وبصيغة قائمة على التوافق والمشاركة مع خطط التنمية الحكومية.

نشأت جمعيات النفع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها إحدى مكونات المجتمع المدني وأكثرها حضوراً وبروزاً وتنظيماً، في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة, وقد نشأت جمعيات النفع العام وحظيت بالتنظيم التشريعي منذ نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971م وذالك من خلال القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1974م وتعديلاته التي طارت عليه والتي كادت تتمشى مع تطور الدولة ومتطلبات المجتمع حتى القانون الأخير

والذي صدر عام 2008 رقم (2)، ويدل هذا التطور والتعديل المستمر على رؤية واضحة ومرونة لدى صناع القرار بدولة الإمارات العربية المتحدة بدور الذي يجب إن تملئه هذه الجمعيات في المساحة التي أعطيت لها جنبا إلى جنب مع مساعي الحكومة وخططها التنموية في المجتمع, هذه المساحة وحجمها التي أعطيت لجمعيات النفع العام كانت بالقدر الكافي التي يتيح لها الحركة وبالوقت نفسه وفق ضوابط لدواعي المصلحة الوطنية العليا, وقد تنوعت هذه الجمعيات بأهدافها ولغرضها مع متطلبات المجتمع و حجاته فمنها ما كان مهنية ونفعية ودينية ونسويه وذات الطابع الثقافي الاجتماعي.

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها نمواً اقتصادياً واجتماعياً سريعاً ونادر التحقق في كثير من المجتمعات النامية، بل والمتقدمة وباتت تجربتها التنموية نموذجاً عالمياً في مجال الرقابة الشاملة على جميع المستويات، حيث أطلقت الدولة المشاريع الرقابية الرئيسية اللازمة لتأسيس دولة نموذجية قادرة على الانتقال إلى مراحل جديدة في مجال التطور الاقتصادي والاجتماعي، والتركيز على الإنسان وتمكينه من إعمال حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأن الدولة توجت جهودها واهتمامها بمسائل حقوق الإنسان في تبوأها مراكز متقدمة في العديد من التقارير والمؤشرات الدولية ذات الصلة، حيث احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمركز الأول عربياً والـ30 عالمياً من إجمالي 187 دولة في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2011 وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى عربياً وفي المركز الـ 17 على مستوى العالم حسب المسح الأول الذي أجرته الأمم المتحدة لمؤشرات السعادة والرضا بين الشعوب والذي صدر في أبريل عام 2012، وتقدمت الدولة درجتين في مؤشر المساواة بين الجنسين الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2011 لتحتل المرتبة

الأولى بين الدول العربية، وتم إنشاء اللجنة الدائمة لمتابعة التقرير الدوري الشامل لحقوق الإنسان بقرار مجلس الوزراء رقم 4/51 و/2 لسنة 2010 بتاريخ 21 مارس 2010.

أصبح المجتمع المدني يلعب دوراً أساسياً وإن مفهوم المجتمع المدني لا يعني فقط مفهوم الرابطة الاجتماعية كأساس للاجتماع بل إنه يرتبط أيضاً بمفهوم القانون والعقد الاجتماعي وهو بذلك يجسد مفهوم السياسة الحديثة بوصفها نابعة من المجتمع البشري وبالتالي فإن لفظيّ (دولة ومجتمع مدني) يتطابقان ولا يمكن الفصل بينهما. وإن منظمات المجتمع المدني لها دوراً لا يقل أهمية عن دور الحكومات، وأهمية إشراك مؤسسات المجتمع المدني في إعداد تقرير الدولة في مجال حقوق الإنسان تكمن في كونها جهات محايدة تمثل الأفراد في شتى المجالات وقريبة جداً من تطلعاتهم وأمالهم وهمومهم، وتعتبر حلقة الوصل بين المجتمع والحكومة في إيصال الصورة الحقيقة الواقعة على أفراد المجتمع .

إن تحقيق أهداف مؤسسات المجتمع المدني يقوم على احترام وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان طبقاً للقوانين المرعية المنسجمة مع دستور الدولة، ونشر الوعي بين الأفراد وتوضيح حقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع والدولة، وحقوق الدولة وواجباتها تجاههم وإن التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان واجب وطني ملزم لكافة مؤسسات المجتمع المدني والحكومات، وهذا ما أكدته معتقدات المجتمعات التي تهتم بحقوق الإنسان، وهي مسؤولية ملقاة على عاتقها تتطلب إعمال الشراكة الحقيقية القائمة على المعرفة التامة بحقوق الإنسان وعلى الوعي الكامل لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، والحكومة بواجباتها المتمثلة باحترام الآخرين وتقدير كرامتهم بغض النظر عن أصولهم ومعتقداتهم واعتبار الاختلاف وتعدد الثقافات عنصراً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالتطورات في مجال سن التشريعات الوطنية التي مـن شـانها تعزيـز وحماية حقوق الإنسان صدر كل من القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2009 بـشأن تعـديل قانون حقوق المعاقين، والقانون الاتحادي رقم (18) لسنة 2009 بشأن تنظيم قيـد المواليـد والوفيات، وقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2012 بشأن رعاية الأطفال مجهولي النسب و القرار الخاص بتجنيس أبناء المواطنة وهناك مشاريع قوانين جاري العمل على إصـدارها تـشمل مشروع قانون عمال الخدمة المساندة ومشروع رفع سن التعليم الإلزامي، ومـشروع قـانون الأنشطة الإعلامية ومشروع قانون حقوق الطفل ومشروع قانون الأحداث ومـشروع تعـديل بعض أحكام قانون مكافحة الاتجار بالبشر ومشروع نظام خاص لملاجئ ضـحايا الاتجـار بالبشر وفي مجال التطورات في مجال وضع السياسات والإستراتيجيات.

و وضعت دولة الإمارات منظومة مترابطة من الاستراتيجيات التـي تـنظم عمـل الوزارات والمؤسسات الحكومية فيها تسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، منهـا رؤيـة الإمارات 2021 ، وإستراتيجية دولة الإمـارات 2011 – 2013 ، وإسـتراتيجية مكافحـة الاتجار بالبشر وإستراتيجية وزارة العمل لحماية حقوق العمال والإستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة والإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة، ومشروع الخطة الوطنية للمسنين وفيما يتعلـق بالـتـحديات فتشمل تعزيز دور الآليات الوطنية المتخصصة وبناء القدرات البشرية في مجال حقوق الإنسان والانضمام إلى المزيد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنـسان، وتعزيـز الشراكات بين الهيئات والمؤسسات مما يعمل على توحيد الجهود في مجال حقـوق الإنـسان بالدولة ومواصلة العمل من أجل تطوير القوانين والتشريعات الوطنية المعمول بها بُغية إضفاء المزيد من الحماية لمبادئ حقوق الإنسان، ومواكبة أفضل الممارسات التشريعية العالمية فـي هذا الشأن وتكوين قاعدة بيانات مستندة إلى حقائق وإحصاءات عن ممارسات الدولة في كافة

مجالات حقوق الإنسان وتقييم الاستراتيجيات المعتمدة في مجالات حقوق الإنسان وتهدف عملية التقييم إلى معرفة مدى تحقيق الأهداف المنشودة.

ب . الدراسات السابقة

فيما يلي الدراسات السابقة الدراسات العربية والأجنبية التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها و المتعلقة بموضوع الدراسة-:

أولاً الدراسات العربية:

دراسة الدكتور عزمي بشارة (2012) – بعنوان: " **المجتمع المدني دراسة نقدية** " دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، هدفت إلى التعرف تحويل مقولة المجتمع المدني الساكنة التي تثير الرضي و الاسترخاء عند بعضهم، والنقمة و السخط عند بعضهم الأخر إلى مقولة تاريخية متحركة تظهر الطاقة الكامنة فيها من خلال بحث طريق تطورها التاريخي.

وهذه الدراسة تفيد في المعركة العربية من اجل الديمقراطية أذا ما تم فهمها فهما تاريخيا، أي نقديا، يكشف حدودها التاريخية، وبالتالي الطاقة الكامنة فيها، وهي ضارة بقضية الديمقراطية وتحرر الإنسان العربي إذا ما تحولت إلى إدارة لتحييدها سياسيا.

فالمجتمع المدني دون سياسة، وخارج سياق المعركة من اجل الديمقراطية هو عملية إجهاض . وفي حين يبقى في السياق الغربي كيان اجتماعي سياسي يؤطره مفهوم المجتمع المدني المعاصر، ويحوله إلى جزء من عملية الديمقراطية التاريخية، فان الوطن العربي مازال يعطي زمام المبادرة للاصطلاح من أعلى، فبقيت السلطة فيه هي المصدر الديمقراطية، لا العكس.

إن الديمقراطية العربية المتعثرة في مرحلتها الراهنة هي في أمس الحاجة إلى مفهوم المجتمع السياسي الديمقراطي، وإلا تحول المجتمع العربي إلى شاهد زور يبرر الغياب عــن ساحة المجتمع السياسي.

دراسة سلطان بن هلال الحوسني (2010)، والمعنونة بـــ " **مؤســسات المجتمــع المدني و التحول الديمقراطي في عُمان (2000 – 2010)** "، هدفت دراسة الباحث إلى تبيان دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في عُمان من خــلال التطــرق للقوانين و الأنظمة المتعلقة بهذه المؤسسات، وكذالك العلاقة بين هــذه المؤســسات والنظــام السياسي.

وللوصول لإغراض الدراسة وأهدافها، تم الاعتماد على منهج تحليل الــنظم، وذالــك لفهم عملية التحول الديمقراطي كزنها تتأثر بمدخلات في نطاق المجتمع، ولها مخرجات فــي مدى ودرجة الاستجابة لهذه المدجلات، وكذالك التغذية العكسية الراجعــة الحاصــلة نتيجــة المخرجات.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها إن عملية التحول الــديمقراطي تــسيير ببطء، حيث انه على الرغم من سماح النظام السياسي في عُمان بقيام مؤسسات مجتمع مدني، إلا انه يحد من عملها عن طريق القوانين و الأنظمة المتعلقة بهذه المؤسسات من خلال تقيــد حرية هذه المؤسسات.

وعلى ضوء نتائج الدراسة قدمت الدراسة عدة توصيات التي تساهم في إعطــاء دور فعال لمؤسسات المجتمع المدني في عُمان من خلال تعديل القوانين و الأنظمة المتعلقة بهــذه المؤسسات من اجل مزيد من الحرية و الاستقلالية، وكذالك إشراكها في اللجان الوطنية بهدف القيام بدورها في عملية التنمية ولإيجاد ممارسة ديمقراطية حقيقية.

دراسة فيصل بندر الدويش (2010)، والمعنونة بـــ " **دور منظمات المجتمع المـــدني في التنمية الاجتماعية و السياسية في دولة الكويت** " ، هدفت دراسة الباحث إلى معرفة دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية في دولة الكويـــت، وكماتوصـــلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأهمها بان تعتمد منظمات المجتمع المدني في الكويت فـــي تمويلها على مصادر ذاتية ووطنية، وليس هناك أي اعتماد على التمويـــل الأجنبـــي، حيـــث اشتراكات الأعضاء في مقدمة مصادر التمويل يليها الدعم الحكومي وتأتي التبرعات الفرديـــة في المركز الثالث.

وتعمل غالبية منظمات المجتمع المدني في المجالات الاجتماعية، وتعمل العديد مـــن المنظمات في ميادين متعددة، وهناك منظمات تختص في قضايا المرأة و الأعمال و السياسة، وكما تساهم منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية و السياسية من خـــلال الخـــدمات التي تقدم للمستفيدين، وتشمل خدمات إرشادية، ومعونات مالية، وتعليمية، والمشاركة في حل مشاكل اجتماعية بالإضافة إلى التنمية السياسية، وتقدم منظمات المجتمع المـــدني نـــشاطاتها للإفراد والأسر وتسهم في حل المشكلات الاجتماعية.

دراسة عايدة مسلم النوايشة (2011) – والمعنونة بــــ " **دور مؤســـسات المجتمـــع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن** "، استهدفت الدراسة بيـــان دور مؤســـسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي و التعرف على اهمم المعوقات التي تحد مـــن دورها وفعاليتها، و البحث عن الوسائل التي تسهم في الحد من هـــذه المعوقـــات . وقـــدمت الدراسة الفرضية القائلة ان منظمات المجتمع المدني قد أخفقت في تأدية رسالتها القائمة على رفع عملية التحول الديمقراطي في الأردن . وان المعوقات القانونية و الثقافية السياسية السائدة في المجتمع الأردني ما زالت هي الأخرى تشكل عائقا في طريـــق التحـــول الـــديمقراطي . وحاولت الدراسة على الإجابة على مجموعة من الأسئلة، تمثلت في تعريـــف عـــن ماهيـــة

مؤسسات المجتمع المدني و عملية التحول الديمقراطي وكيفية تعامــل مؤســسات المجتمــع المدني، للأحزاب السياسية و النقابات المهنية في عملية التحــول الــديمقراطي، ومــا هــي المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات للعب الدور الفاعل في التحول الديمقراطي . ولغايــات هذه الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على منهج التاريخي لنقل الوقائع و الإحداث التاريخية التي أسهمت في نشأة مؤسسات المجتمع المــدني فــي الأردن و أكدت الدراسة صحة فرضية الدراسة، وأوصلتنا إلى عدة نتائج.

دراسة سربست نبي (2006) – والمعنونة بــ " **مفهوم المجتمع المدني في الفلــسفة الحديثة** " تلخصت دراسة الباحث حول فلسفة القرون الثلاثة التالية عن زمن الإصلاح الديني، نتائجها العملية على المستويين السياسي و الاجتماعي، و البحث في هذا التاريخ لا يستقل بأي حال من الأحوال عن التقاليد النظرية لتلك التشكيلات المعرفية و الأنظمة . ولعلنا لا نجازف لدى الاشتغال بتلك المقدمات النظرية المجردة، بغرض اكتشاف الإطار ألفهمي لقضايا سياسية و حقوقية مثل، الحق، المساواة، و الحرية ......الخ.

لكن بوجه عام يظل هناك سياق اجتماعي – تاريخي حافل بتحولات الواقعية، جعلــت من عملية التفلسف تلك و مفاهيمها جزء لا يتجزءا من تجليتها الفكرية الخاصة، و النظر بهذا الخصوص إلى تلك المفاهيم والقضايا بمعزل عن سياقها التاريخي يستحيل إلى ضــرب مــن التصورات المبتورة المجردة . ثمة صعوبة منهجية تبرز إمام البحث في هذا الاتجاه، تتمثــل في الحفاظ على طبيعة الفلسفة جهد المستطاع دون إن ينساق إلى رصد التحولات التاريخيــة والواقع وسردها بطريقة وصفية على حساب طبيعة المشكلة، حيث يفقد أهمية المعرفة الخاصة تلك . ولا شك في إن إقامة نوع من التوازن الجدلي بين الفكر والواقع، بين ما هو نظــري – مفاهيم وبين ما هو تاريخي وواقعي، سياسي واجتماعي، من الناحية المنهجية، وهــو الــذي ينبغي أن يوجه مسار البحث، حيث لا يعود يكتفي بتغليب جانب منه على الأخر، بل يحــول

دون ذالك ولقد ثبت إن موضوع البحث – موضوع المجتمع المدني – قد تعين تاريخيا في سياقات متغيرة بنيويا ومتنوعة، وفي أزمنة عديدة نظرا له جانب منظري العصور المعنية للمجتمعات المختلفة انطلاقا من أوضاعهم التاريخية و الثقافية الخاصة، وهذا هو السر في تحول هذا المفهوم إلى موضوع "قابل للاستفتاء " المعرفي بشكل دائم.

ثانيا : الدراسات الأجنبية:

دراسة جون اهنبرج والمعنونة (1999) بـ " **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة** " تناول الباحث التطور التاريخي والسياسي والنظري لطريقة التي صيغت بها نظريات المجتمع المدني خلال إلفان وخمسمائة عام من مسيرة الفكر السياسي الغربي وقد رأى إن المجتمع المدني جعل من قيام الحضارة أمر ممكن لان الناس عاشوا في تجمعات محكومة بالقانون وتحدث عن أصول المجتمع المدني التي يمكن العثور في المورث الكلاسيكي الذي فهم المجتمع بوصفة جماعة منظمة سياسيا فأفلاطون نزع إلى الحديث عن مركز أخلاقي ثابت للحياة العامة بنما أرسطو رأى بان المجتمع المدني رابط سياسي تحسن من وضع مواطنيها ومن بعدهم من المفكرين حاولوا بلورة مفهوم أوسع عن المجتمع المدني ثم جاءت المسيحية لتقدم المقولات المركزية للحياة والنظرية السياسيتين إما الأنظمة الملكية المركزية حفزت ظهور نظريات حديثة حول السلطة والشرعية والسيادة لقد حلت الحداثة في هيئة دول قومية مركزية وأسواق واسعة وحركات سياسية تطالب بالحرية وأصبح المجتمع المدني يعني ملكية خاصة ومصلحة فردية وديمقراطية سياسية وحكما للقانون ونظاما اقتصاديا مكرسا للازدهار وقد فهم جون لو كان المجتمع المدني يستلزم دولة يحكمها القانون إما ادم فير غصن فكان قلق من التفسخ بسبب السعي وراء المصلحة الذاتية فحاول وضع الشعور الأخلاقي في قلب المجتمع المدني ولكن إيمانويل كانط فرق بين الجوهر والمظهر واعتبر المجتمع المدني ميدان محمي يمكن الناس من اتخاذ قراراتهم ضمن شروط الحرية بالنسبة إلى مونتسكيو فقد رغب

في حماية التقاليد المحلية للامتيازات الارستقراطية لذالك وضع الهيئات الوسيطة في صـــميم النظريات الجمهورية عن المجتمع المدني إما جان جاك رسوا فقد شن هجوما علـــى مفـــاهيم عصر التنوير ولكنه لم يكن راغبا في الدفاع عن الامتيازات المورثة فهو يرى بان المجتمـــع المدني توفق بين ذاتية المصالح الفردية والصالح العام وفي العصر الحديث تنـــاول الباحـــث تجربة أوربا الشرقية والثورات التي حدثت في المجتمعات المختلفة وكانت القيود الدســـتورية على سلطة الدولة في أمريكا قد سحرت المنشقين الأوربيين الشرقيين وقد عـــرض التسلـــسل الزمن لنمو النظرة المسيطرة على المثقفين الأمريكيين والتي تفيد إن المجتمع المـــدني يقـــيم مجموعة من المعاير الغير رسمية لدعم التجمعات المحلية الوسيطة.

– ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة جوانب عديدة عن موضوع مؤســـسات المجتمـــع المـــدني وبالأخص جمعيات النفع العام، إلا أن معظمها لم يتناول كيفية إيجاد حلول منطقيـــة تحفـــز و تهتم بالدور لمؤسسات المجتمع المدني، وذلك بان بعضها يتناول عملية الرقابة، ويقصد بـــذلك القطاع الحكومي والقطاع الاقتصادي و مؤسسات المجتمع المدني، واغفل عنها الانعكاســـات الايجابية و التي تعود على الفرد و المجتمع بالنفع العام.

إن إبراز الدور الحقيقي وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دولـــة الإمـــارات العربية المتحدة من خلال المشاركة بين المؤســـسات الحكوميـــة و المؤســـسات الاقتـــصادية وجمعيات النفع العام في وضع برامج وأنشطة مشتركة تصب جميعها بمصلحة الوطن الواحد والنهضة بالمجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة، وكما هذا التكامل يؤدي الى نهضة شاملة من جوانبها الإنسانية و الثقافية و الاجتماعية و السياسية حيث يرتقـــي الفـــرد بمفهـــوم دور مؤسسات المجتمع المدني، ومنها تضع الدولة آليات تشريعية و قانونية في التعامل فيما بينها، بحيث تكون هذه الآليات واضحة ومفهومة و مقروؤة لجميع ما ذكر من مختلف القطاعات في

المجتمع الواحد، ولكي يقوم كل قطاع بفهم دوره المعني به، وكما ينتج عنه مفهـوم التكامـل لمختلف المؤسسات في المجتمع الواحد، وتكون سلسة التعامل واضحة بكل جوانبها.

يجب على القطاع الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة المعني بجمعيـات النفـع العام وضع إستراتجيات قصيرة المدى للارتقاء بتلك الجمعيات في الوقت الـراهن، وعليهـا يجب أن يتم وضع إستراتيجيات عشرية بعيدة المدى توضح الدور المنوط بجمعيات النفع العام في دولة الأمارات العربية المتحدة، بحيث تكون الرؤى المستقبلية واضحة كل الوضوح للعمل من خلال منهجية سياسية موحدة الرؤية والهدف كي نصل في إلى تنمية شاملة وموحدة.

- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجين هما:

المنهج الوصفي التحليلي: تعد هذه الدراسة إحدى أنواع الدراسات الوصفية بما أنهـا ستتناول ظاهرة سياسية تتمثل في مؤسسات المجتمع المدني وبالأخص جمعيات النفـع العـام ودورها في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة.

المنهج التاريخي: سوف تعتمد كذالك على الجوانب التاريخية و التطور الذي صاحب نشأت دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني وجمعيـات النفـع العام ودورها في العملية التنموية.

الفصل الثاني

التاريخ والنشأة وقانون التشكيل لمؤسسات المجتمع المدني

المبحث الأول

تاريخ ونشأة مؤسسات المجتمع المدني

إلى جانب دور الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصبح هناك عدة مؤسسات وهيئات تساعد المؤسسات الحكومية لتقوم بأنشطة تكمل دور الدولة، مما شجع على تزايد المبادرات الجماعية لتكوين تنظيمات وجمعيات ذات أهداف متنوعة، وعرفت البلاد العربية ودول العالم الثالث عموما في العقود الأخيرة حركية ملحوظة في تقوية وتوسيع النسيج الجمعوي الذي يستقطب الأفراد للانخراط في أعمال وأنشطة جماعية منظمة، تقوم في الأساس على التطوع في مجالات اقتصادية واجتماعية ودينية وثقافية وبيئية ورياضية...لتحقيق أهداف مجتمعية، باستقلال عن الدولة، وفي إطار القوانين المتعلقة بالجمعيات والهيئات المدنية، وتعرف هذه الجمعيات في بعض الدول العربية بالمجتمع الأهلي، بينما تعرف لدى المؤسسات الدولية، وفي الكتابات العربية الحديثة بالمجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية.

أن المبادرات التطوعية للأفراد والجماعات المنظمة، والتي تقدم خدمات مجتمعية ليست ظاهرة حديثة، ولم ينحصر وجودها في منطقة جغرافية محدودة، مما يجعل التجارب في هذا المجال متعددة ومتباينة، من حيث الأنظمة التي تخضع لها، وأساليب عملها، ومستويات تطورها، وأهدافها، والعلاقات التي تربطها بالدولة ومكونات المجتمع السياسي، وبالتالي فإن تعميم إطلاق مصطلح المجتمع المدني على الهيئات المدنية، بمختلف أشكالها وأنظمتها ومستوياتها، وبقطع النظر عن الظروف التي نشأت فيها، والبيئة المحيطة بها، يصطدم بعدة صعوبات، لدرجة أن هناك من اعتبر أن المجتمع المدني ليس واقعا بديهيا قابلا للتعريف،

ولكنه قابل للدراسة والتفسير والتحليل، ولا يمكن معرفته بصفة مباشرة، وإنما يمكن إخضاعه للتأويل ما دام يحمل في أعطافه سيرورة اجتماعية، ونمطا من الروابط يستحقان الوقائع والظواهر التي تؤول على أنها تدل عليه. (الغيلاني، 2005: ص6)

- مفهوم المجتمع المدني:

لقد ظهر مصطلح المجتمع المدني مع تطور الفكر الغربي الذي أنتجه، وكان (طوماس الأكويني) في تعليقه على كتاب السياسة ل (أرسطو) يدافع عن المكون الإجتماعي للتجمع السياسي، معتبرا المدينة مجالا للتواصل، وأن الإنسان حيوان سياسي وأهلي بطبيعته، أي أنه اجتماعي، وهي المعاني التي تشكل منها مفهوم(Communication Political)، وعندما ترجم (Leonardo Bruni) كتاب (أرسطو) المذكور في القرن الخامس عشر، بدأ انتشار مفهوم (Societies Civilis) والانتقال من مفهوم (Communication) إلى مفهوم (Societies) لما يمثله من إشارة واضحة لانبثاق النزعة الإنسانية المدنية التي شهدتها مدن إيطاليا.(الغيلاني، 2005: ص 49)

وانشغل بمفهوم المجتمع المدني فلاسفة التنوير في مرحلة مقاومة أنظمة الحكم المطلق، ولم تحل النظرة الفلسفية دون إضفاء الطابع السياسي على هذا المفهوم، إذ جعلوه مقابلا للدولة الاستبدادية، وانتشر تداول هذا المصطلح في أوربا في القرن السابع عشر مع نشوء الديمقراطيات التي أقيمت على أنقاض الأنظمة السياسية التي كان يسودها الحكم المطلق، ونفوذ الكنيسة، وهيمنة الإقطاع؛ وفي هذا السياق يأتي كتاب المفكر الإسكوتلاندي (آدم فرجسون) حول تاريخ المجتمع المدني الصادر سنة 1767، والذي أثار فيه تساؤلات حول تمركز السلطة السياسية، واعتبر أن الحركة المجتمعية هي النسق الأفضل للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي؛ وفرق (توماس هوبز) بين الدولة والمجتمع المدني في كتابه حول

حقوق الإنسان الصادر سنة 1791، ودعا إلى حكومة محددة الوظائف ومجتمع مدني حر وسام، غير أن هذه الدعوة لم تجد صداها مع نمو المجتمع الرأسمالي.

وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الليبرالي بالموازاة مع التطورات السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم الغربي وبروز نزعة الدفاع عن المصالح المشتركة للطبقة البرجوازية؛ وبدأ يتبلور المفهوم الحديث للمجتمع المدني من خلال ما كتبه (هيجل) في مؤلفه (مبادئ فلسفة الحق) الصادر سنة 1812، حيث أشار فيه إلى أن " المجتمع المدني يقع بين الأسرة والدولة، وأنه يتكون من الأفراد والطبقات والجماعات والمؤسسات، وتنتظم كلها داخل القانون المدني" (شكر،2003: ص176) ؛ أما في الفكر الماركسي فإن مفهوم المجتمع المدني ظل يستعمل كسلاح في مواجهة السلطة الشمولية، واعتبر (كارل ماركس) أن المجتمع المدني هو " ساحة الصراع الطبقي" وعالج المفكر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي (1891-1937) موضوع المجتمع المدني من منظور جديد، فاعتبره ليس ساحة للتنافس الاقتصادي، وإنما ساحة للتنافس الإيديولوجي، منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية، والهيمنة الإيديولوجية، فمع نضج العلاقات الرأسمالية في أوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وانقسام المجتمع إلى طبقات ذات مصالح متفاوتة أو متناقضة، واحتدام الصراع الطبقي كان لابد للطبقة الرأسمالية السائدة من بلورة آليات فعالة لإدارة هذا الصراع واحتوائه بما يضمن حماية مصالحها، وتحقيق الاستقرار في المجتمع (المرجع السابق) ، ويقول (غرامشي) أن المجتمع المدني هو مجموعة من البنى الفوقية، مثل النقابات، والأحزاب، والصحافة، والمدارس، والكنيسة، ويعتبر أن الفاتيكان أكبر منظمة خاصة في العالم، ويفصل بين أدوار ومهام المجتمع المدني ووظائف الدولة، ويفسر ذلك المفكر الألماني المعاصر (يورفن

هابرماس) بقوله إن وظائف المجتمع المدني في مفهوم (غرامشي) تعني الرأي العام غير الرسمي، أي الذي لا يخضع لسلطة الدولة.(الجنحاني،2003: ص18)

ومع اتساع دور المجتمع المدني وتزايد أهميته في المجتمعات الديمقراطية، فقد أصبح يحظى باهتمام الكثير من المفكرين والباحثين المعاصرين في الغرب وفي العالم العربي، ولذلك نجد أن هناك عدة تعريفات للمجتمع المدني، من بينها التعريف الذي يقترحه(Dominique Colas) ويعتبره عمليا فيقول بأن المجتمع المدني هو: " يعني الحياة الاجتماعية المنظمة انطلاقا من منطق خاص بها وبخاصة الحياة المجتمعية التي تضمن ديناميكية اقتصادية وثقافية وسياسية" ، ويعرفه (برتراند بادي) بأنه: " كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع دون تدخل أو وساطة من الدولة" ، ويعرفه (وايت جوردون) بأنه: " مملكة توسطية تقع بين الدولة والأسرة، وتقطنها منظمات منفصلة عن الدولة، وتتمتع باستقلال ذاتي في علاقتها معها، وتتشكل طوعا من أفراد يهدفون إلى حماية مصالح أو قيم معينة" (شاهين، موقع شبكة أمين) ، ويعرفه عبد الغفار شكر بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف" (شكر،2003: ص 37) .

ومهما كان الاختلاف في تعريف المجتمع المدني، فإن ما هو بديهي ولا يمكن أن يكون محل اختلاف، هو أن المجتمع المدني أولا وقبل كل شيء "مجتمع المدن"، وأن مؤسساته هي التي ينشئها الناس بينهم في المدينة، لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية، أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها، أو يحلونها، أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي التي هي مؤسسات "طبيعية" يولد

الفرد منتميا إليها، مندمجا فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها كالقبيلة والطائفة (الجابري،1993: ص8).

وتتفق عدة دراسات أكاديمية وجامعية على أن المجتمع المدني هو: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها، أو لتقديم خدمات للمواطنين، أو ممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف" (شكر،2003: ص 43) .

والمجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلى من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات. (الجنحاني، 1999: ص36)

تزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة (ثابت،1999: ص20).

وفى هذا الإطار يرى المفكر والمناضل الإيطالي انطونيو جرامشى أن المجتمع المدني ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي، تمارس من خلاله الطبقة البورجوازية هيمنتها الثقافية أو تصعد من خلاله بشائر الهيمنة المضادة للطبقة العاملة (السيد، 1999: ص 3). أي هو مفهوم صراعي وليس شأنا رأسماليا بحتا حيث يتعين على الطبقة العاملة والطبقات الكادحة أن تواجه الأيديولوجية الرأسمالية والثقافية السائدة بثقافة مضادة، مما يعزز استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الإنسان العادي من سطوة الدولة، وقدرته على ممارسة التضامن الجماعي في مواجهتها ، مما يمكنه من الضغط عليها والتأثير علي السياسيات العامة للدولة. أن المجتمع المدني عند جرامشى والمجتمع المدني بهذا المفهوم هو أحد أركان الديمقراطية ويلعب دورا هاما في بنائها ودعم تطورها، ويمكن أن نتعرف مبدئيا على العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية من خلال متابعتنا لكافة الجوانب المتعلقة به من حيث تعريف المجتمع المدني ومكوناته ووظائفه ، كما يمكن أن نتعرف عليه تفصيليا من خلال دراستنا للجوانب المشتركة بينهما.

وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد في 10 دجنبر 1948، على الحق في تكوين الجمعيات والانخراط فيها، والحق في المشاركة في الحياة السياسية، وفي الحياة العامة، باعتبارها من الحقوق والحريات الأساسية لكل الأفراد، على أساس المساواة ودون أي ميز، وتشكل في مجموعها شروطا لا يغني بعضها عن الآخر لقيام وتطور البناء الديمقراطي للمجتمع.

والارتباط الوثيق بين الديمقراطية والمجتمع المدني، جعل البعض يرى أن المجتمع المدني لا يوجد من دون دولة ديمقراطية، كما لا توجد دولة ديمقراطية من دون مجتمع مدني (غليون، 2003: 117)، غير أن هذه الفكرة ليست قطعية، لأن كثيرا من الجمعيات المدنية

تأسست في ظل أنظمة غير ديمقراطية في دول مختلفة من العالم، وكثيرا ما كـان المجتمـع المدني يستعمل كأداة لمواجهة أنظمة الحكم الاستبدادي المطلق، خاصة في أوربا الغربية قبل أن تنتقل إلى الديمقراطية، وهناك تجربة معروفة في الربع الأخير مـن القـرن العـشرين، والمتمثلة في الدور الذي قامت به منظمة (تضامن) في بولونيا، حيث واجهت النظام الشمولي الذي كان مواليا للاتحاد السوفييتي قبل انهياره، وأدت تلك المواجهة إلى نهاية ذلك النظام في بولونيا، كما أنه في عدة دول عربية لم يؤد غياب الديمقراطية إلى انعدام الجمعيـات المدنيـة ذات الأهداف المتنوعة، وعلى سبيل المثال فإن مصر التي مازالت تبحث عن طريقها نحـو الديمقراطية، توجد بها حوالي 17 ألف جمعيـة مـسجلة، فـضلا عـن الجمعيـات غيـر المسجلة(مورو،د.ت: ص 109).

إن مفهوم المجتمع المدني، كما هو حال الديمقراطية ليست مصطلحاً علميـاً يمكـن بالتالي تعريفه بصورة منهجية ، بل هو مجرد تعبير لغوي وحتى في هذه الحالة يكتنفه الكثير من الغموض من حيث شموليته وشروطه ومتطلباته وأهدافه ووظائفه الشاملة وغير المحددة. وبالنتيجة فهو قابل لتفسيرات مختلفة حسب وجهة نظر الباحث وارتباطه الفكريـة والفئويـة والطبقية.

وهناك من يقول انه: "مفهوم المجتمع المدني يرتكز على فلسفة خاصـة فـي مجـال العلاقات الاجتماعية ثانيا".(الزبيدي،2007)

ويعرف المجتمع المدني بأنه "المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية، وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية فـي حدها الأدنى على الأقل".(توفيق،1992)

أما اصطلاحا فإن مصطلح (المجتمع المدني) يشير إلى انه عبارة عن مجموعة من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك بصورة ديناميكية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة. (بطاطو،2006)

وهناك من يعرف المجتمع المدني بكونه: "مجموعة من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنتظم في إطارها شبكة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات والهياكل الاجتماعية المختلفة في المجتمع، وتنشأ هذه المؤسسات بشكل طوعي واختياري بمعزل عن الدولة أي (المجتمع السياسي) لتحد من انفرادية الأخير بالسلطة".(إبراهيم،1992)

ويعرف منظر الماركسية الأول كارل ماركس المجتمع المدني بأنه: "البنية التحتية التي تحدد معالم البنية الفوقية، وبعبارة أخرى إن المجتمع المدني هو ميدان لصراع الطبقات".(عبد الوهاب،د.ت)

وبناءً على هذه التعريفات لمفهوم المجتمع المدني فإن هناك عدة عناصر رئيسية هي:

أولاً: يتمثل في فكرة الطوعية أو على الأصح المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة والمتوارثة تحت أي اعتبار".(الطعان، د.ت)

ثانيا: الركن التنظيمي/المؤسسي: فالمجتمع المدني يضم مجموعة التنظيمات التي يشكلها الأفراد أو ينظمون إليها بمحض إرادتهم .(بشارة،2008)

ثالثا: الاستقلالية: فالمجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشرة فهو يتميز بالاستقلالية .(عبد الجبار،1995)

رابعا: الأساس أو الركن القيمي/الأخلاقي: والذي تجسده مجموعة من القيم والمعايير مثل الحرية، المساواة، التطوع، التسامح والقبول بالتعـــدد والأخـــلاق فـــي الفكـــر والـــرؤى والمصالح فضلاً عـــن قـــيم التعـــاون والتكامـــل والمـــشاركة وحـــل الخلافـــات بـــالطرق السلمية. (مجموعة مؤلفين،2005)

المبحث الثاني

نشأة المجتمع المدني

إن مفهوم المجتمع المدني ليس بجديد بل ترجع جذوره إلى الفكر السياسي والفلسفي الغربي القديم، حيث أشار إليه أرسطو باعتباره (دولة المدينة) ولم يميز أرسطو في فلسفته السياسية بين المجتمع والدولة فهماً واحد. (الجنحاني، 1990)

إن مفهوم مؤسسات المجتمع المدني الفضفاض القديم الحديث هو مرد هذه المؤسسات، حيث أن هذه المؤسسات القائمة هي التي تشكل أركان المجتمع المدني وبالتالي هي المخولة بتحقيق مطالب وأهداف هذا المجتمع من خلال سعيها للحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين ومشاركتها الدائمة والفاعلة في الشؤون العامة. (بشارة،1998: ص 55)

المجتمع المدني هو قبل كل شي مجتمع المدن، ويشكل مرحلة تطور أعلى من المجتمعات القبلية أو الريفية، وهناك اتفاق بين علماء الآثار على أن ارض الرافدين انفردت بظهور أول نظام لدولة المدينة (المجتمع السياسي) على أنه أول شكل من أشكال الحكم في التاريخ البشري والتي نقلت البشرية من عصور ما قبل التاريخ إلى عصر الكتابة والتاريخ بعد ظهور الحضارة السومرية الناضجة.

تطور مفهوم المجتمع المدني في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوربا بشكل متزامن مع الثورة الفكرية إلى جانب الثورة الصناعية، إضافة إلى حصول حركات الإصلاح الديني في تلك الفترة وكان لفقهاء (الحق الطبيعي) من أمثال جون لوك، وتوماس هوبز، وباروخ واسبيفوزا ومونتسكيو وجان جاك روسو الأثر الكبير في تكوين مفهوم المجتمع المدني.(جبار،2009)

وقد وجد الانفصال بين الدولة والمجتمع تعبيرا عنه في نظريات العقد الاجتماعي المختلفة، خاصةً عند جون لوك الكلاسيكية. (سعيد،2002)

تبلور مفهوم المجتمع المدني لدى فلاسفة الثورة الانكليزية والفرنسية هوبز، لوك، وروسو في القرنين السابع عشر والثامن عشر بوجود هيئة سياسية قائمة على أساس اتفاق تعاقدي أو ما سمي بالعقد الاجتماعي، أي وجود المجتمع السياسي المنظم، حيث تطور مفهوم المجتمع المدني الى مجتمع قادر على تسيير ذاته خارج إطار الدولة.

وتعود فكرة العقد الاجتماعي بأصولها الأولى إلى الفلاسفة اليونانيين، لاسيما ابيقور ومدرسته، وربما إلى ابعد من ذلك أيضاً، ولكن هوبز هو الذي أعاد إحياءها في العصر الحديث بعد أن استوحى مضمونها الروماني القديم. فقد قامت النظرية السياسية بالإمبراطورية الرومانية على القول بأن كل سلطة وكل حق في وضع القوانين يعودان إلى الشعب الروماني الذي تنازل بدوره عن هذه الحقوق للإمبراطور.(الجبوري،2006)

وعندما تطور مفهوم العقد الاجتماعي ما لبثت الحالة الطبيعية، حالة الحرب، أن تحولت إلى مجتمع قادر على تسيير ذاته في حالة طبيعية متخيلة دون دولة في فكر جون لوك. (عبد المهدي، 2002)

وقد اختلف مفهوم المجتمع المدني في ألمانيا ونرى ذلك من خلال مساهمة هيغل في كتابه الشهير: مبادئ فلسفة الحق الذي أعطى أهمية استثنائية للدولة وكان يقصد من ذلك تدارك ظاهرة التأخر التي كانت تعيشها ألمانيا في تلك الفترة (1821) بالمقارنة مع بريطانيا وفرنسا.(عبد الرزاق، 2003)

وفي كتابه يرفض هيغل نظرية العقد الاجتماعي لأن من الخطأ في نظره القول إن لدى الناس حرية الانفصال أو عدم الانفصال عن الدولة، والأصح هو التحول ومن الضروري على نحو مطلق أن يوجد كل شخص في دولة.(عبد الرزاق، 2005)

حيث أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة هي علاقة يتحول فيها كل من طرفيها إلى مركب مكون للطرف الآخر.(عمران،2004)

فليس المجتمع المدني عند هيغل مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم وتضمن تعاونهم واعتمادهم بعضهم على البعض الآخر سوى لحظة في صيرورة اكبر نجد تجسيدها في الدولة ذاتها وهي في الواقع الدولة القومية فالمجتمع المدني بوصفه مجموع هذه الروابط يمثل تقدما نوعياً بالمقارنة مع الطبيعة الخام، لكنه لا يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة (جبار،2009)

أما من وجهة نظر ماركس فإن المجتمع المدني هو الأساس الواقعي للدولة التي تستمد وجودها واستمرارها من ظاهرة انقسام المجتمع إلى طبقات، وان الدولة هي أداة لتوظيف استمرارية سيطرة الطبقة الاقتصادية الأقوى على المجتمع وبالتالي فهي تعبر عن الصراع الطبقي، وتمثل دكتاتورية الطبقة الأقوى .

كانت البداية التي انطلق منها ماركس هي الفصل في الاقتصاد السياسي الانكليزي بين الدولة والمجتمع، ولكن النهاية عنده كانت إزالة هذه المقابلة باستهداف إذابتها في المجتمع المدني أو جعلها مجرد أداة قمع في المجتمع الرأسمالي، أي أداة بيد الصراع الاجتماعي (بشارة، 2008)

عاد مفهوم المجتمع المدني إلى دائرة الجدل السياسي فقد فرق الفيلسوف والزعيم الشيوعي الايطالي انطونيو غرامشي (1891–1937) بين المجتمع السياسي (الدولة)

والمجتمع المدني ولكن رغم تفريقه هذا، إلا انه يشير إلى التدخل والعلاقة التفاعلية بينهما ففي الوقت الذي يحتضن فيه المجتمع التنظيمات السياسية تقوم الدولة باحتكار السلطة السياسية .

أما في الوطن العربي منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين، برز اتجاه في دراسة النظم السياسية العربية اتخذ من مفهوم (المجتمع المدني) مدخلا للدراسة والتحليل (توفيق،2005)

قد ارتفعت أصوات عربية تنتقد تقليعة المجتمع المدني الجديدة هذه من منطلقات متنورة وديمقراطية، وليس من منطلق رفض الأفكار المستوردة، ذلك لأن الديمقراطية العربية المتعثرة في مرحلتها الراهنة في أمس الحاجة إلى مفهوم المجتمع السياسي الديمقراطي، وليس الانتقال إلى مفهوم غامض يقع خارج السياسة في أسوأ الحالات، وغموضه وتعدد معانيه يتيح تطويعه في خدمة عدة أنواع من السياسات في أفضلها(بشارة،2008)

مازالت المجتمعات المدنية خارج العالم الليبرالي الديمقراطي ضعيفة عموما لأسباب تتعلق بأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة على مؤسسات تقليدية .

ونظراً لأن المجتمع المدني هو في جوهره مجتمع مديني، أي مجتمع مدن، فقد أكدت إحدى الدراسات أن بنية المدن العربية وهي بنية متصلة بالتكوينات الاجتماعية ذات الامتدادات المناطقية أو العائلية أو القبلية أو الطائفية أو خليط منها، غير قادرة على أن تلعب الدور نفسه الذي لعبته المدن الأوروبية في نشأة مؤسسات المجتمع المدني وتكويناته وتطورها.

- **مراحل تطور مفهوم المجتمع المدني:** (عبد الصادق،2004: ص 19)

المرحلة الأولى:

استغرقت بين القرنين 17 و18 الذي شهد انهيار النظام الاقتصادي انبثاق الرأسمالية كطبقة جديدة،والمشكلة الرئيسية التي كانت تواجه مفكري هذه المرحلة،هي كيفية إعادة بناء

مفهوم المجتمع المدني من منظور يفتح المجال أمام إعادة بناء السياسة على أسس غير دينية وغير ارستقراطية، ترتبط بالمجتمع نفسه وليس بتكليف إلهي أو بإرث عائلي،ومن هذه النقطة تم الانتقال تدريجيا من نظرية الحق الإلهي، إلى نظرية تعبر عن السيادة الشعبية.ومهد هذا التحول للانتقال نحو الحداثة السياسية،ومن ابرز منظري هذه المرحلة هوبز، لوك، توكفيل، مونتسكيو، روسو وسبينوزا، فقد شكلت أفكار كتابات توماس هوبز(1588–1679) حول العقد الاجتماعي والحق الطبيعي خطراً حقيقياً على شرعية الحكم المطلق،لأن ما جاءت به تلك الأفكار هو أن الدولة تدين في وجودها وشرعيتها إلى إرادة الشعب الحرة، وهذا الأمر يتناقض جذرياً مع نظرية حق الملوك الإلهي، التي أضفت صفة الحكم الإلهية على الملك، باعتباره حاكماً مطلقاً بهالة من القدسية ويتمتع بكل السلطات.وتعود نظرية العقد الاجتماعي إلى الفيلسوف جان جاك روسو (1712–1778) وأتباعه فهو يرى بأن البشرية تطورت من الحالة الطبيعية (حالة الإنسان المتوحش،المعزول....) نجد في المقابل هوبز برغم الالتقاء في فكرة العقد الاجتماعي فقد توقف عند التناقض بين الأنانية البشرية والإرادة العامة إذ يلاحظ أن السلطة عند روسو محددة وغير مقدسة بينما هي عند هوبز مطلقة ومسيطرة على كل الشؤون بما في ذلك الدين في نفس الوقت يرى جان جاك روسو أن العقد الاجتماعي شرط ملازم لكل سلطة شرعية، وبالتالي شرط ضروري لكل نظام سياسي طبيعي يشكل مرحلة تاريخية نوعية في عملية الانتقال من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع المدني، وهنا يربط روسو رباطاً جدلياً بين تكون المجتمع المدني وبين تأييده للعقد الاجتماعي.

المرحلة الثانية:

شهد القرن التاسع عشر قطيعة شبه كاملة مع النظام الإقطاعي، فبعد أن حققت الرأسمالية ثورتها الصناعية نقلت السياسة من الميدان الديني والعرفي إلى ميدان الاجتماعي،

أي جعلتها حقيقية إنسانية تعاقدية. وتم تصفية النظام الحرفي ونشوء الاقتصاد النقدي وتحلل الملكيات الإقطاعية ، وقادت هذه التطورات إلى انسلاخ الأفراد عن رحم علاقاتهم القديمة، مما طرح بقوة مشكلة إعادة بناء المجتمع المدني الصناعي على أسس جديدة وفهم حقيقته الجديدة. وتصدى لهذه الإشكاليات النظرية كبار فلاسفة القرن التاسع عشر،وفي مقدمهم هيغل وماركس الذين سيسيطرون عمليا على فكر هذا القرن.

فالمجتمع المدني بوصفه مجموع هذه الروابط يمثل تقدما نوعيا بالمقارنة مع الطبيعة الخام، لكنه لا يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق، أي الحرية والقانون والغاية التاريخية في أجلى تجلياتها. فالمجتمع المدني يظل مجتمع المصالح الفردية والمشاريع الخصوصية، أي مجتمع الانقسام والتملك الفردي والصراع، ولا يجد خلاصه إلا في الدولة السياسية، القوية، الشمولية.

إن هيغل كان يريد السلطة التشريعية بالمعنى الحديث، إلا أنه يربطها بنظام دولة الطوائف الوسيط، لفرض النظام والتعددية، على المجتمع المدني. وهو بهذا الموقف يكون متخلفاً عن نظرية الحق الطبيعي.

المرحلة الثالثة:

تبدأ من النصف الأول من القرن العشرين وجاءت في إطار احتدام الصراع من أجل إعادة بناء الإستراتيجية الثورية في أوربا. وكان أكبر مسئول عن تطوير هذا الاستخدام الجديد المفكر الايطالي أنطونيو غرامشي (1891 – 1937) الذي حاول أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية سواء أكان ذلك في كتابه "الأمير الحديث" أو "دفاتر السجن" ، وذكر أن هناك مجالين رئيسيين يضمنان استقرار سيطرة الرأسمالية ونظامها.

المجال الأول: هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، لتحقيق السيطرة المباشرة، وهو السياسية.

المجال الثاني: هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس ومساجد.

المرحلة الرابعة:

ترتبط بالعقدين الأخيرين من القرن العشرين،التي ارتبط فيها مفهوم المجتمع المدني بتراث غرامشي ولكن بعد تنقيته من شوائب الماركسية،ليحتفظ بفكرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة التي تعمل إلى جانب الدولة ولكن ليس تحت إمرتها.

فالمجتمع المدني اليوم أصبح يمثل الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورها المجتمع، ولقد مرت هذه المرحلة بدورها بثلاث مراحل:-

1- مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية.

2- مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق المهام التي تراجعت عنها الدولة توافقت مع انتشار العولمة.

3- مرحلة تحول المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته في مواجهة القطب الذي تمثله الدولة.

المبحث الثالث

نشأة مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات

إن الكثير من مقاربات الباحثين في مفهوم المجتمع المدني في الخليج العربي كما يعتقد د. باقر النجار تفتقر للدقة، فالذهنية العربية لم تخبر تحولاً كيفياً مقارباً لذلك الذي خضعت له الذهنية الأوروبية، فبروز المجتمع المدني في الظاهرة الأوروبية قد رافقه صعود دور البرجوازية في مواجهة الإقطاع (النجار،1998: ص 21)، كما أن الفشل الساحق لأنظمة الحزب الواحد الحاكم في أوروبا الشرقية، على يد هيئات وتجمعات المجتمع المدني كالتنظيمات النقابية والهيئات الشعبية، ساهمت إلى حد كبير، في إعطاء المزيد من الدفع للبحث عن الأطر المكونة للمجتمع المدني في علاقته مع الدولة ومع عناصر المجتمع ككل (الصبان،1998).

فالمجتمع المدني ومفهومه إنما انبثق من التغيرات التي حدثت في المجتمعات الغربية مع بداية العصور الحديثة، للتعبير عن تطلعات تلك الطبقات والفئات الجديدة والمتسعة، وحريتها في الحركة وتنظيم نفسها، في مقابل تلك الطبقات المهيمنة، ولكنها فقدت القاعدة الاجتماعية للهيمنة، وبالتالي كان لزاماً إعادة صياغة المجتمع وفق معادلة تبرز التوازن الحقيقي لقواه الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي السياسية. ولذلك فإن مفهوم المجتمع المدني، والحالة هذه، كان نتاجاً اجتماعياً في المقام الأول، ومن ثم جاء التعبير النظري عنه لاحقاً، سواء تنظيراً تبشيرياً، كما في حالة منظري العقد الاجتماعي، أو تنظيراً أيديولوجيا، كما في الحالة الهيغيلية والماركسية، أو وصفياً، كما هو جار في الأدبيات السياسية والاجتماعية المعاصرة. (الحمد،1998)

لقد بات واضحاً أن المجتمع المدني مفهوم ناشئ في بيئة غربية، وأن العالم العربي استعار المفهوم بصورة أو أخرى لا تعنينا بقدر ما تعنينا الإشارة إلى الاختلاف بين كلا المجتمعين الغربي والعربي / الإسلامي، فرغم اتفاقنا على أن بعض مجتمعاتنا العربية قد خبرت منذ مطلع القرن الماضي أو في حالة مجتمعنا في الخليج في مطلع القرن العشرين، تحولات مجتمعية وبروزاً لقوى ومنظمات اجتماعية وسياسية تفاوتت درجة ثقلها الاجتماعي والسياسي لطبيعة المضامين الاجتماعية لخطابها السياسي، كما هو في طبيعة الأصول الاجتماعية لقيادتها السياسية ذات الطبيعة النخبوية إلا أنها لا تعني بالضرورة مقاربة دقيقة لمفهوم المجتمع المدني في مواقعه الغربي(النجار، مرجع سابق) .

إن ثمة دلالات لا يمكن إغفالها تشير بوضوح إلى حجم الاهتمام المحلي ببناء مجتمع المؤسسات، وتجاوز حالة الاعتماد الكلي على الدولة، وأن محاسبة المجتمعات العربية الخليجية يجب أن يتم وفق البناء والتكوين الداخلي للمجتمع، فالمطلوب كما يقول د. تركي الحمد تبني مفهوم المجتمع المدني «كمنهج للتحليل» وليس كمكونات جاهزة نبحث عنها ولا نجدها، فباسم المجتمع المدني نشجب القبيلة والطائفة والعائلة، ونحو ذلك من مؤسسات تقليدية، ولكن الشجب لا يمكن أن ينفي الوجود الفعلي لمثل هذه المؤسسات، وأثرها الاجتماعي والسياسي، فهذه المؤسسات هي المكوّن الرئيس لمجتمعنا المدني ولا يمكن تجاوزها. (الحمد،1998)

من هنا يرى أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت د. خلدون النقيب أن من يقول بأننا لا نمتلك في الحضارة العربية الإسلامية، تاريخياً مجتمع مدني، يفكر حسب التوجه الليبرالي الغربي، ويجد في هذا التفكير تعسف شديد لا يستند إلى فهم واقعي للتاريخ. ويرى أن ثمة خصائص مستجدة فيما يسميه بالتوتر البنائي بين الدولة والمجتمع المدني في البلاد

العربية بدأت علاماتها بالظهور وتبشر بمستقبل للمجتمع المدني العربي:

أولاً ــ روح المبادرة لدى المواطنين والرغبة في الاعتماد على النفس، فهناك حركات اجتماعية وسياسية تلجأ إلى بناء مؤسسات خدمية خبرية أو تطوعية خارج سلطة الدولة، تحاول من خلالها الانفتاح على قطاعات واسعة من المجتمع، إلا أنها مازالت تعاني من القيود القاسية المفروضة عليها.

ثانياً ــ انتشار العقلانية بشكل ملحوظ في البلدان العربية، وتتمثل بتنظيم مبدأ التمييز بين الخير العام (المصلحة العامة) والخير الخاص (المصلحة الخاصة)، ورغم انتشار الفساد الإداري والمالي والمحسوبيات، فإن بإمكان المواطن التظلم إلى جهات قانونية، أو اللجوء إلى ضغوط الرأي العام.

ثالثاً ــ انتعاش مبدأ المواطنة في البلاد العربية لاسيما التي لعب العسكر فيها دوراً ردحاً من الزمن، وترسخه تدريجياً في الدول الخليجية التي لا تملك قوانين وضعية، أو تنظيمات بيروقراطية عقلانية، فمبدأ المواطنة يقف في مواجهة حاسمة مع مبدأ الرعية التابعين، من حيث هم أبناء قبيلة أو طائفة أو ملة. وهكذا وجدنا ازدياد في التوجه العام نحو منح فئات: النساء، الشباب، الفئات الهامشية مزيداً من الحقوق والمنافع .(النقيب،1998)

ويمكن القول أن الجمعيات الأهلية والنفعية في دول مجلس التعاون مجتمعة وبمختلف أنواعها وأشكالها سواء كانت خيرية التي لها مركز الثقل الكمي والنسائية وذوي الاحتياجات الخاصة كالأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام ومن في حكمهم وكبار السن وغيرهم والمهنية والأجنبية والتعاونية والعمالية وجميع الجمعيات والاتحادات بحيث لا يتم إدخال الأحزاب السياسية في مجموعها, فإن عدد تلك الجمعيات في دول مجلس التعاون ما يقارب (10) آلاف جمعية متعددة في أغراضها وأنشطتها ومراكز ثقلها موزعة بين دول مجلس التعاون ولكن

يتركز وجودها في المدن والمناطق الحضرية دون المناطق الصحراوية والقروية، وكما يبلغ عدد الأعضاء المتطوعين المسجلين المنتمين إلى الجمعيات الأهلية ما يقارب مليون عضو (المكتب التنفيذي،1991) .

إن المراجعة لسجلات الوزارات المختصة في دول مجلس التعاون وهي المسؤولية عن إشهار تلك الجمعيات مثل الشؤون الاجتماعية أو العمل أو الإعلام والموافقة على السماح لها بالعمل الرسمي ومن ثم تلقيها الدعم يظهر نموا متزايدا للطلبات مترافقا مع النمو السكاني فيها بل أسرع منه كما في البحرين، حيث يبلغ مجموع السكان لمجلس التعاون وفقًا لإحصائيات 2006 ما يقارب (37.500) مليون في حين يقدر عدد السكان الآن وفقًا (لإحصائيات 2009 م بأكثر من (48) مليون .

ويشمل مفهوم الجمعيات الأهلية المتوافق عليها في مجلس التعاون كل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية الخيرية وذات النفع العام والروابط المهنية والعلمية مثل المحامين والمهندسين والأطباء والمعلمين والأكاديميين وغيرهم وجماعات رجال الأعمال وسيدات الأعمال والاتحادات والنقابات العمالية والاتحادات والجمعيات التعاونية والمنظمات والجمعيات 5 الحقوقية التي تنشط للدفاع عن فئة مثل حقوق الطفل والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الإنسان وكذلك الأندية الاجتماعية والرياضية بالإضافة إلى الروابط والجمعيات الثقافية والأدبية لفنية.

وتشترك الجمعيات الأهلية بوجه عام في غلبة التوجه الخيري الدعوي للدين الإسلامي وبخاصة الالتزام بأحكام الشريعة والتكافل الإسلامي واحد ركائزه جباية الزكاة وتوزيعها على لمستحقين .ويقوم هذا التوجه الخيري على ثقافة التطوع القائمة على ثقافة العطاء المادي والتبرع

المالي الأمر الذي يترتب عليه وجود علاقة مباشرة بين المانح وهو المؤسسة الأهلية والمتلقي وهم الفئات المستهدفة على شكل أفراد ومحتاجين.

إلا أن التوجه التنموي لدى بعض الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون بدأ يطبع عملها ومجالات نشاطاتها وبخاصة كما نلاحظ ذلك في اعتمادها على التعليم والتدريب لفئات المستهدفة كالشباب والمرأة والمعاقين وجميع الجمعيات الحقوقية التي أصبحت منتشرة في جميع دول مجلس التعاون وتوفير فرص عمل وقروض ومشروعات صغيرة وتمكين المرأة وغير ذلك.

يعد تاريخ المجتمع المدني في الإمارات حديث إلى درجة كبيرة إذ بدأ يتشكل مع مطلع السبعينيات، فقد برزت في تلك الفترة فئات وشرائح اجتماعية جديدة كالطبقة المتوسطة والمتعلمة والشرائح الإدارية والاجتماعية، كما برزت المؤسسات الاجتماعية الحديثة والتي حلت محل المؤسسات التقليدية، كذلك برزت خلال هذه الفترة قناعات ومفاهيم وبديهيات وسلوكيات معاصرة كتعليم المرأة وحرية الفرد واستقلالية القضاء، وكان من الطبيعي ضمن هذا السياق التطوري والتحديثي من بروز مؤسسات مجتمعية حديثة ومستقلة نسبياًعن الدولة كالمؤسسات الثقافية والنسائية والخيرية والتطوعية التي تتجه لتلبية احتياجات الفئات الاجتماعية الحديثة التي أفرزتها المرحلة النفطية، فبعد أن كان هناك جمعية نفع عام واحدة عام 1973، بلغ عدد جمعيات النفع العام اليوم مائة جمعية، وهي تتزايد بمعدل أربع جمعيات في السنة. (الصبان،1998)

ويتأثر تشكيل المجتمع المدني في الإمارات بعدة عوامل بعضها يؤثر إيجابياً والبعض الآخر بشكل سلبي، وهي بصورة عامة رسمت ملامح المجتمع المدني في الإمارات، ومن أبرز هذه العوامل النفط، ونشوء الدولة الريعية، والثقافة المحلية، والتركيبة السكانية،

والعزوف عن الديمقراطية، وتبرز د. الصبان أهم التوجهات الرئيسية في التحولات المستقبلية للمجتمع المدني في الإمارات وهي:

أولاً ــ التوجه النسائي: فعلى صعيد الأنشطة العامة تعد الجمعيات النسائية الأكثر فاعلية والأكثر حضوراً وعقداً للمؤتمرات، ومحاولة الاتصال والتواصل مع التجارب النسائية العالمية، كما تشكل هموم العصر الفكرية، ومسألة الحقوق، والهوية، وغيرها من القضايا المرتبطة بالمرأة بالتحديد، محوراً لاهتمام وتلاقي أعضاء هذه الجمعيات.

ثانياً ــ التوجه العالمي: إن هيئات ومؤسسات المجتمع المدني في الإمارات تتواصل تدريجياً مع المؤسسات العالمية، وهي تحاول أن تتفتح على المزيد من الآفاق لتطور ونمو مؤسسات المجتمع المدني في كل مكان، وهذا الانفتاح يساهم في إيجاد فرصة أكبر لتطوير الإيجابيات وتبني قضايا ذات شأن إنساني وعالمي كقضايا حقوق الإنسان، والحريات العامة، والقضايا البيئية. (الصبان،1998)

يتمركز عدد كبير من هذه الجمعيات في إمارة أبو ظبي وإمارة دبي وإمارة الشارقة والتي تسهل وتدعم عملها ونشاطاتها ووفرت لها مقرا ضخما تتوفر فيه مختلف الخدمات مجانًا، وبشكل عام فإن الجمعيات الأهلية تحظى بدعم مالي من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية خصوصًا الشارقة ودبي (الصادق، 2000).

ويرتبط المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة ارتباطاً وثيقاً بالدور الطليعي لأفراد الطبقة المتوسطة الجديدة، بيد أن تطور ونمو هذا المجتمع يعتمد اعتماداً كبيراً على تطور البناء التشريعي والقانوني في دولة الإمارات العربية المتحدة، فأكد دستور الإمارات العربية المؤقت في ديباجته على أن إرادة الشعب قد تلاقت على قيام الدولية

الاتحادية وعلى توفير حياة دستورية ونظام ديمقراطي متكامل الأركان في مجتمع متحرر مع القلق والخوف.(الدستور المؤقت لدولة الإمارات لسنة 1971)

وتعهد الدستور بضمان حقوق الإنسان ومساواته أمام القانون وتوسيع مجالات مشاركته في إدارة شؤون المجتمع بهدف الوصول إلى الحياة الحرة والعصرية، حيث أن صدور الدستور هو أهم خطوة في سياق وبناء وتأسيس المجتمع المدني والأخذ بأسس الحياة السياسية والاجتماعية الحديثة وخاصة وأنه تضمن جملة من الحقوق والحريات السياسية والمدنية للإنسان، ويتضمن دستور دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من (20) مادة خاصة بالحقوق والحريات المستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن بين أهم الحقوق المدنية والسياسية حق المساواة أمام القانون، وحرية التعبير والاجتماع وحرية الاختيار والانتخاب وحرية تكوين الجمعيات المكفولة بحدود القانون.(الركن،1993)

جاءت المادة (33) من الدستور المؤقت لتوضح السياسة العامة، وبتكون بمثابة حجر الأساس في البناء التشريعي الخاص بمؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكان لا بد من تشريعات وقوانين تفصيلية لتنظيم عمل الجمعيات ذات النفع العام وتحديد علاقتها بالمجتمع وجهة الإشراف على نشاطاتها. وفي هذا السياق صدر القانون الاتحادي الخاص بالجمعيات ذات النفع العام رقم (6) لسنة 1974 وتعديلاته بالقانون الاتحادي رقم (20) لسنة 1980 وعرف القانون رقم (6) جمعيات النفع العام بأنها: " كل جماعة ذات تنظيم له صفة الاستمرار لمدة عينة أو غير معينة، تؤلف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بقصد تحقيق نشاط اجتماعي أو ديني أو ثقافي أو تربوي أو فني أو تقديم خدمات إنسانية أو تحقيق غرض من أغراض البر أو غير ذلك من أوجه الرعاية، سواء كان ذلك عن طريق

المعاونة المادية أو المعنوية أو الخبرة الفنية وتسعى في جميع أنشطتها إلى المشاركة في تلك الأعمال للصالح العام وحده دون الحصول على ربح مادي".(قانون الجمعيات ذات النفع العام/1974/6)

إن الجمعيات النسائية وجمعيات الجاليات هي أقدم الجمعيات ذات النفع العام في الإمارات، فقد جاء تأسيس أول جمعية نسائية في رأس الخيمة عام 1976، كذلك بدأت الجمعيات الخاصة بالجاليات العربية والأجنبية المقيمة في الإمارات ممارسة أنشطتها قبل قيام الاتحاد، ويلاحظ أن الجمعيات التي تقدم خدمات إنسانية قد برزت جميعها أيضاً خلال الثمانينات، وكذلك الأمر بالنسبة للجمعيات ذات الطبيعة الثقافية وتلك التي تقدم خدمات عامة، كجمعية حماية المستهلك وجمعية أصدقاء البيئة.

الفصل الثالث

دور مؤسسات المجتمع المدني في خدمة المجتمع

المبحث الأول

وظائف مؤسسات المجتمع المدني

إن كثيراً من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر ايجابيا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، وخاصة أن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح .وتأتي مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان، والمرأة، والعدالة، والتنمية، والأعمال الخيرية، والإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى والمعاقين، وتطوير أنظمة التعليم، وتقديم العون للمتعطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم وبالتالي خلق فرص عمل لهم، وغيرها.

إن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة أو مؤسسة منفردة من هذه المنظمات أو المؤسسات قد يبدو صغيراً، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المؤسسات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها.

المطلب الأول: وظائف المجتمع المدني

1- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع: (الشماس،2008)

فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض، ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها. ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها.

2- تحقيق الديمقراطية:

فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي، كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطوع، وليس التعبئة الإجبارية، التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالتمتع بالجماهيرية والتأييد الشعبي.

3- التنشئة الاجتماعية والسياسية:

وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام والتحمس للشئون العامة للمجتمع ككل، بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة .

فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة، وتلك شروط نفسية مطلوبة لصحة المجتمع ككل، أضف إلى ذلك، أن مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوقه الديمقراطية، كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها، تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والإيجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع ككل. فاعتياد الفرد على التصويت في انتخابات

الجمعية أو المنظمة يؤدي إلى تصويته في الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذين يمثلونه في البرلمان أو لاختيار الحكومة التي تحكمه .

والفرد من خلال منظمته يشارك في أوجه النشاط العام ويعتاد على الاستماع إلى آراء الآخرين وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الأغلبية مع التعبير عن معارضته بشكل سلمي. ولاشك أن هذه العملية التعليمية والتدريبية تستغرق وقتا طويلا حتى تتمكن من غرس ثقافة ديمقراطية تقوم على مبادئ التسامح والتعايش السلمي بين المختلفين و الوعي بأهمية المشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع، فضلا عن الشعور بالثقة في النفس والاستعداد لتقبل الحلول الوسط والتضامن والتعاون مع الآخرين لتحقيق الغايات المشتركة .

4- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق:

وعلى رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

وهكذا، يصبح المجتمع المدني بمثابة محامي يدافع عن المواطنين. ولكن السؤال المنطقي الذي قد يرد على بالنا هو: أمام من يقف هذا المحامي ؟ من هو الطرف الذي يعتدي على تلك الحقوق والحريات ؟ الحقيقة أن مفهوم المجتمع المدني ارتبط عادة بصفة الملجأ أو الحصن الذي يلجأ إليه الأفراد في مواجهة الدولة وحكومتها، من ناحية وقوى السوق من ناحية ثانية، فكل من الدولة وقوى السوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية ويمارس الاستغلال والقهر ضد الفئات الضعيفة في المجتمع. ولا تجد هذه الجماعات درع وقاية تتسلح به ضد هذه التهديدات إلا بالانضمام إلى أحد تنظيمات المجتمع المدني التي لديها من القوة

المادية والمعنوية ما يمكنها من الضغط على الحكومة لاحترام تلك الحقوق ووقف التعدي عليها، أو الضغط على قوى السوق كالمنتجين والتجار وأصحاب المشروعات مثل النقابات وجمعيات حماية المستهلك.

5- الوساطة والتوفيق:

أي التوسط بين الحكومة والمجتمع من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية. وتسعى جماعات المصالح في هذا الإطار للحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، ولذا فإنها تتحرك مباشرة للتأثير على عملية تشريع ووضع القوانين وتهدف إلى الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار.

وترتبط وظيفة التعبير والتمثيل والتحدث باسم جماعات معينة بتلك الوظيفة التنظيمية حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة، فلو تصورنا غياب تلك الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة التي تعبر عن تعارض مصالح الجماعات والأفراد في المجتمع مما يصيبها بالارتباك، وقد تأتي سياساتها بشكل متحيز للبعض دون البعض الآخر بما يعكس اختلال التوازن بين الجماعات ويتعارض مع مبدأ الحياد الذي يجب أن تلتزم به الدولة إزاء المواطنين حتى لا يؤدي انحيازها إلى فئة معينة إلى فقدان تأييد الفئات الأخرى لها، الأمر الذي يهدد النظام والاستقرار ويثير حفيظة الفئات التي تشعر بالإهمال أو الظلم ويدفعها إلى التمرد والعصيان ضد الحكومة وضد الفئات الأخرى المتميزة.

6- التعبير والمشاركة الفردية والجماعية:

فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح. والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية دون اعتماد عليها لخدمة المجتمع وهم مطمئنون إلى أن حقوقهم وحرياتهم مصانة لأن هناك حصناً يلجئون إليه للاحتماء به في حالة تعدي الدولة عليها.

7- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:

مع قدوم الثمانينيات من القرن العشرين شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصاً في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة، فقد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في أداء نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئاً ثقيلاً عليها لا تستطيع تحمله. وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغا يحتاج إلى من يملؤه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف. وهنا كان لابد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع للانهيار خصوصا حين توجد مشاعر عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها والتي قد تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها.

وإلى جانب الأزمة الاقتصادية والمالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة وتعجز عن أداء وظائفها تجاه المجتمع تحت تأثير الغزو والاحتلال الأجنبي أو الحرب الأهلية. ولنا في وطننا العربي أمثلة عديدة في فلسطين ولبنان والكويت أثبتت تجارب الاحتلال والحرب القاسية مدى أهمية المجتمع المدني وإمكانية أن ينهض بدور بديل للحكومة ويمر بالمجتمع من أزمته بسلام دون أن يهز إحساس المواطنين بالانتماء بعدما غابت الدولة من أمام أعينهم.

8- التنمية الشاملة:

صحيح أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يحقق التغيير والتطوير. ومنذ فترة قريبة بدأت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد لها هو التنمية بالمشاركة على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنها تم فرضها من جانب الحكومة على المحكومين دون إشراكهم فيها. بينما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي خير ضمان لتحقيق النجاح. فمقارنة حجم إنتاج العمال الوفير في المصانع التي تسمح باشتراكهم في مجالس الإدارة بحجم هذا الإنتاج الهزيل في المصانع التي ينفرد فيها المدير أو صاحب المشروع باتخاذ القرارات تكشف عن ذلك بوضوح، وما يصدق على مستوى المشروع أو المصنع يصدق على مستوى الاقتصاد الوطني.

فالحقيقة أن مشكلة التنمية لا تكمن دائما في قلة الموارد المادية، وإنما في كيفية استغلال تلك الموارد، وهذه الكيفية تتوقف بدورها على طبيعة ونوعية البشر الذين يقومون باستغلالها. ولذا، فإن الاستثمار الحقيقي لابد أن يتم في الثروة البشرية وليس المادية فقط ، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار، حيث يتم من خلال

منظماته تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية وهي تتلقى من الحكومة الدعم والمساندة للقيام بهذا الدور.

-المطلب الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المدني اجتماعياً:

تتجلى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية من خلال الأبعاد التالية:

1) **حرية التجمع :**

فالقانون حينما يسمح بإنشاء مثل هذه المؤسسات يحول حرية المجتمع إلى واقع حقيقي لها معنى مما يتيح حرية التعبير، يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت ضغط كبير أو بصوت مسموع باعتبار أن الشخص منفرد لا يمثل صوته أهمية أو قوة في مواجهة سلطة قوية (الصوفي، 2003). إن هذا قد يخدم الفقراء والمظلومين والمستضعفين حيث تكون مؤسسات المجتمع المدني بمثابة أداة من الأدوات التي يمكن بها تقوية أصواتهم (Sfeir-Younis, 2004).

2) التعددية والتسامح:

إن للأفراد والجماعات في المجتمع اهتمامات مختلفة ومتنوعة ومتباينة بالرغم من الفوارق القائمة بينهم سواء أكانت هذه الفوارق حسب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غيرها، ولذلك فإن وجود مؤسسات مجتمع مدني يسمح لهم بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية ومشروعة ويتيح لهم التجمع وفقاً لاهتماماتهم وميولهم بغض النظر عن الفوارق القائمة بينهم. إن هذا بدوره يدعم التسامح ويساند التعددية سواء داخل نفس المجتمع أو بين المجتمعات في حالة المؤسسات الدولية.

3) الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون:

إن وجود منظمات غير حكومية عديدة ومتنوعة يعتبر من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون (الصوفي، 2003). فقيام المؤسسات الدينية مثلاً بدورها من حيث إعطاء الوعظ والإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتهذيبها مما يلعب دوراً هاماً في تخفيض معدلات الجريمة (Business Forecasting Center, 2006). وبالتالي يستطيع كل من الغني والفقير العيش بأمن وسلام واستقرار اجتماعي.

4) تنفيذ برامج متكاملة في كافة مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية :

فعلى سبيل المثال يمكن تنفيذ برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية، وبرامج مساعدات المرضى، وتقديم قروض ومنح للراغبين بالزواج (كما هو الحال في جمعية الإمارات لحقوق الإنسان والمؤسسات العقابية والإصلاحية بدولة الإمارات).

5) تقديم الدعم المالي والتبرعات المادية لمؤسسات المجتمع المدني:

إن تقديم الدعم المالي والتبرعات المادية لمؤسسات المجتمع المدني من قبل الأغنياء يعني زيادة التواصل بين مختلف طبقات المجتمع وتفهماً وإيثاراً من قبل الأغنياء لاحتياجات الفقراء، وهذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع وينشر التلاحم والتآزر بين أفراد المجتمع.

-المطلب الثالث: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية:

تتجلى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

1) تُسهم هذه المؤسسات في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال

تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل (القصيبي، 2007). إن جميع الأديان السماوية دعت إلى إيلاء ظاهرة الفقر اهتماماً كبيراً، لأن الفقر مولد الثورات والجريمة. حيث تشير الدراسات إلى أن أغلب الفتيات المرتكبات للجريمة ينحدرن من أسر فقيرة.

2) الكفاءة: إن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت به الحكومة، وخاصة في الدول النامية التي تعاني حكوماتها عادةً من البيروقراطية وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع. إذ أن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على دعم وتمويل، وبالتالي فإنها تحاول إثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل، إضافة إلى ذلك فإن منظمات المجتمع المدني تكون عادةً متواجدة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس، ومن هنا تكون أكثر دراية باحتياجات المجتمع (الصوفي، 2003).

3) تعتبر كثير من أعمال الخير التي تؤدي إلى تقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة للفقراء كالزكاة والصدقات مثلاً بمثابة عملية لإعادة توزيع الدخل أو عملية لإعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع. إن هذا بدوره يعمل على تخفيف الفجوة بين الطبقات، وتحويل لجزء من الأموال من الفئات الأكثر ادخاراً إلى الفئات الأكثر استهلاكاً (الوزني، 2007). وهذا بحد ذاته يدعم النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الاستهلاك.

4) تعتبر كثير من أعمال الخير كالزكاة مثلاً بمثابة حافز مباشر يدفع الأغنياء لاستثمار أموالهم وعدم تركها دون عوائد. إن استثمار هذه الأموال يعني تشغيلها وعدم تعطيلها، وبالتالي محاولة زيادتها بنسب تفوق نسبة الزكاة البالغة (2.5%) حتى لا

تتآكل من ناحية، ولكي يسعى الفرد إلى تعظيم عوائد أمواله من ناحية أخرى. إن تشغيل هذه الأموال يعني زيادة حجم الاستثمار داخل الاقتصاد، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي للأمام ويعمل على استحداث فرص عمل جديدة.

5) إن إعادة توزيع الدخل من الأغنياء للفقراء يزيد من الرفاه الاجتماعي ككل، حيث إن المنفعة الحدية للدينار المتبرع به من قبل الشخص الغني والذي يتم إنفاقه من قبل الشخص الفقير تزيد كثيراً عن المنفعة الحدية للدينار فيما لو أنفق من قبل الشخص الغني.

6) إن الانخراط في العمل التطوعي يعتبر بمثابة استثمار لوقت الفراغ لجميع المتطوعين بشكل عام ولفئة الشباب المتعطلين عن العمل أو الطلبة خلال العطل الصيفية بشكل خاص.

المبحث الثاني

دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية وتطوير المجتمع في جوانب أخرى

تتجلى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في مجالات تنموية أخرى مثل:

1- تبني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية وكيفية المحافظة على البيئة وحمايتها. بالإضافة إلى برامج النظافة والتشجير وتدوير المخلفات مثل جمعيات المحافظة على البيئة وجمعيات حماية الطبيعة (القصيبي، 2007).

2- تسهم مؤسسات المجتمع المدني في تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في مواضيع مدنية واجتماعية وثقافية متنوعة. (بكر،2007).

3- تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية وخاصة في المناطق الريفية والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية. (بامر حول، 2004)

4- في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات، تساهم مؤسسات المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الإنسان في متابعة قضايا المعتقلين والسجناء السياسيين وعمليات الاحتجاز السرية وعمليات نقل المعتقلين التي تمارسها بعض الدول المتقدمة.

5- يمثل العمل الجماعي التطوعي فضاءاً رحباً ليمارس أفراد المجتمع ولاءهم وانتماءهم لمجتمعاتهم، كما يمثل أيضاً مجالاً مهماً لصقل مهارات الأفراد وبناء قدراتهم.

6- يمكن لمؤسسات المجتمع المدني تقديم بعض الآراء والاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي في إيجاد حلول للقضايا والأمور المعقدة والشائكة أو الاستفادة من هذه الاقتراحات عند صياغة القوانين، كما يمكن للحكومة أيضاً أن

تستفيد من التغذية الراجعة الواردة من هذه المؤسسات عند اتخاذ القرارات الحكومية عامة .(Wagle,1999, Lam and Perry,2000).

7- لمؤسسات المجتمع المدني دور كبير في تحقيق الديمقراطية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث تمثل هذه المؤسسات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن به مقاومة المركزية وإساءة استعمل السلطة الحكومية، عن طريق تشكيل جماعات ضغط لها القدرة على كسب تأييد أعضاء السلطة التشريعية، (Wagle,1999). حيث يعتقد البعض بأن وجود قطاع المجتمع المدني هو شرط أساسي ولازم لتحقيق نظام سياسي ديمقراطي. (Weaver,Rock, and Kusterer,1997).

8- إن العمل التطوعي يؤدي إلى راحة النفس والضمير ينمي الشعور بالاعتزاز والفخر الثقة بالنفس عند من يتطوع، حيث أن التطوع يقوي عند الأفراد الرغبة بالحياة ويعمهم بالأمل والثقة بالمستقبل حتى أنه يمكن استخدام العمل التطوعي لمعالجة الأفراد المصابين بالاكتئاب والضيق النفسي والملل، لأن العمل التطوعي يولد الشعور لدى هؤلاء بأهميتهم ودورهم في تقدم ورقي وازدهار المجتمع الذي يعيشون فيه. (عبد السلام،2004).

- مؤسسات المجتمع المدني أهدافها و رؤيتها في خدمة المجتمع في دولة الإمارات:

تهدف مؤسسات المجتمع المدني و من خلال نظامها التأسيسي و برامجها الإستراتيجية إلى تقديم كل الإمكانيات المتاحة في سبيل خدمة المجتمع و الوطن و المواطن و بحسب اختلاف الدول و قوانينها و تشريعاتها ، وقد حدد القانون الاتحادي في دولة الإمارات

العربية المتحدة رقم (6) لسنة 1974 م في شأن الجمعيات ذات النفع العام ، والذي عرّف الجمعيات ذات النفع العام بأنها:

1- كل جماعة ذات تنظيم له صفة الاستمرار لمدة معينة أو غير معينة تؤلف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بقصد تحقيق نشاط اجتماعي أو ديني أو ثقافي أو تربوي أو فني أو تقدم خدمات إنسانية أو تحقيق غرض من أغراض البر إلى غير ذلك من أنواع الرعاية، سواء كان ذلك عن طريق المعاونة المادية أو المعنوية أو الخبرة الفنية، وتسعى في جميع أنشطتها إلى المشاركة في تلك الأعمال للصالح العام وحده دون الحصول على ربح مادي.

إن جمعيات و مؤسسات النفع العام ترتبط بصلة وثيقة مع العقلية السائدة في المجتمع ، و ذلك لأن المؤسسات تنشأ من وسط اجتماعي و حضاري معين، و هي لا تستطيع أن تقوم بعملها على أكمل وجه إلا إذا تلاءمت مع عقلية الأفراد و الجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط . (الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي: 79 – 85)

و تعمل إدارة الجمعيات ذات النفع العام ضمن خطة سياسة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إطار تنفيذ القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1974 م وتعديلاته بالقانون الاتحادي رقم (20) لسنة 1981 وعلى هذا فأهداف إدارة الجمعيات ذات النفع العام هي: (وزارة الشؤون الاجتماعية)

1-تعبئة الجهود التطوعية للعمل في ميادين الخدمات الاجتماعية.

2- تشجيع ودعم أنشطة الجمعيات من أجل الارتفاع بمستوى خدمات الهيئات العاملة في المجال التطوعي.

3-العمل على تطوير العلاقة القائمة بين الوزارة وبين العمل التطوعي الأهلي من خلال الجمعيات العاملة.

4-مساعدة الجمعيات في حل المشكلات التي قد تعمل على عرقلة مسيرتها الاجتماعية.

5- تهدف الإدارة إلى تدريب وتأهيل العاملين بها من خلال دورات التدريب داخل وخارج الوزارة.

6- الإشراف على عمليات جمع المال من الجمهور من خلال إصدار تراخيص جمع المال، وكذلك الإشراف على عمليات الجمع وما إلى ذلك.

7- تعبئة الجهود التطوعية من أجل التكافل الاجتماعي وذلك من خلال عمليات إشهار صناديق التكافل والأشراف عليها من قبل الإدارة.

8- دعم الجمعيات ماديا وذلك من خلال الإشراف على عمليات توزيع الإعانات الدورية والتي تقدر بواسطة القرارات الوزارية وكذلك الإشراف على عمليات صرفها فيما خصصت إليه.

و لكن و في المجتمع الخليجي بشكل عام و المجتمع الإماراتي بشكل خاص ، تقوم جمعيات و مؤسسات المجتمع المدن و التي تتنوع بحسب تنوع الاختصاصات و المهام و الرؤية و الأهداف و بالتنسيق مع المؤسسات و الهيئات الحكومية و الرسمية لتقديم كافة الوسائل الممكنة لخدمة المجتمع ، و تتوزع اختصاصات جمعيات و مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة على عدة اختصاصات و اهتمامات نوعية مفيدة للمجتمع مثلاً :

- جمعية الإمارات لحقوق الإنسان : (إنساني)

و التي تنطلق من الرؤية الإستراتيجية : التميز في تحقيق أهدف وآمال أفراد المجتمع.

و من الرسالة السامية : نشر الوعي بين الأفراد وتوضيح حقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع وحقوق الدولة وواجباتها تجاههم.

و بأهداف مبنية على حفظ حقوق الإنسان دون التحفظ للديانة أو العرق أو الجنسية أو غيرها من التنوعات التي تعيش و تتعايش على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة و التي تصل لأكثر من 220 جنسية من كافة أنحاء العالم.

جمعية بيت الخير: (إنساني)

جمعية الإمارات للمحاميين و القانونيين: (مهنية)

جمعية الإمارات للملكية الفكرية : (عامة ثقافية)

جمعية الإمارات لحماية المستهلك : (عامة ثقافية)

المبحث الثالث

خصائص مؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بالدولة

المطلب الأول: خصائص مؤسسات المجتمع المدني

تتميز مؤسسات المجتمع المدني بخصائص وسمات مميزة والتي تعطيها طابع خاص ميزها عن غيرها من خلال الطبيعة والواقع لهذه المؤسسات، ويمكن إبراز أهم هذه السمات والخصائص كما يلي:

1. الديناميكية والتكيف بمؤسسات المجتمع المدني، يقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل من خلالها إذا كلما كانت قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية لأن جمودها يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وبالتالي القضاء عليها، وهناك أنماط للتكيف نذكر منها ما يلي:

أ- **التكيف الزمني:** وهو القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، فكلما طال وجود المؤسسة السياسية زادت درجة مؤسسيتها.

ب-**التكيف الجيلي:** وهو قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها فعندما تزداد درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة بالسلم وتبديل مجموعة القادة بمجموعة أخرى، تزداد درجة مؤسسيتها وهذا يعبر عن مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي.

ت- **التكيف الوظيفي:** وهو قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف التي تستجد، وهذا يبعدها عن أن تكون أداة لتحقيق أغراض معينة. (الصبيحي، 2000).

2. هناك مجموعة أسس تكون وتعمل على تطوير مؤسسات المجتمع المدني وتتمثل هذه الأسس فيما يلي:- (توفيق،1992)

- **الأساس الاقتصادي:** وهو تحقيق درجة من التطور الاجتماعي والاقتصادي استناداً إلى نظام اقتصادي يرتكز على دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية وبالتالي يسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية بعيداً عن الدولة لأنه يجب أن يقتصر تدخلها في المجال الاقتصادي، على وضع بعض القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة بالإضافة إلى القيام بالمشروعات والصناعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها وذلك لأنها إذا تدخلت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي تقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة.
- **الأساس السياسي:** وهو الصيغة السياسية التي تسمح لمختلف القوى في المجتمع بالتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سليمة ومنظمة، والديمقراطية هي أنسب صيغة سياسية لتنامي المجتمع المدني، فعلى الرغم من تعدد آلياتها، إلا أنها تقوم على أساس التعدد السياسي والفكري وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسة واحترام مبدأ تداول السلطة، والرقابة السياسية، وتوفير الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم. فمتى تقوى وتدعم قوى ومؤسسات المجتمع المدني فإنها ستساهم في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم. فهذا المجتمع هو الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها وعلاقاتها ومؤسساتها.

- **الأساس الأيديولوجي** : هذا الأساس يحوي قيم وأيديولوجيات سائدة لدى القوى للفئات في المجتمع، في حين يعارض بعضها الأيدلوجية الكلية التـــي تتبناهـــا الدولة. وترتبط التباينات في المصالح الاجتماعية بتباينات في القـــيم والأفكـــار التي تتبناها تلك القوى. وفي بعض الأحيان يكون للمثقفين العضويين دور مهم في إنتاج الخطاب الأيديولوجي في المجتمع المدني.
- **الأساس القانوني** : وهذا الأساس تجسده الدولة ويمثل الوحدة الحقوقيـــة التـــي تدعو إلى المساواة في حقوق وحريات المواطنين بغض النظر عن انتمـــاءاتهم المذهبية أو العرقية أو الدينية. وبالتالي فإن المجتمع المدني يـــصبح مجتمعـــاً يتمثل فيه الفرد كما الجماعة إلى تنظيم وقواعـــد معينـــة، وإطـــاراً للمواطنـــة والحريات والقانون.

3. إن مؤسسات المجتمع المدني وقواه تؤثر في القرارات والسياسات التي تتخذها الدولة من خلال أدوات ومسالك عديدة سلمية وغير سلمية، ومنهـــا علـــى ســـبيل المثـــال: المجالس النيابية ومجالس الشورى وسائل الإعلام، وجماعـــات الـــضغط والمـــصالح المنظمة وأعمال الاحتجاج الجماعي بكافة أشـــكالها مـــن مظـــاهرات وإضـــرابات وأعتصامات وممارسة العنف بصورة منظمة أو غير منظمة.
4. التناغم والتفاعل داخل مؤسسات المجتمع المدني: وهو عدم وجود صراعات داخـــل المؤسسة تؤثر في نشاطها. فكلما كانت الانقسامات بـــين الأجنحـــة والقيـــادات فـــي المؤسسة أسبابها عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة، كان هذا دليل على تطور المؤسسة، والعكس صحيح. وأهمية المجتمع المدني تكمن في تناقضاته وتعدديته حيـــث تكـــون ديناميكية الإبداع والتغيير في المجتمعات وهذا يقودنا إلى أن هذا المجتمـــع لا يتـــسم

بالضرورة بالتجانس فقد يحدث به تنافس بين القوى والجماعات ذات المصالح المختلفة. (الصبيحي، 2000).

5. إن المجتمع المدني يوجد في إطار الدولة وبالتالي تحليله يتم في إطار تحليل الدولة، وإبراز أشكال العلاقات بين مؤسسات الدولة من جهة، وجميع الأنواع الأخرى من التجمع من جهة ثانية". وهذا يعني أن استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن أجهزة الدولة ليس انفصالاً بالكامل، ولكنه يشير إلى أن المؤسسات تتمتع بهامش واسع من حرية الحركة بعيداً عن تدخل الدولة المباشر.

6. استقلالية مؤسسات المجتمع المدني في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية: وهذا يعني أن للأفراد قدرة على تنظيم نشاطاتهم بعيداً عن تدخل الدولة فيقل اعتمادهم عليها وتقل إمكانية تبعيتهم من قبل السلطة. فهذه المؤسسات تقوم بدور وسيط في الدولة والمواطن حيث تتعامل مع المواطن على أنه ينتمي إلى جماعة وتوفر له أكبر قدر من الحماية.

ويمكن تحديد درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة ببعض المؤشرات منها:

- نشأة مؤسسات المجتمع المدني وحدود تدخل الدولة فيها.
- الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني، وذلك عن طريق تحديد مصادر تمويلها مثل بعض الجهات الخارجية، أو مساهمات بعض أعضائها، أو من خلال عوائد بعض أنشطتها الخدمية والإنتاجية.

- الاستقلال الإداري والتنظيمي: حيث يتبين هنا مدى استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقاً لقوانينها الداخلية بعيداً عن تدخل الدولة. (توفيق، 1992)

7. تعدد المستويات الأفقية والرأسية في المؤسسة وهذا يعني التعدد في هيئاتها التنظيمية من جهة، ووجود مستويات ترتيبية داخلها وانتشارها الجغرافي على نطاق واسع في المجتمع الذي تمارس نشاطها عن طريقه من جهة أخرى، فكلما زاد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها، وكلما تعددت أهداف المؤسسة، ازدادت قدرتها على ضمان ولاءات أعضائها، وكانت أكثر قدرة على تكييف نفسها.
8. أنماط العلاقات في المجتمع المدني تتم من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي ينضم إليها الأفراد بكامل إرادتهم وإيماناً منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم، وقد تكون هذه المؤسسات سياسية أو غير سياسية أو إنتاجية أو خدمية مثل: الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والجمعيات الخيرية، والهيئات الحرفية. وهذا يعني أن هناك مقومات هامة لبناء مؤسسات المجتمع المدني كالمبادرة والحرية والإرادة والتعددية تسعى إلى تحقيق مصالح عامة تهم مختلف فئات المجتمع المدني.
9. أما بالنسبة للعلاقات بين المؤسسات الخاصة بالمجتمع المدني، فبإمكانها أن تندرج تحت ثلاثة أشكال رئيسية وهي:

- التعاون: ويكمن وجوده في عدة مجالات منها: الإنتاج والخدمات ويتدخل في القضايا داخلية أكانت أو خارجية التي تهتم بالمجتمع. ويعمل التعاون على عكس الاتفاق العام بين القوى والتكوينات بشأن القضايا القومية العامة.

- التنافس: ويتكون بشأن بعض الموارد النادرة أو الامتيــازات الماديــة أو المناصــب وغيرها. ويظهر التنافس من خلال الحملات الانتخابية علــى المــستويين المحلــي والمركزي.
- الصراع: يتخذ صورة المواجهة التي قد تصل إلى حد الاقتتال المسلح بــين بعــض وقوى وتكوينات المجتمع المدني. ويجسد الصراع في هذه الحالة عمق التناقضات بين هذه القوى.

ويعتبر المجتمع حيوي إذا زادت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنــافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى وفئات المجتمع المدني، فإن ذلــك يعتبر مؤشراً على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي، والعكس صحيح. (توفيق، 1992)

المبحث الرابع

المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني

حسب الدراسة التي أعدتها الدكتورة أماني قنديل، أستاذة العلوم السياسية حول (الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون)، وهي دراسة تحليلية ميدانية تم فيها توزيع استبيان على حوالي (486) جمعية أهلية، كشفت عن مجموعة من العقبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني .تضمن التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية الصادر عام 2005 من قبل الشبكة العربية للمنظمات الأهلية على مجموعة من العقبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني : (الصبان،1998)

المجموعة الأولى : عدم توافر البيئة المهيأة، وترتبط بالتشريع الملائم وإزالة العوائق البيروقراطية.

وقد ركزت الدراسات التي تناقش هذا البعد من المعوقات بأن هناك ضعف الثقة بين المجتمع المدني والدولة، وتخوف الأخيرة من "نوايا" المجتمع المدني والنظر إليه كعنصر (مهدد) لاستمرارية واستقرار النظم السياسية .(حافظ،1997)

وفي هذا الشأن، فإن بعض الباحثين يشيرون إلى وجود إستراتيجيات متنوعة تتعامل بها الدولة مع المجتمع المدني وتتمثل: بسياسات للاحتواء، وسياسات للإقصاء أو التهميش، وسياسات للإضعاف، وأخيرا سياسات (للدمج الوظيفي)، أي الاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة لقطاعات خدمية ورعاية من المجتمع المدني لتحقيق وظائف تدمج في إطار الدولة وتغطي المساحات التي تراجعت عنها الدولة. (المرجع نفسه)

وتشير بعض التقارير بأن هناك سياسة جديدة قد برزت على الساحة الخليجية وتتمثل في خلق عادة ما ترتبط (GNGOs) منظمات غير حكومية -حكومية وهي ما يعرف بالجونجو

بالنظام الحاكم ويقودها رموز النظام وتوجه لها موارد كبيرة وضخمة على حساب مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية. (حافظ،1997)

المجموعة الثانية: عقبات ترتبط بالبيئة الاجتماعية، وتتمثل في ضعف القدرة على العمل الجماعي والتعامل مع الآخر، وهو مالا يساعد على عملية التنسيق والتحالف والتشبيك، والنزوع إلى التطوع والمشاركة المجتمعية من ناحية أخرى.وفي هذا الشأن تكشف الدراسات بأن أهم العوامل في ذلك تتمثل في الثقافة المجتمعية السائدة لعقود من الحكم غير الديمقراطي وغير التشاركي. (الصبان،1998)

المجموعة الثالثة: عقبات ترتبط بالمجتمع المدني ذاته، حيث تبرز إشكالية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني عبر التدريب بالمنهجية التشاركية الحديثة وبناء قواعد البيانات عن المجتمع المدني والشركاء واحتياجات المجتمع المدني، والبحوث والدراسات التي تستهدف التأثير في الفعل بالإضافة إلى التشبيك وورش العمل وتدفق المعلومات بشفافية. (قنديل،1998)

وفي هذا الشأن تشير الدراسات لأهم العوامل :

- عدم توافر الوعي لدى النخب الخليجية القائدة لمؤسسات المجتمع المدني بأولويات التحديات والقضايا التي تواجه المجتمعات.
- صعوبات الإدارة الرشيدة من ضعف تداول السلطة داخل المنظمات الأهلية، وهيمنة الشخص أو أشخاص محدودين، وضعف دور الجمعيات العمومية ومشاركتها المحدودة لصنع السياسات والبرامج.
- محدودية التطوع، خاصة لدى الشباب .وقلة الكفاءات والمهارات، مما يعني وجود ضعف في قيم العمل الجماعي.
- ضعف عمليات الإدارة المالية والمحاسبة والمساءلة.

وبالإضافة لما سبق كذلك هناك بعض الصعوبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني كالتالي:

أ) الصعوبات الخارجية (الموضوعية) :

لا شك أن التطرق لإشكالية الأداء لمؤسسات المجتمع المدني يتطلب التعرف على المناخ الذي انبثقت منه المؤسسات، والمؤثرات السياسية والثقافية والتشريعية المحيطة بها. ويزداد الأمر تعقيداً عند مناقشة المؤسسات المعنية بالحقوق الدفاعية–، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، وحقوق الطفل.

وتبدأ أبرز هذه الصعوبات في مساحة الحريات المتاحة في الوطن العربي، حيث تظل محدودة مقارنة بمواقع كثيرة في العالم. فسلطة الدولة لا زالت مطلقة وغير خاضعة للمساءلة أو التداول. ورغم الجدل حول الاختلافات النسبية بين هذه الدول، إلا أنها (أي الدول العربية) تشترك في ضيق مساحات الحرية السياسية والتعبير فيها.(النجار، 1998)

ويرتبط بهذه الصعوبة المكانة القانونية لعمل مؤسسات المجتمع المدني، والذي يرتكز بوجود أمراض مشتركة، وملامح معروفة مثل القمع والتشريعات الشمولية.

والواقع أن القيود القانونية المفروضة قد تأخذ أشكالاً متعددة (تهدف إما إلى ضيق التنظيم والتمويل)، أو تركه في منزلة معلقة (الاعتراف القانوني)، أو محاولة الهيمنة وغير ذلك من الأشكال.

وإذا كانت بعض التجارب قد استطاعت إيجاد صيغ تمكنها من الوجود والعمل مثل الشركات غير الربحية، فإن الوضع العام في الإقليم كان هو الميل إلى التضييق على العمل الحقوقي وتعطيله ووضع العراقيل أمامه.

وفي ظل وضعية جنينية لإرهاصات الفكر الحقوقي (والمدني بشكل عام) ومضايقات سياسة الدولة والحضور الوازن للفاعل السياسي (الأحزاب)، فإن الحركة الحقوقية تجد نفسها أمام تحديات كبيرة . (قنديل،2004)

كما أن غياب التمويل المالي وتعقيداته تمثل واحداً من أهم معوقات نشاط المجتمع المدني، ويتوقف نشاط الكثير من المؤسسات على وجود مصادر تمويل ثابتة تضمن بقاءه واستمراره.

ويرتبط بهذه المعيقات أيضاً تخوف بعض الحكومات من نشاط مؤسسات المجتمع المدني وتحسسها من تدخلها في الشأن السياسي مما يجعلها تضع العراقيل أمامها وتعطل نشاطها .

إن إشكالية التمويل كانت ولا زالت قائمة، ذلك أن الأنظمة التي تضيق على العمل الحقوقي خاصة والمدني عامة على مستوى التشريع والممارسة، لا يمكنها أن تعمل على توفير الشروط المطلوبة لدعم هذا الفاعل، بل إن التشريع والقوانين الجاري العمل بها لا توفر أية تشجيع أو تسهيل للمؤسسات الوطنية أو الإقليمية التي قد تدعم المؤسسات غير الحكومية، كما أن التمويل الأجنبي محاصر في العديد من الدول، رغم ارتباط هذه الأخيرة أحياناً باتفاقيات شراكة تفتح الباب لذلك .

وقد يكون التنافس بين المؤسسات الداعمة (الدولية والإقليمية) واحداً من الإشكاليات التي تبرز في إطار تكرار الدعم لبعض منظمات المجتمع المدني ولنفس الأنشطة أو البرامج، وهو ما يشجع أحياناً ظواهر وسلبيات كالفساد المالي في إطار مؤسسات المجتمع المدني .

ب) الصعوبات الداخلية:

لأن الصعوبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني ليست كلها خارجية، وإنما هناك إشكاليات مرتبطة بمؤسسات المجتمع المدني، سنحاول هنا إبراز أهم هذه الصعوبات كما يلي:-

إن المؤسسات غير الحكومية تعاني من مشاكل عديدة تعوقها عن القيام بالدور المأمول منها: تعدد الممولين والجهات المانحة جعل منها مؤسسات بيروقراطية وتحولت إلى مجرد مقاول من الباطن للجهات المانحة . كما أنها تعاني من الصراعات الداخلية التي تهدد بانقسامها ولا يوجد إدارة ديمقراطية لهذا الصراع. وهناك مشكلة أخرى ترتبط بتجديد النخب القائمة على إدارة المجتمع المدني، حيث يوجد جمود لهذه النخبة، ويوجد في العديد من مؤسسات المجتمع المدني "قائد تاريخي" يسيطر على كل مقاليد الأمور ويعين أقاربه وأصدقائه من حوله ، أسوة بما هو جاري في السلطات الرسمية .(شكر،2003)

ورغم سيادة الأسلوب الانتخابي في مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن المؤشرات الأخرى مثل مؤشر التداول للمناصب بداخل هذه المؤسسات ، قد أظهرت ضعف الممارسة الديمقراطية، داخل المنظمات، وأن كثيراً من الإجراءات تتم بطريقة شكلية مما يؤدي إلى احتكار الأقلية لصنع القرار إلى جانب استمرار سيطرة نخب القيادات لسنوات طويلة، وعدم إتاحة الفرصة للقيادات الشابة، وقد أدى ذلك إلى وجود ما يسمى بظاهرة "شخصنة المنظمات الأهلية".

وارتباطاً بهذه الإشكاليات تظهر مسألة غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها وهو ما يضر بسمعتها ويفقدها المصداقية لدى الناس وبالتالي القدرة على إحداث إصلاح أو تغيير في المجتمع.

كما إن غياب آليات البناء المؤسسي والاعتماد على العمل العشوائي والفردي في كثير من الأحيان مع نقص الخبرة في إدارة المؤسسات، يعد هو الآخر واحداً من المشكلات القائمة لدى عدد من منظمات المجتمع المدني، ويتصل بها أيضاَ عدم وضوح الأهداف لدى بعض هذه المؤسسات، ومجالات عملها مما يجعلها في حالة تخبط، وربما الفشل.

وهناك ضعف "تقني" ويتمثل هذا في الفقر الذي تعاني منه بعض منظمات المجتمع المدني في مجال إدارة الحوار مع الحكومات والشركاء وخاصة في كيفية التفاوض معها. فالتفاوض يحتاج إلى تقنيات خاصة وهو ما يكون عادة تتويجاً لتطور نوعي في أداء منظمات المجتمع المدني، يهيئها لكي تكون طرفاً محاوراً قوياً وذا مصداقية لم يعد بإمكان السلطة ان تتجاهله أو تشطبه .

وعليه يمكن إيجاز أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في :

- مسألة شرعية العمل.
- مسألة استقلالية هذه المنظمات (الحكومة، الأحزاب، الممولين)
- البناء الديمقراطي، والكفاءة المؤسسية والإدارة الفعالة.
- التمويل المستدام والاعتماد على النفس .
- مسألة المشاركة في رسم السياسات .
- مسألة تعزيز التنسيق والتعاون والتشاور بين المنظمات نفسها على المستوى المحلي أو الإقليمي .

الفصل الرابع

تمويل مؤسسات المجتمع المدني ومصادرها

يعتبر التمويل من العوامل الهامة في قدرة أي مؤسسة على تنفيذ المشاريع والبرامج اللازمة لتحقيق أهدافها، فبدون التمويل لا يمكن تحقيق أو تنفيذ أي من مشاريع أو برامج المؤسسة اللازمة لتحقيق أهدافها.

ومن هنا فإن استمرار وجود وعمل المؤسسات يعتمد بدرجة كبيرة على نجاح الإدارة المالية ومقدرتها على تدبير التمويل اللازم لاستمرار وتطوير عمل المؤسسة، ومن هنا يمكن القول إن فشل الإدارة المالية سيؤدي حتماً إلى انهيار وفشل المؤسسة بغض النظر عن الكفاءة الفنية والإدارية للمؤسسة.

إن زيادة الموارد المالية لمؤسسات المجتمع المدني يترتب عليه زيادة مقدرة تلك المؤسسات على تنفيذ المشاريع والبرامج، إلا أن تدبير التمويل يحتاج من المؤسسة إلى زيادة نفقاتها لجمع التبرعات والمتمثل بشكل كبير في العلاقات العامة وشبكة الاتصال مع مجتمع الممولين، وذلك لكون مؤسسات المجتمع المدني تعتمد بشكل كبير على التبرعات والهبات من مصادرها المختلفة؛ لتنفيذ المشاريع والبرامج الخيرية.

ولذلك لا بد لتلك المؤسسات أن توازن بين حجم النفقات اللازمة للحصول على التمويل المطلوب وبين حجم التمويل المتوقع الحصول عليه مقابل تلك النفقات، وبذلك فإن أمام المؤسسات الأهلية معادلة صعبة، فعلى سبيل المثال تحجم بعض المؤسسات عن الإنفاق على أنشطتها التمويلية رغبة في تخفيض المصاريف الإدارية أمام إصرار بعض أعضاء مجالس الإدارة، مما يقلل من عوائد التبرعات العينية والنقدية لتلك المؤسسات (قرشي،1997 : ص2)

إن تمويل مؤسسات المجتمع المدني يختلف عن تمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك لكون مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات غير ربحية تقدم خدمات خيرية مجانية أو برسوم رمزية، بمعنى أن مشاريعها في الغالب لا تحقق إيرادات فهي لا تغطي سوى جزءاً بسيطاً من تكاليفها.

المبحث الأول

مفهوم التمويل في مؤسسات المجتمع المدني

التمويل هو عبارة عن عملية حصول مؤسسات المجتمع المدني على الأموال أو التمويل من مصادره الخاصة أو العامة طبقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك، ليكون مورداً ثابتاً ومستمراً للصرف منه على أجهزة المنظمة وبرامجها، وتكوين أصولها الثابتة والمتداولة، وهذا المال له طبيعة خاصة من حيث مصادره ووسائل تنميته (صالح، 2012 :ص10)

- نشأة وتاريخ التمويل الدولي:

بعد الحرب العالمية الثانية وعقب إنشاء الأمم المتحدة بدأ العمل في تقديم المساعدات للدول والشعوب الفقيرة فأنشأت (UNRWA) (وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) والتي أصبحت فيما بعد وكالة لغوث اللاجئين في العام، وبعدها أنشئ (IFM) (صندوق النقد الدولي) ، ثم (IBRD) البنك الدولي للإنشاء والتعمير ثم المجلس الاقتصادي الاجتماعي كأحد أجهزة الأمم المتحدة (ECOSOC) . (عارف، 2001 : ص182)

تبلورت فكرة الصندوق الدولي في يوليو 1944 م أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيو هامبشر الأمريكية، عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير عام 1929 م، وولد صندوق النقد الدولي حين وضع ممثلو الدول المشاركة

الميثاق(اتفاقية التأسيس) لمؤسسة دولية تشرف على نظام النقد الدولي وتعمل على إلغاء قيود الحرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق الحرف .وفي ديسمبر عام 1945 ، جاء صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع 29 بلداً على اتفاقية تأسيسه (صندوق النقد ،الدولي2010)

وفي عام 1948 أعلن جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكي عند خطابه لإعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية التي دمرتها الحرب، فيما عرف بمشروع مارشال أو برنامج الإنعاش الأوروبي(EUROPEAN RECOVERY PROGRAMME) ، لعبت المساعدات الخارجية للجماعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حالياً) دوراً هاماً بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تم تشكليها من 6 دول هي: ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا ولوكسمبورغ، حيث أصبحت قوة اقتصادية مرموقة، ثم قيام الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بتشكيل منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) بغرض تقديم العون والمساعدات الدولية والتنمية.

بدأ مشروع مارشال عام 1948 م عندما وافق الكونغرس الأمريكي على إنشاء إدارة التعاون الاقتصادي؛ لتشرف على المساعدة الأجنبية، وأقامت 17 دولة منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، لمساعدة إدارة التعاون الاقتصادي ولتزيد من التعاون بين أعضائها، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال ما قيمته حوالي 13 بليون دولار من الأغذية والآلات والمنتجات الأخرى إلى أوروبا وانتهت المساعدة في عام 1952 م، وفي عام 1961 م حلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية محل إدارة التعاون الاقتصادي. (موسوعة المعرفة،2010)

وشهدت فترة الستينات إنشاء الوكالة الدولية للتنمية (IDE) بمبادرة من البنك الدولي في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جون كنيدي، وأصبحت الجهة الوحيدة في أمريكا لتنسيق كل من أشكال المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية وتم تفويضها بمنح القروض بشروط ميسرة

للدول النامية، أما فترة السبعينات فقد شهدت تطورات كبيرة وخطيرة، وزيادة حجم المصاريف، وانتقلت من مؤسسات هامشية إلى مؤسسات متكاملة مع النظم المصرفية. (مكاوي،2001 : ص 119)

وصفت الوكالة الأمريكية للتنمية عام 1989 م بقولها:" إن دولاً قليلة فقط من تلك التي استمرت تأخذ مساعدات أمريكية منذ الخمسينات والستينات قد استطاعت الخروج من التبعية للمساعدات، وفي ذات الوقت ظلت دولاً مرتبطة ببرامج صندوق النقد الدولي، وشهدت قارة أمريكا اللاتينية منذ عام 1994 م إنشاء صناديق تمويل عالمية وتوسعاً ملحوظاً لاحقاً في هذا النهج حيث تم إنشاء ما يقارب 60 صندوق منتشرة في 60 دولة نامية. (مكاوي،2011 : ص 132)

وخلال العقدين الآخرين أعيد تشكيل المساعدة الغربية التنموية من التغيرات العرضية التي طرأت على النظام العالمي الجديد مع بداية الحرب الباردة، وارتبطت صناعة التنمية تاريخياً بعملية إعادة البناء ما بعد الحرب العالمية الثانية وبداية النظام العالمي الجديد. (حنفي وطبر، 2006 :ص47)

المبحث الثاني

أهمية التمويل بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني

تعتبر المنح والتبرعات من أهم مصادر تمويل المؤسسات غير الحكومية، نظراً لكبر حجم نفقات المؤسسات الأهلية على خدماتها وبرامجها، بصورة تفوق إمكانية تغطية تلك النفقات من مصادر التمويل الأخرى، خاصة وأن الظروف الصعبة التي تمر بها المؤسسات تقلل بدرجة كبيرة من إمكانية اعتماد المؤسسات الأهلية على مساهمة المستفيدين من خدماتها المحلية.

كما وتعتبر المنح والتبرعات من أهم وأكبر مصادر التبرعات لمؤسسات المجتمع المدني في العالم، ولهذا أصبحت عملية جمع التبرعات تأخذ أشكالاً متعددة وأصبح لها فنون وأصول وقواعد ونظريات متعددة ، ولا تقتصر عملية جمع التبرعات كأهم مصدر من مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني ، حيث أن التبرعات تشكل مصدر تمويل لمؤسسات المجتمع المدني في شتى أنحاء العالم. (أفندي، 2007 :ص5)

ويمكن اعتبار أهمية التمويل بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني على كما يلي:

1- إن أهمية تدبير التمويل تتمثل ببقاء واستمرار عمل المنظمة، حيث أن وجود تمويل لدى المنظمة يعني قدرة المنظمة على دفع تكاليف المشاريع، وتنمية وتطوير برامج للمستقبل.

2- التوسع والتطوير في العمل، حيث أن مواجهة تحديات المستقبل تعني الحاجة لعمل تطويرات وتوسعات في العمل، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة، والتوسع في مناطق جديدة للعمل، وإجراء مزيد من البحوث والاستقصاءات وتنفيذ حملات للدعوة وحشد التأييد.

3- الحد من التبعية والاعتمادية، حيث أن انسحاب أحد مصادر التمويل يعني أزمات تمويلية للمنظمة، وإن اعتماد المنظمة على جهات تمويل رئيسية لا يساعدها على وضع أجندة خاصة بها، وتظل حبيسة الأجندات الخارجية.

4- بناء قاعدة شعبية مساندة، حيث أن زيادة عدد المساندين والمؤيدين لنشاط المنظمة يعني زيادة فرص الحصول على تمويل لمرات أخرى، وكذلك زيادة فرص الحصول على جهود تطوعية وزيادة فرص الحصول على مؤيدين جدد من خلالهم .وأخيراً تعتبر مؤشر جيد على مدى قدرة المنظمة على جذب مؤيدين.

5- استقرار واستمرارية المنظمة، حيث أن الفكرة ليست في تدبير التمويل من سنة لأخرى، وتغطية الاحتياجات المقدرة بالتخطيط فقط، ولكن أيضاً هي كيفية خلق مؤسسات قوية لها القدرة على الاستمرارية من خلال اعتمادها على ذاتها وليس على مؤسسات تعتاد تحقيق عجز بصفة مستمرة، واستمرارية المنظمة تتحقق في بناء قاعدة مستمرة ونشطة من الجهات التمويلية وبناء علاقات قوية مع المهتمين بمجال عمل المنظمة، وأخيراً بناء رأسمال للمنظمة متمثل في أصول ثابتة تسهم في تخفيض تكاليف التشغيل من جهة وفي توليد دخل من جهة أخرى. (صالح، : 2012 ص 11 -12)

المبحث الثالث

استراتيجيات تمويل مؤسسات المجتمع المدني

تعرف إستراتيجيات التمويل بأنها خطة تساعد في تحديد الاحتياجات المالية للمنظمة، أو هي مجموعة من الأهداف التي تعمل من أجل تسيير أعمالها وتنفيذ أهدافها، وينبغي للإستراتيجية أن تعمل على تخصيص الإجراءات العملية، وتحديد الموارد والجداول الزمنية التي سيتم تنفيذها؛ للتأكد من القدرة على تمويل الاحتياجات للأنشطة التي ينبغي إنجازها.

وتعتبر إستراتيجية التمويل أداة أساسية ناجحة لأنها تعمل على تركيز وتحديد الأولويات، وكذلك تنويع أنشطة جمع الأموال، هذا وبالنهاية يساعد على تحديد الأهداف، فالإستراتيجية تساعد في منع إضاعة الوقت والجهد والموارد، وهناك عدد من الأسباب التي توضح أهمية إستراتيجية التمويل وهي : (برايس، 2008 :ص41)

1- قد تساعد مجلس الإدارة للنظر في المخاطر المرتبطة بأي أعمال متعلقة بالتمويل.

2- تفيد في دعم متطلبات بيان السلوك المطلوب كأهم المتطلبات.

3- قد تتم الحاجة لها أيضاً في طلب المنح، وسيمكن الممولين المحتملين من تحديد قدرة المنظمة وما إن كانت أموالهم ستساعد في تحقيق الهدف المطلوب، وليس هناك متطلبات محددة لكتابة إستراتيجية التمويل، وعلى الرغم من أن المحتويات الأكثر استخداماً هي كما يلي :- (برايس، 2008 : ص43

الرسالة: هذا القسم من الإستراتيجية يقدم موجزاً للمنظمة، كما أنه يوضح أهداف المنظمة، وما تقدمه للمجتمع، طبيعة الخدمات التي تلبيها كسداد احتياجات أفراد المجتمع، وأخيراً توضح القيم الأساسية وماهيتها.

الوضع الحالي للمنظمة: يشرح بشكل كامل ويصف المنظمة من حيث النقطة التي هي عليها في الوقت الراهن، وذلك فيما يتعلق بالهدف العام، وهي تتضمن أيضاً مصفوفة تحليل (SWOT) وذلك لإظهار نقاط القوة ونقاط الضعف وكيفية تحليلهما، جنباً إلى جنب مع الفرص والتهديدات الخارجية.

التخطيط المؤسسي: إن إستراتيجية تدبير التمويل بحاجة إلى أنواع متعددة ومختلفة من مراحل التخطيط والتي تشمل :

أولاً: التخطيط الاستراتيجي وهذا يساعد الممولين المحتملين ويوفر لهم نظرة عامة عن المنظمة.

ثانياً: تخطيط الأعمال، وهذا النوع من التخطيط يساعد في توفير معلومات إضافية حول أهداف المنظمة الإستراتيجية من خلال تحديد كيف سيتم تنفيذها.

ثالثاً: التخطيط المتعلق بتنفيذ الأهداف المنصوص عليها في الخطة، ويعتبر من أكثر أنواع التخطيط تفضيلاً، حيث تقدم وصفاً أكثر تفصيلاً لكيفية تحقيق كل هدف، وآليات التنفيذ وتحديد المهام لجميع الأقسام والعمل على تقييم التقدم الذي تم إحرازه، وتسجيل النجاحات والإخفاقات والاستفادة منها.

ربعاً: الدخل الحالي للمنظمة، ويتم من خلاله تحديد الخطوط العريضة لمصادر التمويل السابقة والحالية والمستقبلية، بحيث يتم تحديد كل مصادر التمويل والمبلغ الذي حصلت عليه المنظمة، أو ما تعهد به الممولين، وتحديد درجة الاحتمال، وأخيراً تحديد إجمالي قيمة التمويل.

خامساً: جمع الأموال، يصف كيف سيتم جمع الأموال لتغطية تكاليف المشروع المحددة في التخطيط التنظيمي، أي يجب أن توضع تفاصيل مخططة بالضبط لكل مصروف محتمل

وكيفية تمويله ويحدد في الإطار قائمة الممولين كما يجب تحديد المدة التي سيتم الحصول على التمويل من خلالها.

سادساً: مراجعة ومراقبة التمويل، إذ إن عملية تدبير التمويل يجب أن ترافقها إستراتيجية لمراجعة ومراقبة منتظمة؛ حتى يمكن تعديل أي تغيرات قد تحدث، وقد يكون هذا على مستوى أنشطة التمويل المحتملة أو فيما يتعلق بالأنشطة الحالية للمؤسسة، وينبغي رصد جميع الأنشطة لتدبير التمويل في مرحلة.

المبحث الرابع

مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني

يتميز قطاع مؤسسات المجتمع المدني بخصائص ومميزات تختلف عن خصائص ومواصفات القطاعين العام والخاص، واختلاف الخصائص يؤدي لاختلاف مصادر التمويل لقطاع مؤسسات المجتمع المدني عن القطاعين الآخرين، ويمكن حصر مصادر التمويل لمؤسسات

المجتمع المدني كالآتي:-

1- المنح والتبرعات النقدية والعينية:

تعتبر المنح والتبرعات من أهم مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني، نظراً لكبر حجم نفقات تلك المؤسسات على خدماتها وبرامجها، بصورة تفوق إمكانية تغطية تلك النفقات من مصادر التمويل الأخرى وتنقسم التبرعات والمنح إلى:

أ. **تبرعات محلية:** وهي التي يتم الحصول عليها من المانحين والمتبرعين داخل الدولة ، سواء كانوا أشخاصاً أو مؤسسات وتتأثر المنح والتبرعات المحلية بالاعتبارات التالية:

الأوضاع الاقتصادية العامة في الوطن، حيث أن تحسن الأوضاع الاقتصادية ينعكس إيجاباً على قدرة المتبرعين على زيادة تبرعاتهم لمؤسسات المجتمع المدني.

ثقة المانحين بمؤسسات المجتمع المدني: وبالتالي فإن المؤسسات ذات الثقة العالية تكون أقدر من غيرها على جمع التبرعات المحلية من المتبرعين.

النشاط الذي تعمل فيه مؤسسات المجتمع المدني: فبعض الأنشطة والبرامج تلقى تعاطفاً وتأييداً من قبل المتبرعين بصورة أكبر من الأنشطة الأخرى.

الأزمات والظروف الصعبة: فعندما يحدث اجتياح أو تدمير لمنطقة من الوطن يزداد التعاطف الشعبي وينعكس ذلك على زيادة التبرعات المحلية لصالح مؤسسات المجتمع المدني.

ب. **التمويل الذاتي:** ومعناها إيرادات الأنشطة والخدمات التي تقدمها المؤسسات الأهلية وفيه تعتمد المنظمة على جهودها الذاتية لتوفير التمويل، وتنبع أهمية التمويل الذاتي للمؤسسات الأهلية كونه يعتبر المصدر الثاني من مصادر تمويل المؤسسات الأهلية بعد التمويل الخارجي. (لدادوة وآخرين،2001 :ص93)

- **أهم مصادر التمويل الذاتي:**

إيرادات المرافق والمشاريع الإنتاجية: حيث أن بعض المؤسسات تلجأ إلى إقامة المرافق والمشاريع الإنتاجية المدرة للدخل بحيث تستغل الدخل المحقق في تغطية جزء من نفقاتها، وذلك لمواجهة أي انخفاض محتمل في إيراداتها من التبرعات.

رسوم العضوية والاشتراكات: التي يدفعها الأعضاء المؤسسون والمنظمون لعضوية المنظمة سواء كانوا أعضاء عاملين أو منتسبين وهي مبالغ تتحدد في لائحة النظام الأساسي للمنظمة ويدفع رسوم العضوية مرة واحدة عند الانضمام لعضوية المنظمة وتسدد الاشتراكات بصورة دورية شهرية أو سنوية وفقاً لما تنص عليه اللائحة، وهي مبالغ لا تمثل في الغالب أرقاماً كبيرة ومؤثرة في إيرادات المنظمة إلا في المؤسسات التي تحدد رسوم العضوية والاشتراكات بصورة مرتفعة.

التبرعات والوصايا والهبات: وهي التبرعات من الأشخاص الطبيعيين المنتمين للمنظمة كأعضاء المنظمة العمومية وأعضاء مجلس الإدارة، وهي نوع من التبرعات لا يحتاج الحصول عليها إلى ترخيص مسبق من الجهة الإدارية وإنما تقبل بقرار من المجلس الإداري للمنظمة،

وكذلك الوصايا والهبات التي يوصي بها أو يهبها شخص ما للمنظمة وتقبلها أجهزة للحكم فيها. (صالح،2012 : ص42)

إيرادات الخدمات التي تقدمها للمنتفعين: حيث أ الكثير من المؤسسات الأهلية تدير مرافق خيرية تقدم خدماتها للجمهور مقابل رسوم مخفضة، كإدارة رياض الأطفال والمدارس الخاصة والعيادات الصحية ومراكز تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة والمراكز الثقافية وتستخدم تلك المؤسسات تلك الأنشطة في تغطية جزء من نفقاتها، وهذا النوع من الإيرادات يشكل جزءاً من إيرادات المؤسسات الأهلية؛ نظراً لكثرة عدد المترددين على تلك الخدمات.

ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل للمؤسسات وهو المصدر الرئيسي الذي يجب أن تعمل المنظمة على تنميته وزيادته، والذي يضمن لها الاستمرارية والتواجد دون تجديد من جهة، ومن جهة أخرى يدعم المنظمة في عدم الاعتماد على الجهات الخارجية في التمويل، وهو ما يخلق نوعاً من الإتكالية الذي قد يهدد المنظمة وتواجدها في حالة غياب الممول الخارجي لأي سبب من الأسباب، وتكمن أهمية التمويل الذاتي للمؤسسات في أنه:

1- يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية للمنظمة دون الاعتماد على جهات خارجية في التمويل وسيلة فاعلة لتحقيق أهداف رسالة المنظمة، حيث تتمكن المنظمة من خلاله من تنفيذ ما تقتنع به وتحدده من أهداف تتوافق مع رؤيتها ورسالتها يساعد على بناء الاحترام والثقة بالنفس من خلال تعزيز الإحساس بالقدرة على تدبير احتياجاتها بصورة ذاتية دون الاعتماد على الغير، يدعم ثقة المجتمع بالمنظمة ومشروعاتها حيث يوفر صورة عن المنظمة بأنها قادرة على تنفيذ ما هدفت إليه، وأنها مصرة على الارتباط برسالتها .(صالح، 2012 :ص43)

2- يساعد التمويل الذاتي المؤسسات الأهلية على رفض التمويل بشروط تتنافى مع أهداف وفلسفة العمل الأهلي ، إذ أن الاعتماد الكامل على التبرعات يجبر – إلى حد كبير -المؤسسات الأهلية تحت ضغط الحاجة إلى التنازل عن بعض الثوابت والقبول بشروط الممولين.

3- **الإعانات الحكومية والإعفاءات الجمركية:** معظم الحكومات في العالم ولاسيما في السنوات الأخيرة بدأت تراعي في أنظمتها دعم وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني، لذلك من المهم جداً لتلك المؤسسات أن تنظر للحكومات كأكثر العملاء أهمية، إذ أنها ليست فقط مصدر تشريع أو رقابة وإنما هي حصة هامة للتمويل السخي، حيث تصل التبرعات الحكومية اليومية في مختلف أنحاء العالم 386 مليون دولار. (قرشي، :1997 ص2)

4- تعتبر مشاركة المتطوعين في مؤسسات المجتمع المدني من مصادر التمويل الهامة لتلك المؤسسات، وذلك لأن الرواتب والأجور تستنزف جزءاً كبيراً من نفقات ومصاريف مؤسسات المجتمع المدني، حيث أن المشاريع والبرامج التي تنفذها تلك المؤسسات غالباً ما تحتاج إلى مؤهلات عالية وتخصصات مختلفة تحتاج إلى ميزانيات كبيرة، وتوفر ظاهرة المتطوعين للعمل الأهلي مصدراً رخيصاً (شبه مجاني) للموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ برامج ومشاريع مؤسسات المجتمع المدني.

5- **القروض:** وقد كانت مؤسسات المجتمع المدني في السابق تعتمد على المنح والهبات المصادر الأخرى السابق ذكرها إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأت تستخدم القروض كأحد مصادر التمويل، وجاء ذلك نتيجة لتحويل بعض المؤسسات المانحة من سياسة التبرع إلى سياسة الإقراض على الرغم مما للقروض من فوائد في تنشيط الاقتصاد المحلي ومساعدة الكثير من العائلات في توفير مصدر دخل متواضع يساعدها على مواجهة الظروف والتحديات الصعبة التي تمر، إلا أن للقروض مخاطر وعواقب جسيمة نظراً لكونها تشكل عبئاً كبيراً على الأجيال

القادمة، كما أن عمليات الإقراض تحتاج إلى مؤسسات متخصصة وإجراءات قانونية تضمن إمكانية تحصيل تلك القروض وفوائدها من المقترضين، حتى تستطيع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال من الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسات المقرضة لها وافتقار المؤسسات إلى الخبرة والتخصص في هذا المجال يضعف من قدرتها على تحقيق النتائج المرجوة منها والخدمات التي تقدمها.(عبد الهادي، 2002:ص13)

- **آليات ومتطلبات التمويل:** (عطية، 2006 :ص 13-14)

تشكل التبرعات النسبة العظمى من مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني، وللحصول على التبرعات لا بد من إتباع الآليات والأساليب والوسائل المناسبة التي تقنع المانحين في تقديم التبرعات المطلوبة، ومن أهم تلك الوسائل:

- ❖ إعداد المشاريع والبرامج بشكل علمي وسليم وبما يتناسب مع أهداف المؤسسة ورسالتها.
- ❖ الاتصال بالمؤسسات المانحة العاملة ضمن مجال مشاريع وبرامج المؤسسة وإرفاق منشورات وتقارير عن المؤسسة ومجال عملها وأهدافها والمشاريع التي تناسبها، وعدد الفئات المستفيدة من خدماتها، وذلك لإقناع المؤسسات المانحة بجديتها وكفاءتها ومصداقيتها.
- ❖ إقامة مواقع خاصة بمؤسسات المجتمع المدني على شبكة الإنترنت توضح أهداف ونشاطات المنظمة، وكذلك استغلال وسائل الإعلام الأخرى لنشر أهدافها ومشاريعها.
- ❖ استغلال المناسبات الوطنية والدينية لإبراز الأنشطة وفعاليات المؤسسة مما يظهر دورها الإيجابي في خدمة المجتمع، وبالتالي استغلال ذلك في حملات جمع التبرعات اشتراك الشخصيات الوطنية والإسلامية ذات السمعة والمصداقية في حملات جمع التبرعات،

وفي الاتصال بالمؤسسات المانحة، كون تلك الشخصيات تزيد من ثقة الممولين بمؤسسات المجتمع المدني.

- ❖ استخدام المنظمة وسائل توثيق لأنشطتها وبرامجها المنفذة لكسب ثقة الممولين بمصداقيتها، ولكسب ثقة ممولين آخرين تسعى المؤسسة لبناء علاقات معهم لدعم برامج أخرى.
- ❖ استغلال الظروف والمواسم التي تزيد فيها تبرعات المانحين، كنهاية العام أو خلال شهر رمضان حيث يتم إخراج الصدقات والزكاة، إن المبادرة للقيام بأي عمل هي أن يكون له متطلبات تتوفر له كمسببات للنجاح ولإتمام انجاز هذا العمل حتى تتحقق أهدافه وفق ما خطط، وإن اهتمام الممولين تطبيق سياساتها التمويلية التي تفرضها عليهم تلعب دوراً هاماً في تحديد مصير مقترح المشروع؛ ومن أهم المتطلبات والشروط التي يأخذها الممولون بعين الاعتبار وهي كالتالي: (عطية، 2006 :ص15)

- **البناء التنظيمي السليم:** الذي يوضح تقسيم النشاطات والأعمال والواجبات والأقسام والإدارات وأن يعمل على تحديد أهداف المنظمة.
- **الكفاءة المؤسسية:** أي فاعلية المنظمة في استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل.
- **سياساتهم التمويلية** ومدى قدرة المنظمة التي تحصل على المنحة على تطبيقها.
- **القيادة الفاعلة:** وهي قدرة القيادة على ابتكار الرؤى البعيدة، وصياغة الأهداف ووضع الاستراتيجيات وتحقيق التعاون.
- درجة الثقة والمصداقية التي تتمتع بها مؤسسات المجتمع المدني.

المبحث الخامس

مشاكل التمويل في مؤسسات المجتمع المدني

تعاني مؤسسات المجتمع المدني من صعوبات في ممارستها للنشاط التمويلي ، وتلك الصعوبات تؤثر على قدرة تلك المؤسسات على الاستمرار في عملها، إذ أن العديد من المؤسسات لم تستطع معالجة تلك الصعوبات وبالتالي وجدت نفسها غير قادرة على الأستمرار في العمل، ومما يزيد من مشاكل التمويل ضعف الوسائل والأساليب اللازمة لتنمية الموارد المالية، حيث انعكس ذلك على صعوبة التنوع في مصادر التمويل، مما حدا هذه الجهات الاعتماد على المصادر التقليدية للتمويل التي لها سلبيات من حيث عدم ثباتها، إضافة إلى أن أكثر المصروفات للمؤسسات استهلاكية ، ما يدعو إلى أهمية توجيه المصروفات نحو الاستثمار، إذ أن ربع الاستثمارات يمكن أن يغطي تكاليفها الأخرى . وهنالك العديد من الصعوبات التمويلية للمؤسسات أهمها: (أبو سيف، 2005 :ص 173):

1- صعوبة التنوع في مصادر التمويل.
2- عدم توفر كوادر متخصصة لتنمية الموارد المالية.
3- عدم كفاية مصادر التمويل لتغطية مصروفات المنظمة.
4- ضعف انتظام تسديد رسوم الاشتراك.
5- عدم جدية دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية.
6- عدم إجادة التعامل مع المانحين.

- مشاكل التمويل الدولي:

يرى أبو سيف أن مشاكل التمويل الدولي تتمثل في الإشكاليات التالية: (أبو سيف، 2005:ص: 173-174)

1. فرض أجندات تمويلية لتتماشى وخطط الأجندات الخارجية والتي بعضها تخدم أهداف سياسية لدول أجنبية تحاول أستغلال هذه المنح في التدخل بالقرار السياسي في الدولة المستهدفة.

2.التبعية المالية نتيجة الاعتماد التام على عمليات التمويل الخارجي، ومحاولات نسج علاقات متينة مع عواصم التمويل في إطار ضمان حصة تمويلية تساهم في بقاء استمرار نشاط أو عمل هذه المؤسسات، مما يبقيها في حالة تبعية مالية سرعان ما تتكشف حقيقتها في حال توقف التمويل.

3. التسييس العالي لبرامج ومشاريع الدول المانحة حيث ترتبط هذه الدول المانحة بين تمويلها للمؤسسات المتلقية للتمويل فيما يتعلق بالتأييد للتسوية السلمية، ومن هذه المشاريع " مشروع البنك الدولي " برنامج دعم المؤسسات الأهلية في الشرق الأوسط.

4. العلاقة التنافسية بين المؤسسات الأهلية علي مصادر التمويل، مما سيؤثر بالسلب على طبيعة العلاقة فيما بينها.

وعلى الرغم من أهمية التبرعات ودورها الفعال في أنشطة وخدمات مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن للتبرعات الأجنبية مخاطر وسلبيات كثيرة تستوجب درجة كبيرة من الوعي والحرص الشديد من هذه المصادر وخاصة التبرعات الخارجية، حيث أنه في العديد من الحالات لا يكون العمل الخيري هو هدف المؤسسات المانحة، وبالتالي يكون دعمها موجهاً لمشاريع وبرامج محددة وفقاً لفلسفة وأهداف مؤسسات الدعم، ووفقاً لاشتراطات ومعايير لا تتفق مع أهداف وغايات العمل الأهلي المحلي ، ومسألة التمويل الخارجي مهمة وحساسة ولها تبعاتها على مؤسسات المجتمع المدني وعلى المجتمع ككل، فهي تعزز وجود نفوذ شريحة وكلاء محليين للجهات الخارجية الداعمة، وتؤثر على استدامة المؤسسات الأهلية، وتجعلها مرهونة لمواقف ورغبات الجهات الممولة. (لدادوة وآخرون،2001 :ص103) ، وبالتالي فإن الدعم

المالي للمؤسسات الأهلية هو أمر محفوف بالمخاطر وذلك راجع إلى عدة أسباب أهمها: (هلالي، 2004:ص17)

- إن الدعم المالي عادة ما يوجه نحو قضايا ومجالات تستهدفها الجهات المانحة وتفرضها على المؤسسات بشكل غير مباشر وفي بعض الأحيان دون حاجة المجتمع إليه.
- إن الدعم المالي لهذه المؤسسات لا يضمن في بعض الأحيان استمرارية المشروعات بعد انتهاء المنحة نظراً لاعتماد المؤسسات على هذه المنح دون الاستفادة من خبرة تنفيذها في مشاريع أخرى، والمثال على ذلك أن هناك الكثير من المؤسسات انتهت تماماً وتم حلها بعد انتهاء منح التمويل.
- ما أفرزته التغيرات الاقتصادية العالمية وبروز الأزمة التي تعيشها الدول المانحة واتي يتوقع معها أن تعيد هذه الدول حساباتها نحو الدعم المقدم إلى الدول النامية ومؤسساتها الأهلية، فمن المتوقع أن يتم استثمار هذه المنح وتوجيهها نحو قضايا ومشكلات تلك الدول والتي طرحتها الأزمة الاقتصادية التي تعيشها، مما يؤدي إلى استثمار هذه المبالغ التي تتضمنها المنح داخلها دون النظر إلى الدول النامية، وبالتالي سوف نعود إلى نقطة الصفر مرة أخرى.

وأن التمويل الموجه لمؤسسات المجتمع المدني يجب التعامل معه بحذر، كما يجب استثماره جيداً والاستفادة منه، وذلك لن يتأتى إلا من خلال وعي هذه المؤسسات بمخاطر التمويل الأجنبي السابق ذكرها، وعلى صعيد آخر إن قضايا ومشكلات التمويل التي تعاني منها تلك المؤسسات لن تحل بالمنح الخارجية فقط، وخاصة أن هنالك تجارب لمؤسسات مجتمع مدني محلية لا تعتمد على التمويل الخارجي وتمتلك قدرات وطاقات هائلة وتقدم مشروعات وخدمات عالية وتدار بميزانيات ضخمة، ليس سوى أنها تمتلك القدرات المؤسسية والمالية التي تساعد على ذلك.

الفصل الخامس

ثقــافة التطــوع

يعد العمل التطوعي وحجم الانخراط فيه رمزاً من رموز تقدم الأمم وازدهارها، فالأمة كلما ازدادت في التقدم والرقي، ازداد انخراط مواطنيها في أعمال التطوع الخيري، كما يعد الانخراط في العمل التطوعي مطلب من متطلبات الحياة المعاصرة التي أتت بالتنمية والتطور السريع في كافة المجالات.

إن تعقد الحياة الاجتماعية وتطور الظروف المعيشية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والتقنية المتسارعة تملي علينا أوضاعاً وظروفاً جديدة تقف الحكومات أحياناً عاجزة عن مجاراتها، مما يستدعي تضافر كافة جهود المجتمع الرسمية والشعبية لمواجهة هذا الواقع وهذه الأوضاع، ومن هنا يأتي دور العمل التطوعي الفاعل والمؤازر للجهود الرسمية.

إن تزايد الطلب على الخدمات الاجتماعية نوعاً وكماً أصبح يشكل تحدياً أمام الحكومات مما يتطلب وجود جهات مساندة للنظام الرسمي خصوصاً وأن الهيئات التطوعية مفضلة على الهيئات الرسمية نظراً لعدم تعقدها، وانتفاء البيروقراطية.

والمتطوع عندما يقدم وقته وخدماته طوعاً يعتبر أدائه أفضل من الموظفين مدفوعي الأجر، وقد أثبتت التجارب أن بعض الأجهزة الرسمية لا تستطيع وحدها تحقيق كافة غايات خطط ومشاريع التنمية دون المشاركة التطوعية الفعالة للمواطنين والجمعيات الأهلية التي يمكنها الإسهام بدور فاعل في عمليات التنمية نظراً لمرونتها وسرعة اتخاذ القرار فيها، ولهذا اعتنت الدول الحديثة بهذا الجانب لمعالجة مشاكل العصر والتغلب على كثير من الظروف الطارئة، في منظومة رائعة من التحالف والتكاتف بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي.

المبحث الأول

ماهية وتعريف التطوع والعمل التطوعي

- مفهوم التطوع:

التطوع :"هو عبارة عن جهود إنسانية تبذل من أفراد المجتمع بصورة فردية أو جماعية ويقوم بصفة أساسية على الرغبة والدافع الذاتي سواء كان هذا الدافع شعورياً أو لا شعوريا". (النعيم، 2005 : ص 25)

ويعرف التطوع بأنه: "الجهد الذي يبذله أي إنسان بلا مقابل لمجتمعه بدافع منه للإسهام في تحمل مسئولية المؤسسة التي تعمل على تقديم الرعاية الاجتماعية" (اللحياني، 1984: 29)، كما يعرفه العلي (1986: 760): بأنه "بذل مالي أو عيني أو بدني أو فكري يقدمه المسلم عن رضا وقناعة، بدافع من دينه، بدون مقابل بقصد الإسهام في مصالح معتبرة شرعاً، يحتاج إليها قطاع من المجتمع".

- مفهوم العمل التطوعي:

عرف الباحثون العمل التطوعي بتعريفات عديدة فقد عرف العمل التطوعي بأنه: " البذل والتضحية من أجل الآخرين".(العمري وآخرون،1997 : ص 2)

ويعتبر العمل التطوعي مظهرًا من مظاهر الخدمة الاجتماعية، وهو يمارس على أنه خدمة اجتماعية بشكل فردي وجماعي، لإشباع حاجات المجتمع والأفراد، بإتباع الأساليب العلمية ومراعاة القواعد التنظيمية الموجودة في الجهة المستفيدة من تلك الخدمة وبدون أجر ما، وفي أوقات منتظمة، إدراكًا من المتطوع بأنه واجب اجتماعي إنساني. (موسى ، 1987: ص 9).

فالعمل التطوعي يشير في الأساس إلى أي عمل يقوم به شخص ما أو مؤسسة ما، بصورة منتظمة ودونما تلقي أجر مقابله، مهما كان حجم العمل أو درجته أو نوعيته.

ويمكن التمييز بين شكلين من أشكال العمل التطوعي هما: (الأصفر ، 2000 : ص 14).

أ – **العمل التطوعي الفردي**: وهو الفعل أو السلوك الاجتماعي الذي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة منه، ويقوم على أسس دينية واجتماعية وأخلاقية ، ولا يبغي الفاعل أي مردود مادي منه.

ب – **العمل التطوعي المؤسسي**: يعد أكثر تقدمًا وتطورًا من العمل التطوعي الفردي، فهو وليد التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده البلدان النامية، ويمثل صورة حية من التفاعل الاجتماعي لتوفير الحاجات الأساسية لمختلف شرائح المجتمع ، والمؤسسات أخذت تنتشر بقوة في المجتمع الحديث.

والمفهوم الإجرائي للعمل التطوعي في هذه الدراسة هو ذلك النشاط الاجتماعي الذي يقوم به الأفراد المتطوعون الممثلون في الجمعيات الخيرية والهيئات والمؤسسات والتجمعات الأهلية ذات النفع العام ، دون عائد مادي مباشر للقائمين عليه ، وذلك بهدف مساعدة المجتمع والتقليل من حجم المشكلات الاجتماعية و الإسهام في حلها ،سواء أكان ذلك بالمال أم بالجهد .

المبحث الثاني

التطور التاريخي للعمل التطوعي

منذ بدء الخليقة والمخاطر– بمختلف أنواعها– تهدد سلامة الإنسان، وهذا الأخير يحاول أن يواجهها بما أوتي من قوة وجهد عضلي وعقلي، وبما يسخره الكون لهذا الغرض.

والعمل التطوعي في المجال الاجتماعي نشأ بنشأة الإنسان ، فقد نشأ في كل مجتمع إنساني، ومع كل حضارة من الحضارات أو ديانة من الديانات، وقد تطور العمل الاجتماعي بتطور الجمعيات الإنسانية على مر الأزمان .

المطلب الأول: التطوع في العصور القديمة والديانات

أولاً– تطور العمل التطوعي في الحضارات القديمة:

دلت الصور والرسوم على جدران المعابد الفرعونية على أن العمل التطوعي المتمثل في مساعدة الفقراء كان موجودًا لديهم، خاصة في حفلات الأسر المالكة.

كما اهتم أغنياء اليونان الإغريق برعاية أبناء السبيل، وتوفير الطعام لهم، والمأوى للغرباء، وتقديم المساعدة للمحتاجين، وكانت خزانة الدولة تتولى الرعاية الاجتماعية.

أما الرومان فقد انقسم المجتمع عندهم إلى أشراف وعامة، أما الأشراف فكانوا يملكون كل شيء، والعامة ليس لهم حقوق أو كيان، ثم تطورت الأمور بعد كفاح العامة ، مما أدى إلى تحقيق المساواة، وقد كان العمل التطوعي في الحضارة الرومانية يتمثل في طبقة النبلاء الذين يوزعون القمح على الفقراء عندما يشتد القحط. (النعيم، 2005: 23).

وهكذا يظهر لنا أن العمل التطوعي قد عرف لدى الأمم والشعوب كافة، منذ بدء الخليقة، بل واعتمدته بعض تلك الشعوب وشجعت عليه.

ثانياً- تطور العمل التطوعي في الأديان السماوية :

أ- في الديانة اليهودية: (النعيم ، 2005: 25).

هناك نصوص في العهد القديم تحدد نماذج ما يسمى بالرعاية الاجتماعية والعمل التطوعي، وأصدق دليل على ذلك هي الوصايا العشر التي نزلت على سيدنا موسى عليه السلام والتي منها:

- طوبى للذي ينظر للمساكين.
- أفتح يدك لأخيك المسكين والفقير.
- من يرحم الفقير يقرض الرب.
- تقديم العون والمساعدة للفقير والمسكين والمضطر.

ب- في الديانة النصرانية:

فقد جاءت النصرانية غير المحرفة مكملة للديانة اليهودية، واستمرارا لها في اتجاهها نحو الإحسان ورعاية المحتاجين، وفي كثير من نصوص العهد الجديد (الإنجيل) نجد الأصول الأولى للرعاية الاجتماعية، والتي يعبر عنها في مواضع كثيرة منها:

- بالصدق يقبل الصوم ومعه تقبل الصلاة.
- من سألك فأعطه، ومن أراد أن يقترض منك فلا ترده.
- الله سبحانه وتعالى يكافئ من يشبع الفقير.
- كل أنواع الهبات مرغوب فيها.

وقد اهتمت النصرانية برعاية الأيتام والأرامل وأنشأت بيوت المحبة (الملاجئ) مما أعطى الكنيسة تشجيعًا لعمل المشروعات الخيرية المختلفة. (النعيم، 2005: 26).

ج- في العصر الجاهلي:

اتصف العرب في جاهليتهم بالأخلاق الحميدة وقد تجلى بعضها في إغاثة الملهوف، ومساعدة المحتاج، ونصرة المظلوم، وغيرها من الصفات، وحلف الفضول الذي عقدته بعض بطون قريش لنصرة المظلوم يمثل صورة حية للعمل التطوعي في ذلك العصر، فلقد اتفق المؤتمرون على أن لا يجدوا بمكة مظلوماً من سائر الناس إلا نصروه حتى ترد مظلمته، ولو أدى ذلك إلى إعناتهم وإنفاق أموالهم، وكانت الحجابة والسقاية والرفادة من أعمال الخير التي يتسابق إليها أهل مكة في الجاهلية نحو الوفود القادمين لأداء الحج. (خليفة، 2000: 33)

د- في الدين الإسلامي:

جاء الدين الإسلامي الحنيف بنظام متكامل للرعاية الاجتماعية، يقوم على أساس التكافل الاجتماعي والتفاوت بين الناس في سبيل الخير وحث الإسلام على البر والرحمة والعدل والإحسان إذ قال تعالى: **{وَلاَ تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلاَ السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيم}[فُصِّلَت:34]**

وقال تعالى في سورة البقرة: **{لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَـئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُتَّقُون}[البقرة:177]**

وفي الحديث الشريف :" ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع،وهو يعلم به "(أخرجه الألباني رقم: 149).

وقد حث الإسلام على التعاون والتسابق لفعل الخيرات، بقوله تعالى: **{ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}[المائدة:2]**

وفي الحديث الشريف ، عن أبي هريرة ، قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من نفَّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفَّس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه، ومن سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهل الله له طريقًا إلى الجنة ، وما اجتمع قوم في بيتٍ من بيوت الله، يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده، ومن بطأ به عمله لم يسرع به نسبه".

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى". (البخاري،1980)

وقد ذكر التطوع في أكثر من موطن من مواطن التنزيل الحكيم

فالله تبارك وتعالى يقول في سورة البقرة: **{ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللّهَ شَاكِرٌ عَلِيم}[البقرة:158]**

أي من تطوع بالحج أو العمرة فكررهما أو كرر أحدهما، فزاد على الفرض ، أي تحمله طوعا واختيارا وزيادة في الطاعة ، فإن الله تعالى يثيبه ويجزيه خيرا ، لأنه شاكر يجزي على الإحسان إحسانا ، وهو عليم بمن يستحق الجزاء وهو يثيب المحسنين ولا يضيع أجر العاملين، كما أن هذه الفضيلة لا تأتي إلا بتعاون الجميع وتسابقهم إلى فعل الخيرات.

ولقد جاء ذكر التطوع كثيرا في السنة النبوية المطهرة ، حيث ذكرت السنة التطوع بصلاة النفل، والتطوع بالصوم، والتطوع بالهدي، والتطوع بحراسة المسلمين، والتطوع بإطعام

المسكين وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين يتسابقون إلى هذه الأعمال الإنسانية الخيرة، يرجون فضل الله ورضوانه، فمن ذلك أيضًا:

كانت بساطة أبي بكر الصديق من أهم عناصر عظمته ، وقبل أن يصير خليفة كان يقدم لأهل الحي الذي يسكنه خدمة تناهت في الطرافة والروعة ، فقد كان في جيرته بعض الأرامل العجائز اللاتي مات أزواجهن أو استشهدوا في سبيل الله، كما كان هناك بعض اليتامى الذين فقدوا آباءهم ، فكان يؤم بيوت الآخرين فيطهو لهم الطعام.

وسعد بن معاذ الذي سخر أمواله لخدمة المهاجرين، فكان يضع ثروته وقوته ومهارته في خدمة الإسلام، وكان يقوم وأمثاله من إخوانه مقام مؤسسات الرعاية الاجتماعية المعاصرة .

ومن الأعمال التطوعية الأخرى التي سادت وانتشرت في العالم الإسلامي : نصرة المظلوم ورد الظالم ، ومساعدة المحتاجين من الفقراء والمساكين والأرامل والأيتام والمعاقين، وإماطة الأذى عن الطريق، وحماية الطرق والقرى والبلدان، والإعانة على رفع الحوائج إلى ولاة الأمر والشفاعة فيها والاحتساب لحفظ الأسواق والأعمال التجارية ومراقبة المخالفات،والتطوع بمكافحة الأمراض ، وتعليم الناس ونشر العلم.

د- العمل التطوعي حديثاً:

في العصر الحديث تجلى العمل التطوعي في أروع صوره، حيث وفي هذا العصر واجه الإنسان أعباء ومسئوليات زادت وكبرت بحيث أصبح تنظيمها ووضع القوانين المناسبة لها أمرا ضروريا فتقرر إنشاء منظمات وهيئات ترعى هذا العمل وتحدد المهام المطلوبة منه وتضع اللوائح والأنظمة الضابطة له. (النعيم، 1981 : 57)

وتعد بريطانيا أول من أسس فرقًا من المتطوعين لمواجهة حريق (لندن) الذي عرف بالحريق العظيم في سبتمبر عام 1666 م، كما أنها استفادت من المتطوعين إبان الحربين العالميتين، للاستعانة بهم في إبلاغ المواطنين عن الغارات الجوية لحمايتهم من أخطارها.

ثم تعددت بعد ذلك الأغراض التي يشارك فيها المتطوعون إلى أن شملت المجالات الطبية والاجتماعية والزراعية والدينية والتنموية، وبما يحقق الحياة الكريمة لأبناء البشرية وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أول من قام بتنظيم العمل التطوعي في العالم، حيث أصدرت في ديسمبر عام 1737 م قانونا ينظم العمل التطوعي في مجال إطفاء الحريق بمدينة نيويورك. ومن مظاهر العمل التطوعي في العصر الحديث ظهور جمعيات تطوعية خيرية عالمية.

وقد قدر عدد المنظمات الخيرية في أوروبا الغربية وفي الاتحاد الأوروبي بنحو مليون منظمة، ومن أهداف هذه المنظمات ما يلي : (النعيم، 2005 :56)

1- تقديم المساعدات للفقراء والعاطلين والمعاقين والأطفال.

2- دعم التعليم العام وإيجاد منح دراسية في المراحل التعليمية لأبناء الفقراء كافة.

3- رعاية المعاقين وتأهيلهم في جميع المراحل.

4- حماية الأسرة.

5- حماية البيئة.

6- حماية الصحة العامة.

7- مساعدة من أجل التنمية.

8- تقديم الخدمات الاجتماعية.

ومما لا شك فيه أن العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة برز من خلال المؤسسات والجمعيات العاملة في الدولة، والتي غالباً ما تأخذ على عاتقها خدمة المجتمع بكافة فئاته وشرائحه ومن هذه الجمعيات هي: **(المصدر وزارة الشؤون الاجتماعية)**

<u>جمعية الإمارات لحقوق الإنسان</u>

تأسست الجمعية في 2006/3/27م ، بقرار من وزير العمل والشؤون الإجتماعية ، وتهدف الجمعية إلى معالجة قضايا تتعلق بحقوق الإنسان بالدولة وهي في سبيل ذلك قامت بإنشاء لجان منبثقة منها معنية بحقوق العمال ، والإتجار بالبشر ، والفئات المستضعفة مثل المعاقين والمرآة والطفل ، والسجناء ، وهي لأجل تحقيق أهدافها دخلت في علاقات وشراكات مع بعض الجهات الرسمية بالدولة.

<u>جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات</u>

تأسست جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات في 1997/05/07 بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم 227 لعام 1997 . تهدف الجمعية إلى اقتراح وسائل تنظيم المهنة ورفع مستوى الأداء المهني.

<u>مسرح العين</u>

بموجب القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972م بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له وعلى القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1974م بشأن تنظيم الجمعيات ذات النفع العام .

<u>جمعية النخيل للفن والتراث الشعبي</u>

-1تأسست الجمعية يوم الثلاثاء الموافق 04/01/ 1986 بإمارة رأس الخيمة وتم إشهارها من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالقرار الوزاري رقم (4) لسنة 1987 ومقرها منطقة الغب ويبلغ عدد أعضائها حالياً 380 عضو.

جمعية التراث العمراني

لعقود طويلة قبل اكتشاف البترول كان أسلوب حياة سكان منطقة الخليج العربي عامة وسكان دولة الإمارات العربية المتحدة خاصة يتصف بالهدوء و الحياة التقليدية البسيطة الآمنة.

جمعية المطاف للتراث والفنون البحرية

هي جمعية المطاف للتراث والفنون البحرية وتم أشهاراها بقرار وزاري رقم (560) لعام 1999 م تحت رقم (94) بسجلات الوزارة ومقرها هو إمارة رأس الخيمة ودائرة نشاطها دولة الإمارات العربية المتحدة .

جمعية بيت الخير

مدخل تاريخي تأسست جمعية بيت الخير عام 1989 على أيدي كوكبة من رجال الخير التي يعمر بها مجتمع الإمارات لتكون جسرا بين الذين يرغبون في توجيه جل أموالهم إلى أبناء الدولة من المواطنين .

جمعية المقاولين

جمعية المقاولين جمعية ذات نفع عام أنشأت طبقا لأحكام القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1974 في شأن الجمعيات ذات النفع العام ، حيث تم تسجيلها وإشهارها بموجب القرار الوزاري رقم (137) لسنه 1985 .

جمعية دار البر

أنشأت في عام 1979م في دولة الإمارات العربية المتحدة بقرار وزاري رقم 79/23 من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تحت مسمـــــــــى جمعية دار البـــر وهي جمعية خيرية – ثقافية– اجتماعية.

جمعية دبا الحصن للثقافة والفنون والمسرح

تم إشهار جمعية دبا الحصن للثقافة والفنون والمسرح من قبل وزارة الشئون الاجتماعية تحت رقم 472 لسنة 1992 ومقرها دبا الحصن طبقا للقانون الاتحادي لسنة 1974م بشأن تنظيم الجمعيات ذات النفع العام وتعديلاته.

جمعية دبي للفنون الشعبية

جمعية دبي للفنون الشعبية مشهرة بقرار وزاري رقم (62) لسنة 1977 والمشهرة تحت رقم (15) بسجلات وزارة الشئون الاجتماعية ومقرها إمارة دبي وهي تعمل على أحياء التراث الشعبي للبلاد والمحافظة علية.

مسرح دبي الشعبي

جاء تأسيس فرقة المسرح عام 1977 بتقديمه أولى أعماله المسرحية بعنوان (ولد فقر طايح في نعمه) من تأليف فؤاد عبيد وإخراج إسماعيل محمد وذلك بعد عام من تأسيس جمعية دبي للفنون في 25 أغسطس 1976.

جمعية النهضة النسائية

جمعية النهضة النسائية بدبي تمارس عملها – منذ نشأتها عام 1973 م ، مستنيرة برؤية حكومة دبي السديدة في المحور الاجتماعي التي ترى في المرأة لبنة أساسية وثروة لا يستهان بها.

جمعية الإمارات لرعاية المكفوفين

تأسست الجمعية في عام 1983 م. وتم إشهارها من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1985 م. تحت مسمى "جمعية الإمارات لرعاية وتأهيل المعاقين".

جمعية الإمارات الطبية

تضم الأطباء البشريين وأطباء الأسنان والبيطريين والصيادلة والعاملين بالمهن الطبية الأخرى، بشرط أن يكونوا حاملين لمؤهل علمي لا يقل عن أربع سنوات دراسية بعد الثانوية العامة.

جمعية التمريض الإماراتية

التأسيس والنشأة:- تم إشهار وتسجيل جمعية التمريض الإماراتية بقرار ترخيص صادر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يحمل رقم (111) بتاريخ الموافق 22\1\2003 م ويكون مقرها أبوظبى .

جمعية الإمارات لحماية المستهلك

تأسست في دولة الإمارات العربية المتحدة في يوم الأربعاء بتاريخ 11-7-1407 الموافق 11-3-1987 جمعية الإمارات لحماية المستهلك بهدف السعي لتوعية بأساليب مبسطة ورفع مستوى الثقافة الإستهلاكية لديه.

جمعية الإمارات للثلاسيميا

بعد افتتاح مركز الثلاسيميا في دبي عام 1989 كأول مركز في الشرق الأوسط ذلك الوقت ومع ازدياد عدد المرضى وزيادة الوعي بالمرض قرر عدد من أهالي المرضى إيجاد مظلة لتوفير الدعم المادي والمعنوي .

جمعية الإمارات لهواة الطوابع

:تأسست جمعية الإمارات لهواة الطوابع في 1996/6/24م ، حيث قامت بلدية دبي بتخصيص المبنى رقم 87 من المباني التاريخية في منطقة البستكية ليكون مقراً لجمعية الإمارات لهواة الطوابع ومعرضاً دائماً.

جمعية الفجيرة للفنون الشعبية

تستهدف الجمعية تحقيق الأغراض التالية : – أ – العمل على إحياء التراث الشعبي للبلاد والمحافظة عليه وتدوينه وتسجيله ب – الإسهام على خلق وتجميع الصناعات اليدوية والشعبية والمواد الأولية للصدف والسعف

مسرح الفجيرة القومي

جمعية ذات نفع عام، تم إشهارها بالقرار الوزاري رقم 37 لسنة 1981 ، وعدد أعضاؤها 54 عضو وتهدف لتنمية المهارات الثقافية والفنية للشباب داخل إمارة الفجيرة وخارجها وذلك عن طريق إعطاء الفرصة للشباب.

جمعية الفجيرة الخيرية

تأسست جمعية الفجيرة الخيرية عام 1987 كمنظمة لا ربحية تركز على البرامج الخيرية والإنسانية في مسيرة تطورها. وتضع الجمعية على رأس اعتباراتها رفع الوعي الاجتماعي العام وتعزيز روح التضامن والمحبة بين المواطنين.

جمعية هندسة الطرق الخليجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بحكم دور الجمعية كأرضية خليجية تتكامل فيها الجهود و الخبرات في مجال الطرق من حيث الجوانب التنفيذية و التشغيلية و جوانب الصيانة و تطوير العقود و المواصفات و الدراسات المتخصصة.

جمعية أولياء أمور المعاقين

رأت الجمعية النور بفضل الله سبحانه وتعالي ثم بإيمان واهتمام صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة الذي حرص على توفير حياة كريمة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة .

جمعية حتا للثقافة والفنون والتراث

جمعية حتا للثقافة والفنون والتراث من الجمعيات ذات النفع العام والتى تعني بالثقافة والفنون بشكل عام والتراثية بشكل أخص ، وقد تأسست في 2005/4/17م بقرار وزاري رقم 240 لعام 2005 .

جمعية الدراسات الإنسانية

تأسست جمعية الدراسات الإنسانية عام 1993 منبثقة عن رواق عوشة بنت حسين الثقافي والذي يرأس مجلس إدارته الدكتورة موزة عبيد غباش أستاذ علم الاجتماع السابق بجامعة الإمارات وأول إماراتية حاصلة على الدكتوراه.

جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين

إيمانا بالدور الطليعي والأساسي الملقى على عاتق أبناء الوطن للمشاركة في دعم نهضة البلاد، وتسخير الإمكانات والطاقات البشرية الخلاقة لدفع هذه المسيرة، فان جمعية الحقوقيين جاءت من أجل أن تتواكب مع هذه المسيرة.

اسم الجمعية ومقرها: في يوم الأحد الموافق 1991/6/30م، تأسست فيما بين المؤسسين، ومن ينضم إليهم، جمعية توعية ورعاية الأحداث ومنطقة عملها دولة الإمارات، ومقرها دبي ويجوز لها أن تنشئ فروعاً داخل دولة الإمارات العربية.

جمعية خورفكان للثقافة والفنون الشعبية والتراث

قبل عام 1976 لم تكن جمعية الفنون الشعبية مسجلة رسميا بالوزارة بل كان أعضاء الفنون الشعبية يجتمعون فى منزل الأبو (رئيس الفرقة) وخلال زيارة الوفد الإفريقي لخورفكان برئاسة الزعيم العربى.../

جمعية سنابل بلادي

جمعية سنابل بلادي جمعية ذات نفع عام ، تهتم بقضايا المرأة والطفل تأسست عام 2000م في مدينة دبي وهي مرخصة من وزارة الشؤون الاجتماعية ودائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بتاريخ 2003م .

مسرح الشارقة الوطني

مسيرة الإبداع والعطـــاء • بدأ مسرح الشارقة الوطني مشواره الفني عام 1975 ، وتم إشهاره رسمياً في 1978/11/1 بالقرار الوزاري رقم 76 واتسمت هذه الفترة بالعمل الجماعي تأليفاً وإخراجاً ومبادرات ذاتية.

جمعية الاتحاد النسائية بالشارقة

تأسيس الاتحاد تأسست جمعية الاتحاد النسائية بالشارقة في العام 1967 برئاسة صاحبة السمو الشيخة نورة بنت سلطان القاسمي رحمها الله، وقد نفذت الجمعية يوم ذاك العديد من الأنشطة التي كان من أبرزها التعليم.

جمعية المهندسين

إن عضوية جمعية المهندسين هى عضوية شخصية للمهندسين و المعماريين فقط . أنشئت جمعية المهندسين عام 1979 بقرار وزاري رقم 33 لتقدم أفضل الممارسات الهندسية على مستوى الدولة ، وهى جمعية ذات نفع عام .

جمعية الاجتماعيين

منبر اجتماعي ثقافي وطني، جمعية ذات نفع عام اشتهرت بالقرار الوزاري رقم 2/76 لسنة 1981 وبدأت نشاطها في 1981/11/19 وتهدف إلى: رعاية مصالح العاملين في الميدان الاجتماعي.

جمعية أم القيوين الخيرية

بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ راشد بن أحمد المعلا عضو المجلس الأعلى حاكم أم القيوين تأسست جمعية أم القيوين الخيرية في شهر نوفمبر 1979 م في إمارة أم القيوين وذلك بمبادرة من بعض أهل الخير من أبنائها.

جمعية الإمارات لمتلازمة داون

بدأت الجمعية من مجموعة من المتطوعين ومهتمين بشئون متلازمة داون من أولياء الأمور ومتخصصين في هذا المجال تحت مظلة نادي دبي للسيدات حيث تقوم الجمعية بإبراز احتياجات ذوي متلازمة داون

جمعية المسرحيين

التأسيس: في 28 مايو 1994، تأسست جمعية المسرحيين تحت القرار الوزاري رقم (216) لسنة 1994 ومقرها مدينة الشارقة, ومنطقة عملها دولة الإمارات العربية المتحدة.

جمعية أم المؤمنين بعجمان

النشأة تأسست جمعية أم المؤمنين بعجمان عام 1974م الرؤية النهوض بالمرأة اجتماعياً و اقتصادياً وثقافياً لإدماجها في عملية التنمية الشاملة للمجتمع وبناء شخصيتها الإنسانية المتكاملة

الجمعية النسائية بأم القيوين

تأسست عام 1973 برئاسة سمو الشيخة مريم بنت علي بن راشد المعلا وقد تم إشهار الجمعية بالقانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1974 بتاريخ 1974/9/19 وقد وضعت نصب عينيها رفع شأن المرأة اجتماعيا وأكاديميا .

وفي آخر تقارير الوزارة فإن الجمعيات المشهرة لعام 2012 هي: (المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية)

الرقم	اسم الجمعية	رقم الإشهار	تاريخ الإشهار	الإمارة	فئة الجمعية
1	الإحسان الخيرية	44	2012/1/25	عجمان	خدمة إنسانية
2	الصداقة الإماراتية الكورية	67	2012/2/14	أبو ظبي	عامة وثقافية
3	جمعية كلنا الإمارات	159	2012/3/26	أبو ظبي	عامة وثقافية
4	جمعية الإمارات للتوحد	225	2012/5/9	دبي	خدمات إنسانية
5	مسرح أبو ظبي للشباب	332	2012/6/14	أبو ظبي	مسارح
6	الجمعية الجيولوجية الإماراتية	409	2012/7/18	دبي	مهنية

المبحث الثالث

أهمية العمل التطوعي

تأتي أهمية العمل التطوعي من تعزيزه لانتماء الشباب ومشاركتهم في مجتمعهم، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية، كما أنه يتيح لهم التعرف إلى الثغرات التي تشوب نظام الخدمات في المجتمع، ويقدم لهم فرصة التعبير عن آرائهم وأفكارهم في القضايا العامة التي تهم المجتمع، ويوفر لهم فرصة تأدية الخدمات بأنفسهم، وحل المشاكل بجهدهم الشخصي، والمشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاج إليها المجتمع، واتخاذ القرارات.

ويعتبر العمل التطوعي في المجتمع الحديث المعاصر نمطا من الأنماط الفعالة والرئيسية للخدمة الاجتماعية، وهو يمارس على أنه خدمة اجتماعية بشكل فردي وجماعي؛ لإشباع حاجات المجتمع والأفراد بأتباع الأساليب العلمية، ومراعاة القواعد التنظيمية الموجودة في الجهة المستفيدة من تلك الخدمة، وبدون أجر مادي، وفي أوقات منتظمة؛ إدراكا من المتطوع بأنه واجب إنساني، يؤكد على انتمائه للمجتمع وللجماعات المكونة له.

وتكمن أهمية العمل التطوعي في عدم قدرة الدولة في المجتمع المعاصر على الاستجابة لكل الحاجات المجتمعية، أو تلك الخاصة ببعض فئاته؛ أن القطاع التطوعي عادة ما يكون أقدر على التعرف إلى الفجوات الموجودة في نظام الخدمات في المجتمع، وبالتالي التنويه بها، وجذب الاهتمام إليها. وإتاحة الفرصة للمواطنين لتأدية الخدمات بأنفسهم؛ مما يقلل من حجم المشكلات الاجتماعية في المجتمع، وتتميز المؤسسات التطوعية التي تقدم جهود المتطوعين بها بالحرية الكبيرة التي تمنحها للفرد في تحديد الدور الذي يريد القيام به ، ومقدار الجهد الذي يرغب المساهمة به ، قياسًا إلى المؤسسات الحكومية الرسمية والمنظمات الصناعية والتجارية التي تهتم بالربح ، ومن أجل ذلك تحرص هذه المؤسسات الرسمية على الضبط الإداري، والهيكلة

الصارمة والرقابة الشديدة على العاملين من قبل أرباب العمل، ومجالس إدارتها وحاملي أسهمها؛ لذا تبدو المؤسسات التطوعية براقة وجذابة للعمل بها بالنسبة للمتطوعين، نتيجة الحرية التي تمنحها لهم ، غير أن ذلك له ضريبته من تشرد وضياع وغموض بطبيعة الدور المطلوب منهم القيام به بالتحديد. ولذلك وجب وضع نظام لتسيير العمل وتحديد المهام لأنشطة الجمعيات، مما يعمل على تطويرها وتحصيل الفائدة المأمولة منها. وإذا ما أراد المتطوعون أن ينسقوا أدوارهم، وأن يعملوا بصورة أكثر تنظيمًا من أجل إزالة جميع تلك المشاكل وتحقيق أهدافهم فعليهم إيجاد الطريقة الفعالة التي يضمنون من خلالها تناسق جهودهم ، وتناغم سلوكياتهم داخل التنظيم. (جون بيرس ، 255:1996).

وهناك من يرى من المختصين في مجال الخدمة الاجتماعية أن الخدمة الاجتماعية مهنة تعتمد على قاعدة أساسية من النظريات والمعارف العلمية كأساس نظري تستمده من العلوم المختلفة ، بالإضافة إلى معارفها الخاصة التي تستمدها من الواقع العلمي طوال هذه السنوات، وكونت لنفسها طرقًا رئيسية لعمل طريقة خدمة الفرد ، وطريقة خدمة الجماعة ، وطريقة تنظيم المجتمع ، كما أنها تعتمد على البحث الاجتماعي ، والإدارة كطرق مساعدة لتقوم بدورها على أكمل وجه ممكن.(غباري ، 120:1983).

وهذا يعني أن مهنة الخدمة الاجتماعية رغم تشابهها في منطلقاتها الفلسفية والإنسانية، وفي ظروف ممارستها وخدماتها مع العمل التطوعي، إلا أنها تعتبر مهنة رسمية تستدعي الإعداد والتأهيل الرسمي قبل ممارستها، بينما نجد أن العمل التطوعي هو نشاط خدمي إنساني، يهدف إلى خدمة مجالات معينة في المجتمع دون مقابل مادي، حيث أن المتطوعون عن العاملين الرسميين - ليس فقط في عدم حصولهم على أجر مقابل جهدهم - ولكن أيضًا في طريقة تنظيم ساعات عملهم وتحديدها ، فعمل المتطوع غالبًا ما يكون خلال ممارسة العمل بشكل جزئي

وليس كاملاً ، وغالبًا لبضع ساعات في الشهر ، كما أن طبيعة عملهم لا تتسم بالتخصص والدقة، بل بالبساطة والعمومية ، وهذا يعني فرصًا محدودة للالتقاء بالزملاء الآخرين ، سواء المتطوع منهم أو العامل الرسمي ، كما يستدعي من القائمين على المؤسسة تقسيم العمل إلى مهام صغيرة يمكن توزيعها على مجموعة متغيرة من المتطوعين ، وحيث إنهم متطوعون، ولا يحصلون في الأساس على أي مقابل مادي يذكر، فليس هناك ما يدعو إلى الاهتمام بعملية انتقالهم، أو تدريبهم، أو تقييم أدائهم، أو ترقيتهم، أو غيرها من الأمور الإدارية المرتبطة بالعمل الرسمي. (جون بيرس،1996 : 256)

- أنواع العمل التطوعي:

نستعرض هنا أنواع العمل التطوعي، وهو ينقسم إلى أنواع متعددة ، حسب العمل الذي يقدمه ووقته الذي نشأ فيه العمل وتطور، ومنها: (الدبل ، 1996 : 14)

1- العمل التطوعي الفردي:

وهو الفعل أو السلوك الاجتماعي الذي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة منه، ويقوم على أسس دينية واجتماعية وأخلاقية، ولا يبغي الفاعل منه أي مردود مادي.

2- العمل التطوعي المؤسسي:

وهو أكثر تقدمًا وتطورًا من العمل التطوعي الفردي، فهو وليد التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده الدول النامية، ويمثل صورة حية من التفاعل الاجتماعي لتوفير الحاجات الأساسية لمختلف شرائح المجتمع، وقد أخذت المؤسسات التطوعية تنتشر في المجتمع الحديث بازدياد.

وقد أصبحت رعاية الأعمال الخيرية والتطوعية ضرورة عصرية لا غنى عنها في أي مجتمع أو تنظيم في تلك الأعمال، ويتم تطورها والمحافظة على أستمراريتها، بل وحمايتها من الانحراف والاستغلال، وأصبحت تتمثل في عمل جماعي منظم.

ويمكن إبراز العمل التطوعي لمؤسسات الأعمال الخيرية والتطوعية في ثلاثة عوامل رئيسية هي كما يلي :- (الشهراني،2006: ص 36)

أولاً :الكفاءة

وهو في الأصل مبدأ اقتصادي اعتمد على معظم الجهود المبذولة وينتهي إلى أن هذه الأخيرة (الجهود المبذولة) إذا كانت بدون الكفاءة قد لا يكتب لها الاستمرارية والتأثير، والأعمال الخيرية الأخرى ليست استثناء من هذه القواعد.

وانطلاقًا من هذه القواعد تتحقق الكفاءة المرجوة في ظل المؤسسات التطوعية بتجميع الموارد البشرية والذاتية وإعادة توجهها لخدمة الأهداف الخيرية والتطوعية، وبإدارة علمية فعالة تستخدم وسائل التقنية الحديثة، مما يؤدي إلى تحسين استغلال الموارد المتاحة، وتقليل المفقود منها لتعم منفعتها أكبر قدر من المستفيدين.

إن توفر عناصر الكفاءة في الأعمال الخيرية يؤدي إلى زيادة حيوية الأعمال الخيرية وترشيدها، فيقبل الناس على دعمها والمشاركة الفعالة فيها.

ثانياً : التعاون والتكامل في العمل الاجتماعي

نظراً لتفاوت قدرات الأفراد، وفقرهم وغناهم؛ فإن الحكمة تدعو إلى حصول تكامل وتعاون لسد حاجات بعضهم بعضا، فتحصل المودة والألفة والتراحم بينهم وهذا يستلزم إبراز ما يلي:

1- إبراز وتأكيد الجانب الأخلاقي والشرعي ، من تعاون وتكافل وبر وصلة.

2- تبادل الخبرات والتجارب بين الأفراد والمؤسسات في العمل التطوعي.

3- حماية جهود الخير والأعمال التطوعية من الانحراف عن الأهداف والاستغلال السيئ من قبل بعض الأفراد، وهنا يأتي دور المؤسسات المتخصصة برعاية الأعمال الخيرية والتطوعية،

فهي تقوم بجمع المعلومات الفردية لنشاطها، والتنسيق فيما بينها، لكي لا تتجه إلى أماكن أو مجالات محددة، وتشمل مجالات أخرى.

ثالثاً :النمو

نظراً لتميز الحاجات الإنسانية بالاستمرارية والتجدد، فلا يمكن إشباع الحاجة مرة واحدة، وهذا ما يجعل النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للإنسان ينمو ويتجدد باستمرار، ويصاحب ذلك التطور توسع مطرد في أساليب أدائها، ولابد للأعمال التطوعية والخيرية من أن تواكب ذلك، وهذا يتطلب:

1- إرساء تنظيمات مستقرة تحتضن العمل الخيري التطوعي.

2- تطبيق مبدأ البحث والتطور.

3- تكوين استراتيجيات تأخذ في الحسبان أفضل الخيارات والبدائل لنمو الأعمال الخيرية والتطوعية.

ونظراً لازدياد أعباء الأعمال التطوعية ومسئولياتها ، فقد تقرر إنشاء المنظمات والهيئات التي ترعى هذا العمل، كما تطلب الأمر ضرورة وضع القوانين والأنظمة الضابطة لهذا النوع من الأعمال.

المبحث الرابع

نظريات العمل التطوعي

لقد نشأت عدة نظريات في تفسير العمل التطوعي منها:

- النظرية التبادلية (Exchange Theory) . (الباز،2002: 84-86)

ومن رواد هذه المدرسة جورج هومانس الذي ركز على العلاقات التبادلية بين الفرد والجماعة، وتشمل نظريته المستويات البنائية والثقافية، والتي تعتمد على الألفاظ والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، وتتعلق هذه النظرية بالتفاعل بين الناس، وتركز على المكاسب والخسائر التي يجنيها الناس من علاقاتهم بعضهم مع بعض، فاستمرار التفاعل بين الناس مرهون عادة باستمرار المكاسب التبادلية، التي يحصلون عليها جراء التفاعل.

وتتضمن النظرية التبادلية عدة فرضيات، أهمها :

1- كلما كانت هناك مكاسب من العمل والنشاط الذي يقوم به الفرد، زادت احتمالية قيام الفرد بتكرار ذلك العمل أو النشاط.

2- مراعاة عدم وجود فاصل طويل بين القيام بالعمل وتحقيق المكاسب.

3- المكاسب المنتظمة قد لا تكون مجدية في تشجيع الفرد على تكرار العمل مثل المكاسب غير المنتظمة، فحصول الفرد على مكاسب متكررة في فترات متقاربة يقلل من قيمتها، وهذا يرتبط بعملية الإشباع والحرمان؛ فتكرار المكاسب نفسها يحدث إشباعًا لدى الفرد.

4- إذا كانت هناك مؤثرات في الماضي أدت إلى وجود مكاسب للفرد؛ فإن وجود مؤثرات مشابهة ستدفع الفرد للقيام بالعمل السابق، أو بعمل مشابه له.

5- كلما كان تقييم الفرد لنتائج فعله أو نشاطه إيجابيًا، زادت احتمالية قيامه بالفعل، فوجود مكاسب نتيجة الفعل الذي يقوم به الفرد تزيد من حدوث السلوك المرغوب، وبالتالي فإن عدم وجود مكاسب، أو وجود عقاب؛ يقلل من احتمالية حدوث السلوك المرغوب.

6- حينما يؤدي الفرد عمً لا ولا يحصل على مكاسب كما كان متوقعًا، أو يوقع عليه عقاب فهناك احتمالية كبيرة للقيام بسلوك عدواني، وإذا قام الفرد بعمل وحصل على ما يتوقع من مكاسب؛ ستكون هناك احتمالية للقيام بالسلوك المرغوب.

وهذه النظرية تطبق على العمل التطوعي، فالمتطوع الذي يحصل على مكاسب معنوية من احترام المجتمع وحبه وتعاطفه واكتساب تقديره، يدفعه إلى مزيد من العمل التطوعي.

- النظرية البنائية الوظيفية: (الموسى، 1987 :17):

تحاول تفسير السلوك الاجتماعي بالرجوع إلى تفسير النتائج التي يحققها هذا السلوك في المجتمع؛ فالمجتمع في هذه النظرية يمثل أجزاء مترابطة، يؤدي كل منها وظيفته من أجل خدمة أهداف الجميع ، وهذه النظرية ترى أن للمجتمع له نسقًا من العلاقات الاجتماعية، ومن ثم تجمع هذه العلاقات في صورة منظمة اجتماعية؛ وبالتالي ينبغي النظر للمجتمع نظرة كلية، باعتباره نسقًا يحوي مجموعة أجزاء مترابطة، كما يترتب على هذه الرؤيا التصويرية أن تستند إلى تعدد العوامل الاجتماعية، كما أن التكامل في المجتمع لن يكون تامًا على الإطلاق، وهذا يحدث الخلل أو الانحراف الذي يحدث في الكشف الاجتماعي، وهذه الانحرافات التي يمكن حدوثها في النسق الاجتماعي يمكن أن تستمر لمدة تقصر أو تطول.

تنطبق هذه النظرية على العمل التطوعي باعتباره أحد الأنساق الاجتماعية للحفاظ على استقرار المجتمع وتكامله . وهنا يترابط النسق التطوعي مع النسق الأسري والاقتصادي والتربوي، ليشكل البناء الاجتماعي.

- نظرية الدور. (المرجع السابق):

ومن مسلماتها أن الدور يشكل أحد عناصر التفاعل الاجتماعي، وهو نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها الشخص في موقف معين ، وهذا يوضح الدور البارز الذي يؤديه المتطوع في تفصيل النشاط التطوعي، والنهوض بخدماته لسد حاجات الأفراد والجماعات، والتطوع قد يأخذ صوراً متعددة؛ فقد يكون تبرعًا بالمال، أو تضحية بالوقت، كما يحدث في الأندية الرياضية والجمعيات الخيرية.

ومفهوم تعلم الدور- أي مفهوم سلوك الدور الفردي، ومفهوم سلوك دور الجماعة- يقود إلى تعدد الأدوار الاجــتماعية، كمـــا أن الفرد بدوره يتعلم من خـــلال عملية التنشئة الاجتماعية(التعلم غير المقصود) ، وهو يختلف عن عملية التعلم الرسمي(التعلم المقصود).

وتظهر هذه النظرية مفهوم المركز الاجتماعي، الذي يرى أن كل شخص من الذين يحتلون هذه المراكز يقوم بأفعال معينة، أو يقوم بأدوار ترتبط بالمراكز، وليس بالأشخاص الذين يحتلون هذه المراكز، وبما أن العمل التطوعي فيه إشباع لحاجة الأفراد والمجتمع على حد سواء؛ فهو يعمل على سد الثغرات والنقص، وبشكل أساسي في عملية التفاعل الاجتماعي القائمة بين الأفراد.

المبحث الخامس

أهداف العمل التطوعي ودوره في بناء المجتمع المدني

يسعى العمل التطوعي لتحقيق العديد من الأهداف تتدرج من أهداف عامة ذات علاقة مباشرة بالوظائف الأساسية للعمل التطوعي، وتزداد عمقا وخصوصية عندما تتخذ الأعمال التطوعية أشكالا مختلفة في مجالات متفرعة، ولعل من أهم الأهداف العامة للأعمال التطوعية ما يلي: (لافي، 2001: 125)

- يسعى إلى تخطي الحواجز السلبية والانعزالية في المجتمع.
- إعداد وتوجيه الطاقات البشرية والمادية وتحويلها إلى عمل اجتماعي.
- توفير أسباب التقدم والرفاهية لأفراد المجتمع بالوسيلة الأيسر وصولاً والأسلوب الأفضل أداء والأكثر نفعا.
- سد الفراغ في الخدمات وتوسيع قاعدتها تحقيقا لمبدأ الكفاية الاجتماعية بتحويل الطاقات الخاملة إلى طاقات قادرة وعاملة ومنتجة.

- مجالات العمل التطوعي:

تمتد مساحة العمل التطوعي لتغطي كافة مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية .وقبل الحديث عن هذه المجالات نشير إلى أن أي تصنيف للعمل التطوعي يعتمد نقطتين رئيسيتين:

الأولى: تتعلق بنوعية العمل التطوعي نفسه، هل هو إرادي نابع من ذات الفرد ويعبر عن نزعة شخصية أم هو إجباري تحث عليه بعض الظروف أو الأزمات الطارئة أو الكوارث البيئية.

الثانية: فتتعلق بالجهة المنظمة للعمل التطوعي هل هي حكومية تنتمي لمؤسسات الدولة وذات صبغة رسمية أم ذات طابع شعبي لا علاقة للحكومة به .(العمري، 1997 : 197)

ولعل من أبرز مجالات العمل التطوعي:

1- المجال الاجتماعي:

ويعد من أوسع المجالات التي يكثر فيه العمل التطوعي، فقد نشأ في كل مكان نشأت فيه حضارة من الحضارات وتطور بتطور المجتمعات الإنسانية حتى انتقل من الطابع الفردي التلقائي إلى تضافر الجهود وبروز فكرة الجمعيات والمؤسسات التطوعية ذات النفع العام، والتي تسهم في خدمة المجتمع ومواكبة ما يستجد من احتياجاته وشرائحه المختلفة، ومن الأمثلة في هذا المجال: رعاية الأيتام والأرامل والضعفاء والمساكين، ورعاية العجزة والمسنين والمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

2- المجال التعليمي التربوي:

وتنطلق أهمية العمل التطوعي في هذا المجال من أهمية التربية والتعليم ذاتها، ولما لها من دور فاعل في رفع الجهل والتخلف وبناء الأمة وحفظ الشخصية المسلمة من الذوبان في الثقافة الوافدة ونحن في عصر ثورة المعلومات وسرعة الاتصال، ونظراً لكثرة فروع هذا المجال وتداخل أنشطته مع المجالات الأخرى ، فإنه يتطلب مبادرة ذاتية من العاملين وجهود كبيره للمشاركة التطوعية وذلك عن طريق المساهمة في برامج تعليم الكبار ومحو الأمية وتنظيم اللقاءات التربوية والمؤتمرات الهادفة لتوعية المجتمع، وإقامة الدورات التدريبية، وتنفيذ أسابيع الخدمات الاجتماعية والتربوي مثل أسبوع الشجرة، أسبوع المرور. (الزهراني، 1998 : 69)

3- المجال الصحي:

ويتمثل في الدعوة إلى المساعدة في تنفيذ خدمة صحية تستهدف التصدي لمرض شائع، أو إعطاء لقاحات وقائية منه قبل انتشاره، أو المساهمة مادياً ومعنوياً في لجان كلجان أصدقاء المرضى التي تقدم المساعدة للمرضى الذين ليس لديهم الإمكانية في الحصول على الخدمة الطبية والرعاية الاجتماعية، وإدارة العيادات والصيدليات الطبية، إقامة الندوات والدورات التعليمية، والمشاركة في حملات التبرع بالدم. (المرجع السابق، ص ٦١)

4- المجال الأمني:

ويعد هذا المجال من أهم المجالات نظرا للأدوار البارزة التي يقدمها العمل التطوعي في الجانب الأمني جنبا إلى جنب مع الأجهزة الحكومي، وتظهر هذه الأدوار في الحد من المشكلات الاجتماعية والتوعية الأمنية في مجالات البطالة والأمية والمخدرات والجريمة، كما يساهم في حالات الكوارث العامة التي تهدد حياة الناس وأموالهم وتتطلب تكاتف أفراد المجتمع وتعاونهم حتى يصبح الأمن مسؤولية الجميع لا مسؤولية رجل الأمن وحده.(عرفة، 2001: ص 334)

5- المجال الإعلامي:

إن للإعلام دور فاعل تجاه العمل التطوعي باعتبار أهمية وسائل الإعلام في تنمية الوعي الاجتماعي فهي تخاطب الجمهور وتؤثر في مواقفه وبالتالي توجه سلوكه تجاه ما يجري حوله ، فالجمهور يعتمد في مواقفه واتجاهاته بشأن العمل ، التطوعي على ما يصل إليه من معلومات وأفكار كماً وكيفاً.

ويتجلى دور الإعلام بإيجاد ما يسمى بالإعلام التطوعي والذي يواكب أعمال الخير توعية وإخبارا وتعريفا، والمشاركة بالدراسات والبحوث، ورصد الإعلام المضاد، وكشف مظاهر الانحراف وتحذير الأمة منها.

- ضوابط العمل التطوعي:

حتى يحقق العمل التطوعي أهدافه وتكون مخرجاته ونتائجه في إطار عقيدة المجتمع وقيمه وعاداته كان لا بد من وجود ضوابط ، وعلى هذا الأساس فقد تم تحديد الضوابط التالية: (الحربي،١٤١٨ ه: ص 401)

1- التمكن المعرفي والمهاري:

ويشمل التمكن المعرفي العلم لأنه يسبق العمل، والعمل التطوعي يحتاج كغيره من الأعمال إلى العلم قبل القيام به وإلا قد يضر الإنسان نفسه أو غيره بطريقة خاطئة، ويشمل التمكن المهاري الإعداد البدني والتدريب لمن يقوم بالعمل التطوعي .

2- الرغبة في القيام بالعمل التطوعي :

مما هو معروف أن وجود الرغبة في القيام بعمل ما لدى الشخص تجعل أداؤه أفضل وأدوم، من هنا نشير إلى واجب المربين في تعزيز الرغبة في نفوس النشء للقيام بالعمل الطيب سواء في مجال العمل التطوعي أو غيره من المجالات.

3- إعطاء العمل التطوعي صفة الشخصية الاعتبارية:

وذلك حتى نضمن استمرار العمل التطوعي، فيجعل العمل التطوعي على شكل مؤسسات تقدم هذه الأعمال ويندرج تحتها الأفراد أجيال متعاقبة كل يساهم بقدر طاقته ذلك أنها لو ارتبطت بأشخاص عاديين فقد تنتهي بنهايتهم

- آثار العمل التطوعي على الفرد والمجتمع:

يعكس الانخراط في الأعمال التطوعية آثارا إيجابية كثيرة سواء على الصعيد الشخصي(الفرد المتطوع) أو على الصعيد العام(المجتمع)، ومن أهم آثاره على المجتمع فتتركز في: (اللحياني، 1984: ص 188-189)

- توفير الطاقات البشرية المتنوعة والمتخصصة لتنمي المجتمع وتأهيله.
- توفير الكثير من الأموال لصرفها في مشاريع تنموية تخدم المجتمع.
- تحقيق روح المحبة والتكافل بين أفراد المجتمع.
- تنمية روح التنافس بين الجماعات التطوعية بما يعكس جودة الخدمات.
- تحقيق الأمن الشامل وحماية المجتمع من الأمراض الاجتماعية كالجريمة والمخدرات وغيرها...
- يساعد في القضاء أو التقليل من نسب البطالة .

المبحث السادس

معوقات العمل التطوعي

يواجه العمل التطوعي المؤسسي – شأنه في ذلك شأن كافة الأعمال – عقبات تحد من ونعرض لها فيما يلي بإيجاز: (الشهراني، 2006)

أ) المعوقات المتعلقة بالمتطوع:

– الجهل بأهمية العمل التطوعي.

– عدم القيام بالمسؤوليات التي أسندت إليه في الوقت المحدد، لأن المتطوع يشعر بأنه غير ملزم بأدائه في وقت محدد خلال العمل الرسمي.

– السعي وراء الرزق وعدم وجود وقت كاف للتطوع.

– عزوف بعض المتطوعين عن التطوع في مؤسسات ليست قريبة من سكنهم.

– تعارض وقت المتطوع مع وقت العمل أو الدراسة مما يفوت عليه فرصة الاشتراك في العمل التطوعي.

– بعضهم يسعى لتحقيق أقصى استفادة شخصية ممكنة من العمل الخيري وهذا يتعارض مع طبيعة التطوع المبني على الإخلاص لله.

– استغلال مرونة التطوع إلى حد التسيب والاستهتار.

ب) معوقات متعلقة بالمنظمة الخيرية:

– عدم وجود إدارة خاصة للمتطوعين تهتم بشؤونهم وتعينهم على الاختيار المناسب حسب رغبتهم.

– عدم الإعلان الكافي عن أهداف المؤسسة وأنشطتها.

– عدم تحديد دور واضح للمتطوع وإتاحة الفرصة للمتطوع لاختيار ما يناسبه بحرية.

- عدم توافر برامج خاصة لتدريب المتطوعين قبل تكليفهم بالعمل.
- الإسراف في الخوف وفرض القيود إلى حد التحجر وتقييد وتحجيم الأعمال.
- اعتبار أعمال الجمعية من الأسرار المغلقة التي يجب عدم مناقشتها مع الآخرين.
- تقييد العضوية أو الرغبة في عدم قبول عناصر جديدة فتصبح المنظمة حكراً على عدد معين.

ج) معوقات متعلقة بالمجتمع:

- عدم الوعي الكافي بين أفراد المجتمع بأهمية التطوع والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. فثقافة التطوع متدنية بشكل كبير في كثير من المجتمعات العربية.
- اعتقاد البعض التطوع مضيعة للوقت والجهد وغير مطلوب.
- عدم بث روح التطوع بين أبناء المجتمع منذ الصغر.
- عدم وجود لوائح وتنظيمات واضحة تنظم العمل التطوعي وتحميه.

ويضيف كل من جيل وماوبي (Gill and Mawby,1990) و بعض الإشكاليات المتعلقة بالعمل التطوعي جديرة بالاهتمام، وتتمثل هذه الإشكاليات بالآتي:

المشكلة الأولى: العلاقة بين المتطوعين والموظفين الرسميين، حيث يشعر الموظفين الرسميين (مدفوعي الأجر) أن وظيفتهم، مرتبتهم، ساعاتهم الإضافية مهددة عند استخدام المتطوعين كما أن كون المتطوع مدفوع للقيام بالأعمال التي له اهتمام بها فقط، بالتالي سيجد الموظفين الرسميين أن حجم العمل ونوعية الإحالات والمعاملات بدأت تتغير ويصبح هناك تكدس لنوعية معينة من المعاملات.

كما أن دور المتطوعين داخل المؤسسة إذا لم يحظ بقبول وموافقة من الموظفين الرسميين، فإننا سنتوقع أن الاستفادة المثلى من المتطوعين ستحجم كثيراً. حيث أكد (Mounsey1973)

على ضرورة تدريب الموظفين الرسميين على أفضل الطرق للاستفادة من المتطوعين. وأضاف أن "هناك كثير من الانتقادات التي توجه لعمل المتطوعين ولكن معظم هذه الانتقادات إما مبنية على آراء شخصية، أو أنها غير مبنية على أدلة واقعية. إن الاتجاه السليم للحد من هذه المشاكل يكمن في الاختيار السليم للمتطوع من خلال وسائل وطرق علمية سليمة، وتحديد المهام والواجبات بوضوح. هذا بالإضافة إلى تدريب المتطوع وتهيئته للعمل، والإشراف المستمر عليه أثناء تأدية العمل، هذه الأمور يؤمل أن تحد من الأمور السلبية والمخاطر المصاحبة لأي برنامج تطوعي جديد. (Mounsey, 1973 :57)

المشكلة الثانية: العلاقة بين المتطوعين والعملاء، إنه من المعروف أن علاقة المتطوع بالعميل تتسم بجودتها حيث أن المتطوع يتخطى كل حدود البيروقراطية في التعامل، كما يتحول مبدأ الواجب لدى الموظف الرسمي إلى مبدأ الرعاية والاهتمام، وبالتالي فإن العلاقة بين المتطوع والعميل تكون في أحسن صورها ونوعيتها. ولكن هناك مشكلة لابد من الإشارة لها (خصوصاً في بعض المجتمعات التي تمتاز بالعنصرية) حيث نتوقع أن تكون العلاقة بين المتطوع والعميل مرتبطة بما هو سائد في المجتمع العام من ممارسات وتمييز في المعاملة، فقد تشوب العلاقة بين المتطوع والعميل أو الخدمة المقدمة شيء من التميز أو التمييز، فقد يكون التحيز في تقديم الخدمات للفئة أو القبيلة التي ينتمي إليها المتطوع أو يحرم بعض فئات المجتمع من الحصول على الخدمة نظرية للتمييز الممارس ضدهم نظراً للمعتقد أو العرق أو الجنسية ولحل هذه المشكلة يلزم الحصول على تمثيل متكافئ لفئات المجتمع المختلفة في العمل التطوعي إلا أن ذلك يعد أمراً صعباً ومشكلة قديمة.

المشكلة الثالثة: تعتبر مشكلة مكانية حيث تمتاز بعض المناطق المحتاجة للخدمات التطوعية بقلة المتطوعين بينما في المقابل نجد كثرة منهم في مناطق أخرى أقل حاجة، كما

أنه من الصعوبة نقل المتطوع من منطقة للعمل في منطقة أخرى، حيث أنه متطوع وليس موظف رسمي، ولحل هذه الإشكالية بالإمكان توجيه وتكثيف الخدمات الرسمية في المناطق التي تفتقر إلى متطوعين، وتقليلها في المناطق التي يكثر فيها المتطوعين، أي إعادة توزيع الخدمات الرسمية.

المشكلة الرابعة: ترتبط بعدم جدية بعض المتطوعين. وهذا الأمر يرتبط بالأشخاص وليس بالمؤسسات. فبعض المتطوعين لا يمكن الاعتماد عليه في أداء بعض المهام إما لعدم جديته أو لعدم كفاءته.

المشكلة الخامسة: تكمن في ضرورة التوازن بين القطاع التطوعي والقطاع الحكومي. إن ازدهار القطاع التطوعي بدأ يقلص من الالتزام الحكومي في قطاع الخدمات. نعم نحن ندعم وفي بعض الحالات نفضل أن يتولى القطاع التطوعي تقديم بعض الخدمات مثل مساندة ذوي الحاجات الخاصة على سبيل المثال، ولكن هذا لا يعني أن تكون الأمور كذلك في جميع الخدمات. لابد أن يكون هناك توازن وأن لا تتخلى الحكومة عن مسئولياتها تجاه قطاعات المجتمع المختلفة واحتياجاتها وعدم الاعتماد كلية على القطاع التطوعي في القيام بكل المهام وتقديم كافة الخدمات، لأن له طاقة محدودة.

عوامل نجاح العمل التطوعي:

العمل التطوعي لابد له من مقومات وأسباب تأخذ به نحو النجاح، ولذلك من الأهمية بمكان معرفة أسباب النجاح ليتم الحرص عليها وتفعيلها وتثبيتها، وفي المقابل معرفة الأسباب التي تؤدي إلى الفشل والإخفاق ليتم البعد عنها وعلاجها في حال الوقوع فيها أو في بعضها وبالتالي فإن معالجة المعوقات أعلاه تعد من العوامل الهامة المساعدة على نجاح العمل التطوعي. ومن أسباب نجاح العمل التطوعي ما يلي: (العلي،1986)

- أن يتفهم المتطوع بوضوح رسالة المنظمة وأهدافها.
- أن يوكل بكل متطوع العمل الذي يتناسب إمكاناته وقدراته.
- فهم المتطوع للأعمال المكلف بها والمتوقع منه.
- أن يلم المتطوع بأهداف ونظام وبرامج وأنشطة المنظمة وعلاقته بالعاملين فيها.
- أن يجد المتطوع الوقت المطلوب منه قضاؤه في عمله التطوعي بالجمعية.
- الاهتمام بتدريب المتطوعين على الأعمال التي سيكلفون بها حتى يمكن أن يؤدوها بالطريقة التي تريدها المنظمة.
- إيضاح الهيكل الإداري للمنظمة للمتطوعين.
- إجراء دراسات تقويمية لأنشطة هؤلاء المتطوعين في المنظمة.

- دوافع العمل التطوعي:

ونقصد بالدافعية في العمل التطوعي هو كل ما يرغب الإنسان بفعله ويسعى إلى تحقيقه ، ولقد حظي موضوع دوافع المتطوعين نحو المشاركة في العمل التطوعي باهتمام العديد من الباحثين لدراسة العمل التطوعي.

حيث تظهر دوافع للمتطوعين جراء المشاركة في العمل التطوعي لكن هذه الدوافع تختلف حسب اختلاف المرحلة العمرية التي يمر بها المتطوع ، فالشباب يشاركون في العمل بدوافع اكتساب معارف جديدة والتعرف إلى الآخرين، بينما متوسطو الأعمار دافعهم هو البحث عن أنشطة تخلصهم من الروتين والملل الذي يجدونه في أعمالهم الرسمية ، أما المسنون فدافعهم للعمل التطوعي هو البحث عن أدوار جديدة لهم في الحياة تعوضهم عن أدوارهم السابقة.

وهذه الدوافع تختلف بين الأفراد المتطوعين طبقًا لمستوى التعليم والمشاركة والنمو الشخصي، فالعمل التطوعي الذي يقوم به الأفراد أو الجمعيات والمؤسسات في المجتمع يعني

معالجة كل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية دون عائد مادي على المتطوعين، ولكن للعمل التطوعي مردودًا آخر معنويًا لأن العمل التطوعي هو إيثار وتضحية بالنفس والمال والجهد والوقت احتسابا لتحقيق مجالات الخير ونشر الفضيلة، ونبذ الشر والرذيلة، دون انتظار مقابل لما قدم من أعمال تطوعية؛ فالعمل التطوعي هو طوعي بدون إكراه، ودوافع العمل التطوعي لا تختلف فيما إذا كان القائم بهذا العمل فردا أو مؤسسة أو جمعية، فالعمل التطوعي الفردي هو الفعل والسلوك الاجتماعي الذي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة منه لدوافع دينية واجتماعية وإنسانية وأخلاقية، ولا يبغي الفرد أو الفاعل أي مردود مادي، وكذلك الأمر للعمل التطوعي المؤسسي. ولدوافع العمل التطوعي عدة أبعاد، وهي: (عرفة، 2001 :235)

1- البعد النفسي أو الروحي:

إن القائم بالأعمال التطوعية تحركه دوافع داخلية، تمثل دوافع الخير والمحبة، وطلب الأجر والثواب من الله، والشعور بالراحة والطمأنينة وأداء الواجب الاجتماعي، ولهذه الدوافع الداخلية أعظم الأثر، وأحيانًا تفوق الدوافع الخارجية.

2- البعد الاجتماعي:

ويكون الدافع هنا أن يحظى القائم بالأعمال التطوعية بالقبول الاجتماعي والاحترام والتقدير ، وسمو المكانة الاجتماعية، والأهمية الشخصية، كما أن البعد الاجتماعي تمثل فيما يحققه العمل التطوعي من آثار إيجابية على المستفيد في قطاعات المجتمع المختلفة.

3- البعد القيمي:

إذ إن العمل الاجتماعي التطوعي يهدف إلى تحقيق أهداف عامة، تتمثل في اكتشاف القيم والاتجاهات الاجتماعية والأخلاق الحميدة؛ ولهذا أثر في تشكيل شخصية المتطوع ونظرته للبيئة التي يعيش فيها.

4- البعد الاقتصادي:

حيث تقوم الأعمال التطوعية سواء كانت فردية أم جماعية بدور تنموي مهم لتوفير الرفاهية الاجتماعية، وتحقيق السلام والأمن الاجتماعي، وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ مما ينعكس على المستهلك والمنتج إيجابياً؛ أي أن للمتطوع دوراً تنموياً.

- وسائل العمل التطوعي:

إن مشاركة الشباب في الأنشطة التطوعية بما يخدم المجتمع هي إحدى الوسائل الهامة للعمل التطوعي؛ لذلك فإن انخراط الشباب في العمل التطوعي يؤدي إلى استثمار أوقاتهم بما ينفع المجتمع، حيث إن المشاركين في العمل التطوعي أكثر رضاء عن أنفسهم من غير المشاركين.

كما أن تعاون الأفراد المتطوعين يزيد من فعالية العمل التطوعي؛ فالعمل الفردي- أحياناً- ليس كافياً؛ بل يحتاج إلى تضافر الجهود لتشكيل فرق تطوعية، وخاصة في أوقات الأزمات والكوارث، وهنا يأتي دور المؤسسات والجمعيات التطوعية في اختيار المتطوعين والتنسيق فيما بينهم، وتوجيههم نحو مساعدة الأشخاص.

ومن الوسائل المستخدمة في العمل التطوعي ما يلي: (الباز،1983: 60)

1- سرعة الاستجابة للأحداث والمواقف، والقرب من موقع الحدث، والانتقال إلى القرى والمناطق النائية.

2- حماس المتطوعين للقيام بالأعمال التطوعية: حيث إن المتطوعين- أفرادًا وجماعات -لا ينتظرون مقابلاً مادياً من جراءً عملهم، بل بدافع الحصول على الثواب والأجر من الله، أو بدافع الإنسانية وخدمة المجتمع، وهذا يحتاج إلى حماس المتطوعين لأداء الأعمال التطوعية.

3- مرونة العمل التطوعي : فالمتطوعون لا يلتزمون بساعات عمل محددة أو أوقات معينة للقيام بعملية تطوعية، بل يستمرون بأداء هذا العمل حسب الظروف لذلك يمتاز العمل التطوعي بمرونة الاستجابة للمتغيرات والاحتياجات، وهذه المرونة في العمل التطوعي تتيح للمتطوعين القدرة على التجديد والابتكار في تقديم الخدمات كما تجعلهم أكثر قدرة على مواكبة المتغيرات المجتمعية في علاج المشكلات وإشباع الحاجات.

ويقدم العمل التطوعي خدمات مكملة للخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية، أو يقدم خدمات إضافية لما تقدمها الدولة، أو يقدم خدمات بديلة للخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة، ومن وسائل العمل التطوعي القيام بالأعمال الخيرية، سواء بالتبرع بالمال أو بالجهد أو بجميع هذه الأعمال، أي القيام بالتبرع وهو جزء من العمل الخيري، وللعمل التطوعي أساليبه الخيرية والتطوعية، ولابد لهذه الأساليب من مواكبة حاجات المجتمع، وهذا يتطلب ما يلي: (الدبل، 1996 :55)

- إرساء تنظيمات مستقرة تحتضن العمل التطوعي والخيري.
- تطبيق مبدأ البحث والتطور.
- تكوين استراتيجيات تأخذ في حسبانها أفضل الخيارات والبدائل المتاحة لنمو الأعمال الخيرية والتطوعية.

إذاً ومما سبق فإن العمل التطوعي يحتاج إلى عدة وسائل منها:

1- تجميع المواد البشرية والمادية، وتوجيهها لخدمة الأهداف الخيرية والتطوعية.

2- تنظيم العمل التطوعي.

3- إيجاد قنوات التمويل الذاتية والمتجددة.

4- التعاون والتكامل بين العاملين في العمل التطوعي.

الفصل السادس

تطوير مؤسسات المجتمع المدني

أصبح من المتفق عليه أن كفاءة مؤسسات المجتمع المدني وفعاليتها مرتبط إلى درجة كبيرة بمدى خلوها من المشكلات والتعقيدات والمعوقات الإدارية، وأن الاستمرار لتلك المؤسسات مرتبط بدرجة كبيرة بقدرتها على تخطي تلك المعوقات والعقبات؛ بل يتعدى الأمر ذلك إلى ابتكار الأساليب والوسائل التي تمكن من عدم حدوثها مرة أخرى في المستقبل.

إن نجاح العملية الإدارية في مؤسسات المجتمع المدني، وتنمية قدرة هذه المؤسسات على تحديد الأهداف بكفاءة عالية، وكذلك على تحديد البدائل بإتقان، وإمكانية التنفيذ السريع للبرامج والمشروعات والخدمات التي تقدمها يأتي وفقًا لمتطلبات المستفيدين وفي إطار الأموال المتاحة والاعتمادات المالية المقررة وصولاً إلى أفضل أداء ممكن مع إجراء عمليات التقييم الفعالة للأداء، مرهون بقدرة هذه المنظمات على التغلب على المعوقات والصعوبات التي تواجهها، فإذا ما تمكنت هذه المؤسسات من التغلب على المعوقات التي تواجهها؛ فإن ذلك سوف يتيح في النهاية استقرار تلك الهيئات وتعاظم أهميتها في المجتمع الذي تعيش فيه وتخدمه.

وفي الإمارات يضمن الدستور حق المواطنين في مخاطبة السلطات العامة وحق تشكيل الجمعيات، ولكن حرية الاجتماع العام وتكوين الجمعيات الأهلية تخضع لموافقة الحكومة، وإن كان هناك تساهل في تطبيق هذا الشرط في بعض الإمارات، ووضعت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل خطة للتفتيش على الجمعيات ترتكز على تحديد نوعية وفئة كل جمعية ومراقبة أداءها من خلال تكوين مجلس إدارة لها ونظاماً أساسياً يحدد وسائل جمع التبرعات وفق معايير دقيقة تمهيداً لتحديد حجم المعونات التي تستحقها من الوزارة.

ويجري حالياً إعداد قانونين جديدين للجمعيات الأهلية ذات النفع العـام، تـضمنت بعـض التعديلات الجديدة لقانون عام 1974، بهدف إفساح المجال أمام منظمات المجتمـع المـدني للمشاركة في العمل التطوعي والخيري والأهداف المشابهة.

المبحث الأول

العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني

يمثل الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في العملية السياسية وأنماط التفاعل بين هذه المنظمات والدولة، أحد الاهتمامات الرئيسية لأدبيات علم السياسة، ولقد برزت مجموعة من النماذج النظرية والأطر التحليلية التي حاولت أن تفسر أنماط التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والدولة، ومن أهم هذه النماذج النموذج التعاضدي والنموذج التعددي.

ووفقاً للتعريف الذي قدمه فيليب شميتر، فإن مؤسسات المجتمع المدني هي: " نظام لتنظيم المصالح يتم فيه تنتظم مكوناته ضمن عدد محدود من الفئات الإلزامية وغير التنافسية والمتمايزة وظيفياً، تعترف بها الدولة، وتعطيها تصريحا بالعمل (أو تخلقها أصلا) وتمنحها احتكاراً في تمثيل فئاتها مقابل التزامها بضوابط معينة في عملية اختيار قياداتها، وفي توضيح مصالحها والتعبير عنها، وفي تأييدها "، (المغيربي،1995، ص119).

من ناحية أخرى، يعرف شميتر التعددية على أنها " نظام لتمثيل المصالح يتم فيه تنظيم مكوناته في عدد غير محدود من الفئات المتعددة والتطوعية والمتنافسة، والتي تحدد طبيعة ومجال نشاطها ومصالحها. والتي لا تتدخل الدولة في الترخيص لها أو الاعتراف بها أو تمويلها أو خلقها أو السيطرة على عملية اختيارها لقياداتها أو كيفية توضيح مصالحها والتعبير عنها، وفى الوقت نفسه ليس لها احتكار على تمثيل المصالح المختلفة داخل فئاتها. (المغيربي،1995، ص 119).

إن التحول الاجتماعي الذي حدث في البلدان العربية ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك نشأة الطبقة العاملة واتساع حجم ودور الطبقة المتوسطة وظهور أنماط من المنظمات النقابية والمهنية والسياسية، يشبه إلى حد ما عرفته البلدان الغربية في مراحل أسبق من تطورها ويبرر ذلك استخدام مفاهيم واحدة لوصف مثل هذه التطورات، ومفهوم المجتمع المدني هو أحد هذه المفاهيم، لذلك فليس من الصحيح القول بضرورة رفض هذا المفهوم لأنه لا يعكس تماماً وجود مقابل موضوعي له في الواقع العربي المعاصر. (العلوي وآخرون،1992، ص 325).

وبعد موجات الدمقرطة في أوروبا وأميركا اللاتينية، جدد علماء السياسة بحثهم عن الشروط اللازمة والضرورية لتوسيع المشاركة السياسية، وبدلاً من التركيز على الارتباط الممكن بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، حسب ما ورد في التصورات المختلفة للمدخل التحديثي وإيديولوجيا التنمية، فإن الدراسات الحديثة سلطت الضوء على دور المجتمع المدني في تشجيع المشاركة السياسية وتعزيز الديمقراطية، باعتبار أن المجتمع المدني يمثل آلية للتمكين الجماعي تعزز من قدرة المواطنين على حماية مصالحهم وحقوقهم في مواجهة قوة وسلطة الدولة الاعتباطية.(Howell,2000, PP.43-44)

وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين انضمت المنطقة العربية إلى العديد من مناطق الاختبارات الامبيريقية لمفهوم المجتمع المدني، وكان العلماء والباحثون يعتقدون أن نمو المجتمع المدني في المنطقة العربية سيؤدي إلى تشجيع وتعزيز عمليات الإصلاح الديمقراطي، وعلى الرغم من أن تجارب التحرير السياسي ما تزال محدودة، فإن هناك تفاؤلا حول احتمالات وتوقعات التغيير.

إلا أن هناك وجهة نظر أخرى أقل تفاؤلا حول تطور منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز الديمقراطية في الوطن العربي، وترى هذه النظرة أن ما قامت به العديد من نظم الحكم العربية من عمليات تحرير وليبرالية سياسية إنما يرتبط أساساً بالأزمات الاقتصادية التي تحيط بها من كل جانب، ولكن بمجرد إنشائها، تم طمر هذه المنظمات في شبكة من الممارسات البيروقراطية والقواعد القانونية واللوائح والتعليمات الإدارية التي سمحت لنظم الحكم بمتابعتها وتنظيم نشاطاتها الجماعية، وهذه الشبكة تقلل من إمكانية تحدى المجتمع المدني للدولة، وذلك بجعل معظم العمل والفعل الجماعي مكشوفا للجهاز الإداري، وتحت هذه الظروف، تصبح مؤسسات المجتمع المدني أداة الدولة للسيطرة على المجتمع بدلا من كونها آلية للتمكين الجماعي. إلا أن هذا لا يعني أن نظام السيطرة الاجتماعية هذا مهيمناً ومسيطراً بصورة كاملة، فالعديد من المنظمات غير الحكومية ما تزال تقاوم سيطرة الدولة على منظمات المجتمع المدني، مع ذلك فإن نظام السيطرة الاجتماعية متغلغل ويؤثر على عدد كبير من منظمات المجتمع المدني، والتفاوت بين البلدان العربية في هذا الإطار هو تفاوت في الدرجة وليس في النوع.(Howell,2000, PP.43-44)

لا تتمثل المشكلة الأساسية المتعلقة بالمجتمع المدني في الوطن العربي في عدم وجود منظمات هذا المجتمع، فالساحة العربية تتمتع فعلاً بوجود تكوينات المجتمع المدني من أحزاب وروابط اجتماعية واقتصادية واتحادات للطلبة ومنظمات نسائية ونقابات مهنية وأندية وتعاونيات ومنظمات تطوعية وجمعيات نسائية وأهلية، وهي تمارس بالفعل أنشطة متنوعة ومتعددة. إنما تتمثل مشكلة المجتمع المدني العربي في عدم فاعليته وفقدانه الاستقلالية في مواجهة الدولة (عبدالله،1997، ص281 –282).

فالدولة تسمح قانوناً بالجمعيات والتنظيمات المدنية، ولكنها في الوقت نفسه تضع من القيود والتنظيمات القانونية والإدارية مما يجعل لها اليد الطولي في مراقبة هذه المنظمات أو حلها أو تحديد مجال حريتها وحركتها، وتشمل هذه القيود التي تفرضها الدولة على المجتمع المدني قيودا تشريعية وإدارية وسياسية، وفى النهاية تتجمع الأسباب التي تؤثر على فاعلية تنظيمات المجتمع المدني وتجعل مشاركتها هامشية ومحدودة، فالقاعدة العامة في العلاقة بين الدولة والتنظيمات المدنية هي قاعدة عدم الثقة، وفى التحليل الأخير تبقى هذه التنظيمات مجرد منحة من المؤسسة العليا، أي الدولة، وبالطبع من حق المانح أن يمنح عطاياه أو يسحبها ويمنعها وقتما يشاء وكيفما يشاء.

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجـــالات الحياة المجتمعية مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانيـــة تحريـــر الأفراد واستقلال التنظيمات الاجتماعية، والحقيقة، إن ذلك لا يعني بالضرورة تقوية الدولـــة فالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها، والمجالات والاختصاصات التي تمتلكهـــا والطموحـــات الزائدة لاحتلال كل المواقع، إضافة إلى أجهزتها وآلياتها المتنوعة قد يخفي ضـــعفا جوهريـــا ووجودا هشا للدولة، ففي وسط متخلف من المستبعد أن يعني وجود الدولة في كل مكان أنهـــا بالفعل قوة حقيقية (عبدالله،1997، ص 284).

المبحث الثاني

الجهات المشكلة لمؤسسات المجتمع المدني

منظمات حقوق الإنسان والجمعيات والأندية والتعاونيات ومراكز البحث العلمي والجامعات: (العكش،2004: ص39-41)

أصبح للجمعيات والنوادي والتعاونيات دور هام على الساحة الوطنية حيث أثرت وأصبحت ملتقى للنخب ، وظهرت كذلك الجمعيات والإتحادات النسائية وهي تلك التي تسعى إلى تعزيز حقوق ودور المرأة في المجتمع، والى رفع شأن المرأة وإشراكها في صنع القرار من خلال تمكين المرأة والسعي لوصول المرأة إلى مواقع المسؤولية لتشارك بنفسها في الواقع السياسي للدولة.

وهناك منظمات حقوق الإنسان فهي منظمات حديثة على الساحة وتسعى إلى الوصول لكل فرد حتى تحقق توعية لدى المواطن بحقوقه وأبرز هذه المنظمات بدولة الإمارات هي جمعية الإمارات لحقوق الإنسان.

والمجتمع المدني يتضمن المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض ، كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الجماعي لتحقيق التنمية (فياض،2005: ص 26).

وعليه فإن المجتمع المدني يتحدد في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسات أو منظمات المجتمع فيه وهي:(فضلي،2010: ص 80)

1- القدرة على التكيف:

يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها.

2- الاستقلال:

يقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤيتها وتعتمد درجة الاستقلال هذه على معايير عدة منها طبيعة نشأة مؤسسات المجتمع المدني ، ومدى تمتعها بالاستقلال المالي والإداري وبعد مصادر تمويلها عن الجهات المانحة الخارجية.

3- التعدد:

يعني تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة أو تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات ترتيبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من ناحية أخرى، وكلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها والحفاظ عليها.

4- التجانس:

يقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، وكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة وكانت طريقة حل الصراع سليمة كان هذا دليلاً على تطور المؤسسة، وعلى العكس كلما كان مرد الانقسامات إلى أسباب شخصية وكانت طريقة حل الصراع عنيفة كان هذا دليلاً على تخلف المؤسسة، وتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل صلد لا تباين فيه، وكلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني عد ذلك مؤشراً على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي والعكس صحيح.

ومما سبق نجد أن المجتمع المدني يتكون بكونه حقلاً مجتمعياً من المؤسسات غير الحكومية ومما يطابقها من منظومات سياسية ومؤسسات ثقافية وتنظيمية تنوط بنفسها مهمة الدفاع عن المجتمع عامة وحماية حقوق المواطنين في الحرية والكرامة والكفاية.(تيزيني،2002: ص 203)

فضلاً عن ذلك تتحدد البنية السياسية والثقافية والأخلاقية للمجتمع المدني بكونها تقوم على نسيج وطني ديمقراطي يتجاوز ما قبله من مجتمع أهلي، فالمجتمع الأهلي مجتمع قائم على وجود الطوائف والإثنيات والمذاهب والفرق وهي التي تشكل نسيجه على أساس التعارض والتصارع فيما بينها على نحو غير مثمر تأريخاً أي بصبغة صراعات دائرية تحمل في ثناياه احتمالات التفكيك، على الضد من ذلك يقوم المجتمع المدني على نسيج من الوحدات الاجتماعية (فئات، شرائح، طبقات، شعب أو أمة) تتحدد العلاقات فيما بينها على أساس الوحدة الوطنية أو القومية، والصراع إذا نمى يكون صراعاً مثمراً تاريخياً أي الذي يحدث تقدماً تاريخياً وتراكمياً في عناصر هذا التقدم من قبيل الصراع السياسي والثقافي والاجتماعي والطبقي والوطني والقومي.(المرجع السابق ذاته، ص: 204).

ومما لا شك فيه أن عملية التحول لبناء مؤسسات المجتمع المدني تتطلب كذلك وجود الأمور التالية:- (سليم،2006: ص 36)

1.وجود قناعة راسخة في أهمية التحول والتغيير فضلاً عن إرادة مصممة على تحقيقها على أساس المصلحة العامة.

2. أهداف واضحة ومحدد للغاية من التحول.

3. آليات كفؤة ومقتدرة تقوم بعملية التحول وقيادتها من أصحاب الفكر والمؤسسات الخلاقة التي تجيد وتحسن التفكير في عملية أو علميات التغيير والتجديد التي ينبغي أن تستمر دون توقف.

4. طبقة وسطى حقيقية وفاعلة تشكل مادة التغيير وأدائه.

المبحث الثالث

آليات وطرق تشجيع مؤسسات المجتمع المدني

يمكن تشجيع وتحفيز مؤسسات المجتمع المدني بالوسائل التالية:-

1- منح هذه المؤسسات حاجتها من الأراضي لإقامة منشآتها الخيرية عليها.(القصيبي،2007)

2- شمول الجمعيات الخيرية بالإعانات الحكومية وخاصة إذا تولت رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على ألا يرافق ذلك أي تدخل حكومي(القصيبي،2007)

3- تقديم إعفاءات أو تخفيضات لهذه المؤسسات سواء من فواتير الكهرباء والمياه أو من الضرائب والتعرفة الجمركية. (Bluemel, 2004)

4-إعفاء المبالغ التي يتم التبرع بها لمؤسسات المجتمع المدني من قبل دافعي الضرائب سواء أكانوا أفرادا أو شركات من ضرائب الدخل، إن هذا قد يعتبر حافزاً قوياً لدافعي الضرائب لزيادة تبرعاتهم لمثل هذه المؤسسات (Lam and Perry,2000).

5- تقديم الدعم الحكومي للجمعيات الخيرية في مجال توفير الكتب والمعدات والأثاث واللوازم وأجهزة الكمبيوتر وغيرها.

6- تحديث وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بمؤسسات العمل الاجتماعي بما يكفل تقديم التسهيلات الملائمة والتخفيف من الإجراءات الإدارية الروتينية الخاصة بإنشاء وتطوير وتوسيع مثل هذه المؤسسات.

7- تأهيل وتدريب قيادات منظمات العمل المدني لتمكنهم من تطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة والقيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة. (بامرحول، 2004)

8- إزالة العراقيل وتذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني بالإشراك مع الرجل من منطلق أن النساء شقائق الرجال وأن المرأة نصف المجتمع ومربية الأجيال، (بامرحول، 2004)

9- تنشئة الأبناء تنشئة اجتماعية سليمة وذلك من خلال قيام كل من الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام بدور منسق ومتكامل الجوانب في غرس قيم التضحية والإيثار ودور العمل الجماعي في نفوس الناشئين منذ مرحلة الطفولة .كما يتضمن هذا أيضا مسؤولية وسائل الإعلام المختلفة لتلعب دورا أكبر في دعوة المواطنين إلى العمل التطوعي، والتعريف بمختلف أشكال النشاطات التطوعية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

10- تشجيع الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية حول العمل الخيري مما يسهم في تحسين وتطوير العمل الاجتماعي التطوعي سواء أكان على مستوى الفرد أو الجماعة.

ومن الأمثلة على مؤسسات المجتمع الإماراتية هي هيئة الأعمال الخيرية الإماراتية: وهي مؤسسة خيرية إنسانية تطوعية غير حكومية تعمل في مجال التنمية والإغاثة، تأسست في دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر نوفمبر من عام 1984 تحت اسم لجنة الأعمال الخيرية، وبتاريخ 1988/9/1 جرى تطويرها لتصبح هيئة الأعمال الخيرية، رسالتها المساهمة في تحسين ظروف المحتاجين ضمن تنمية مستدامة شاملة وبيئة صحية، وقد وصلت مساعداتها إلى أكثر من (50) دولة وتكفل أكثر من (33000) يتيم في العديد من الدول العربية والإسلامية، ومئات المشاريع التعليمية والصحية والاجتماعية، تواكب التطورات التقنية متطلعة نحو الريادة والتميز، ويستفيد من هذه الهيئة ما يقارب (10) ملايين من الفقراء والمحتاجين واليتامى في مختلف أنحاء العالم، وهذه الهيئة حاصلة على الصفة الاستشارية من

الدرجة الثانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة، والعضوية الدائمة في المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، وتتلخص أهداف هذه الجمعية بما يلي:

1- تطوير وتنمية المجتمعات المحتاجة وذلك بالعمل على تحسين أوضاعها التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية.

2- الإسهام في إغاثة المجتمعات المتضررة والمنكوبة جراء الكوارث الطبيعية والنكبات الاجتماعية.

3- سد حاجات الأيتام وتحسين أحوالهم الصحية والنفسية والاجتماعية.

إقامة الصلات الوثيقة والروابط المتينة بين الهيئة ومثيلاتها للوقوف على أحدث النظم التي تأخذ بها الأمم في هذا المجال .

الخاتمـــــــــــــــــــــة

لقد أجابت الرسالة على فرضية الدراسة والتي كان مفادها " أن مؤسسات المجتمع المدني قد أخفقت في تأدية رسالتها القائمة على الدور الملقى على عاتقها، وبناء شراكة بناءة مع المؤسسات الحكومية المعنية "، وبالتالي فإن السجال حول طبيعة ومفهوم المجتمع المدني عميق الجذور فهذا السجال يعود للقرن السابع عشر فقد تعددت المدارس الفكرية التي تناولت هذا المفهوم وتراوحت بين مفاهيم كلاسيكية ومفاهيم حديثة، وأهم فكرة تم التركيز عليها هي فكرة بناء المجتمع المدني وتطويره، بمعنى آخر فصل ما هو اجتماعي عن ما هو سياسي وبغض النظر عما يثار حول مفهوم المجتمع المدني من جدل ألا أن وجوده مهم وضرورته ملحة بالنسبة لجميع الدول وخاصة في الدول التي تعاني فيها منظمات المجتمع في الدول العربية.

وظهر السجال حول مفهوم المجتمع المدني بشكل واضح في تسعينات القرن الماضي، مع هذا يمكننا القول أن دولة الإمارات العربية المتحدة جزء مهم من المنظومة العربية ووجود مؤسسات المجتمع المدني شبيهة بمثيلاتها في الدول العربية، وفي سبيل تطوير كفاية مؤسسات المجتمع المدني تظهر الحاجة ملحة وبقوة إلى تطوير النسق الإداري والقانوني والتشريعي لهذه المؤسسات والذي عادة ما ينظم عمل هذه المؤسسات، ويوضح علاقتها ويجعلها شفافة ويكون عملها مستقلاً عن الدولة بما يحفظ لها حق العمل بكل حرية، وكذلك الفصل بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي أي بناء مجتمع مدني مستقل عن الدولة وإشاعة ثقافة المجتمع المدني بين جميع فئات الشعب من خلال إشاعة ثقافة المشاركة واحترام الرأي والرأي الآخر وحرية المعتقد واحترام حقوق الإنسان وإعادة القيمة الاعتبارية له مما يؤدي إلى رفع مستوى الدولة على جميع المستويات.

إن مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم بعمل إيجابي ودوري تنموي وتطويري من خلال نظرتها إلى التنمية بوصفها تنمية شاملة لما تحققه من توسيع لبدائل المواطنين في المشاركة بتحسين نوعية الحياة باستمرار والعمل على تفعيل التشريعات والقوانين التي تطور من مفهوم المواطنة وأن تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية أبناء البلد الواحد ومدى قابليته على استيعاب الحياة الديمقراطية والالتزام بالواجبات بعد أن يضمن له الدستور حقوقه، والأمر يحتاج إلى بناء شخصية الفرد من جديد وعلى أسس صحيحة.

أن تفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني يتطلب قبل كل شيء نشر ثقافة العمل التطوعي في صفوف الجيل الناشئ، والبحث عن البدائل الرسمية في الحصول على التمويل والدعم لهذه المؤسسات، وكذلك الاهتمام بكافة قطاعات الشعب التي هي هدف تلك المؤسسات في تقديم الخدمات والرعاية المطلوبة لهم من اجل تحسين مستوى معيشتهم.

ومما تضمنته الدراسة ووفقاً لمعطيات الموضوع الذي تم تناوله يمكن أن نضع الاستنتاجات الآتية :

- أن مفهوم المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة جاء كنتاج لتطورات تاريخية – اجتماعية شهدها المجتمع الإماراتي، بوجود دولة حديثة قوية بكافة مجالاتها لا سيما الاقتصادية.
- المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني وعلاقته بالدولة اختلف عن المفاهيم المعاصرة، حيث تبين ذلك من خلال الدراسة، وذلك بالقياس على الدور التشاركي التكاملي بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، حيث تعمل هذه الشراكة على تنمية وخدمة المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- إن الاستقلالية لمؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة عن الدولة لا تعني نفي علاقة التأثير والتأثر بينهما، وذلك لأن الشأن الاجتماعي مجال مشترك بينهما وشرط النجاح لهما أن يعملان في أطار تكاملي تشاركي .
- انتشار ثقافة التطوع في اوساط المجتمع المدني الإماراتي عمل على وجود مؤسسات مجتمع مدني ترعى هذه الثقافة، مما عزز لوجود بيئة ديمقراطية، حيث الاتجاه نحو بناء مجتمع مدني من شأنه أن يزيد من المشاركة السياسية في الحياة العامة وأن يرسخ مفهوم المواطنة الحقة.
- خرج الباحث بتصور مفاده بضرورة التكامل والشراكة الفعلية بين الدولة والمجتمع المدني فهما وإن كانا يتمايزان بمؤسسات كل منهما وبوظائف هذه المؤسسات، ويترابطان بترابط وتفاعل تلك المؤسسات .
- تعمل مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة على ترسيخ مبدأ التعاون والشفافية والتنسيق في الأداء بين مؤسسات الدولة، وذلك من خلال دورها التكاملي في بناء دولة حديثة عصرية تقوم على رعاية حقوق الإنسان.

التوصيات:

- إعادة صياغة اللوائح والمواثيق الداخلية التي تتلاءم مع طبيعة مختلف مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتستند إلى أكبر قدر من الالتزام الطوعي للأعضاء والإدارات، بما يؤمن حياة ديمقراطية حقيقية داخل المنظمة والحكم الصالح والشفافية وعدم تضارب المصالح، وكذلك اللوائح والمواثيق التي تنظم العلاقة في ما بين مؤسسات المجتمع المدني القائم على التعددية والاحترام المتبادل والشفافية والتكامل.

– صياغة لوائح وآليات الشراكة الفعلية المتكافئة ما بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص، في ظل إستراتيجية وطنية لتعزيز الديمقراطية والتنمية والتحديث.

– العمل على تشجيع مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة كي تسهم في التحديث والتحول الديمقراطي والإصلاحات العميقة الشاملة، بالإضافة إلى وظائفها التخصصية النابعة من الطبيعة الخاصة لكل منها، وخدمة أعضائها والمجتمع الذي تستهدفه.

– بناء قدرات العاملين في هذه مؤسسات المجتمع المدني الإماراتية وخصوصًا الكادر الإداري فيما ذلك الدراسة الأكاديمية والدورات التدريبية والتأهيلية بحيث تصبح هذه المنظمات احترافية في أدائها لمهماتها مع كونها مؤسسات تطوعية.

– التخطيط الاستراتيجي السليم لمؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة، بحيث تكون برامجها مستدامة وبعيدة المدى.

– التمويل الوطني القائم على مصادر تمويل متنوعة معروفة ومكشوفة محلية وتستند إلى معايير علمية في تمويل مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة.

– إنشاء وحده مسئولة عن التخطيط والتصميم والتنفيذ والتقويم للبرامج التطوعية وخدمة المجتمع في وزارة الشؤون الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

– توجيه خطابات لأصحاب المؤهلات والخبرات المميزة وطلبة الجامعات الإماراتية ودعوتهم للمساهمة في التطوع لخدمة المجتمع.

– تنظيم لقاءات نوعية للعمل التطوعي تشارك فيها كافة الجهات المعنية لتفعيل الدور الاجتماعي لرجال الأعمال و تبادل الحوار حول التجارب والخبرات والمعوقات ومقترحات التطوير.

– تفعيل دور المرأة الإماراتية في ممارسة الأنشطة التطوعية المختلفة مع توفير التأهيل المناسب لهذه الممارسة و التركيز على الاهتمام بدعم المشروعات الإنتاجية المنزلية.

- تضمين المقررات الدراسية المدرسية أو الجامعية في دولة الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة موضوعات تتناول ثقافة التطوع وأهميته، ودوره التنموي والعمل على إيجاد علاقة تعاون وثيقة بين المدارس و الجامعات و تلك المؤسسات والأجهزة التطوعية.

- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية من أجل تحديد وسائل استقطاب المجتمـــع لممارســـة العمل التطوعي.

- أن تقوم الحكومة الاتحادية بتقديم الدعم المالي لمؤسسات المجتمع المدني في الدولة لتمكينهـــا من القيام بالنشاطات والخدمات التي تقدمها للمستفيدين، بهـــدف اســـتمرارية وديمومـــة هـــذه النشاطات وخصوصاً أن مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع الاجتماعي تأتي في مقدمة إعداد المنظمات العاملة في الدولة.

- أن تقوم الحكومة بدعم نشاطات مؤسسات المجتمع المدني، لرفع مستوى وعـــي مجتمعاتهـــا بحقوقهم الاجتماعية والسياسية، وقياس آثار هذه النشاطات على أداء المستفيدين منها.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم.

1) إبراهيم، حسنين توفيق (2005) ،النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2005.

2) الألباني، محمد ناصر الدين (1983)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، ط(2) الدار السلفية، الكويت والمكتبة الإسلامية الأردن.

3) الباز، راشد بن سعد (2002)، الشباب والعمل التطوعي :دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الجامعية في مدينة الرياض، مجلة البحوث الأمنية، ع 20 ، مارس.

4) البخاري، محمد بن إسماعيل (1980)، الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، ط(1)، المكتبة السلفية.

5) بشارة، عزمي (2008) ،المجتمع المدني دراسة نقدية ،ط3،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت .

6) بشارة، عزمي (2012) المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة المجتمع المدني العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية.

7) بطاطو، حنا(2006) ، العراق ج 1، ط 1، منشورات فرصاد، طهران.

8) بلقزيز، عبد الإله (2009) الدولة و المجتمع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث و النشر.

9) بيبرس، جون (1996)، **المتطوعون** والسلوك التنظيمي للعاملين بغير أجـــر؛ مراجعة عثمان محمود الخضر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 24.

10) توفيق، حسن(1992) ،بناء المجتمع المدني ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت.

11) تيزيني، طيب (2002)، من ثلاثية الفساد إلى قضايا المجتمع المــدني، دار جفرا للدراسات والنسر، دمشق.

12) ثابت، أحمد(1999)، الديمقراطية المصرية علـــى مـــشارف القـــرن القادم، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر القاهرة، الطبعة الأولى، يناير 1999.

13) الجابري، محمد عابد (2005)، في نقد الحاجة إلى الإصـــلاح، بيـــروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

14) الجابري، محمد عابد (2007) الديمقراطية وحقـــوق الإنـــسان، مركـــز دراسات الوحدة العربية.

15) جبار جمال ناصر(2009) ،مؤسسات المجتمع المدني في العراق ،حـــوار الفكر ،ع(9)،العراق .

16) الجبوري، عادل (2002)، المجتمع المدني في العـــراق، مجلـــة الملتقـــى، ع(2).

17) جواد، بلقيس محمد(2004) ، مؤسسات المجتمع المـــدني ،ط١، مؤســـسة الغدير الإعلامية ،2004.

18) الحبيب الحنجاني (1990) ،المجتمع المدني بين النظرية والممارسة ،مجلة عالم الفكر ،ع(3)،الكويت .

19) حرب، أسامة الغزالي (1987)، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

20) الحربي، حامد سالم (1997)، ضوابط الخدمة التطوعية، " رؤية تربوية إسلامية"، أبحاث وأوراق عمل المؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية، المنعقد بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

21) الحمد تركي(1998) ، نظرات المجتمع المدني وتحليل الحالة السعودية، الملتقى الخامس الكويت.

22) حنفي، ساري وطبر، ليندا(2006) ، المانحون والمؤسسات الدولية والمؤسسات غير الحكومية المحلية، الطبعة الأولى، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) رام الله.

23) الحوسني، سلطان بن هلال – مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في عُمان (2000 –2010).

24) خليفة، سحر محمد أحمد(2000)،**العمل التطوعي للمرأة في الدين**، جامعة الإسكندرية.

25) الدبل، صالح بن عبد الله (1996)، **المؤسسات الإسلامية ورعاية الأعمال الخيرية التطوعية**، مركز البحوث والدراسات الإسلامية.

26) الدويش، فيصل بندر (2010) – دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية في دولة الكويت.

27) ربيع، حامد،(1992)، نظرية القيم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

28) الركن، محمد عبد الله (1993) ، حقوق الإنسان في الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية، ضمانات وقيود، في حقوق الإنسان في العالم العربي، الشارقة، جمعية لاجتماعيين- جمعية الحقوقيين 1993.

29) الزبيدي، حسن لطيف (2007) ،موسوعة الأحزاب العراقية، ط١، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت .

30) الزهراني، علي بن إبراهيم (1998)، مجالات العمل التطوعي في الميدان التربوي، سلسلة مركز الدراسات والبحوث (3) ، ط (1) ، مؤسسة الشيخ عبد العزيز بن باز الخيرية.

31) سامي زبيدة ، صعود وانهيار المجتمع المدني في العراق من المجتمع العراقي ،ط1،معهد الدراسات الاستتراجية ،العراق ،2006.

32) سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة ،1992 .

33) سلسلة كتب المستقبل العربي (41) (2011)، حقوق الانسان الرؤى العالمية و الاسلامية و العربية، مركز دراسات الوحدة العربية.

34) سليم، نبيل محمد (2006)، مؤسسات المجتمع المدني والبناء السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 31 و32، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

35) السيد، مصطفى كامل (1997) ، مفهوم المجتمع المدني ومصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، جماعة تنمية الديمقراطية 2-3 نوفمبر ،القاهرة.

36) شكر، عبد الغفار (2003) ، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديموقراطية، سلسلة حوارات لقرن جديد، دار الفكر، ط:1 دمشق .

37) الشماس، عيسى (2008) ، المجتمع المدني(المواطنة والديمقراطية)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، الطبعة 18.

38) الشهراني، معلوي بن عبد الله (2006)، العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع – دراسة تطبيقية على العاملين في مجال العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

39) الصادق، عبد الله(2000) ، أهمية الدور الاقتصادي لجمعيات العمل التطوعي في البحرين، ندوة العمل التطوعي في بداية الألفية الثالثة، مملكة البحرين مارس .

40) صالح، محمد حامد،(2012) ، تدبير التمويل بالمؤسسات غير الحكومية وتعبئة الموارد..

41) الصاوي، علي (1993)، التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، الرياض، عدد 75.

42) الصبان، ريما(1998) ، المجتمع المدني في دولة الإمارات، الملتقى الخامس الكويت.

43) الصبيحي، احمد شكر (2008) مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

44) عادل عبد المهدي ، الاقتصاد العراقي –اقتصاد مرتهن– اقتصاد مـــافيوي، مجلة الثقافة الجديدة ،ع(305)،2002.

45) عبد الباقي، زيدان (1997)، علم الاجتماع المهني، دار الفكــر العربـــي، القاهرة.

46) عبد الرزاق، علاء (2003) ، الطائفية السياسية في العــراق –المــستقبل المنظور، المؤتمر ، ع(378).

47) عبد الرزاق، علاء(2005) ، معوقات المجتمع المدني في العراق ، مجلـــة معاً، ع(3)، آذار، بغداد .

48) عبد الرضا حسين الطعان ،الفكر السياسي الغربي الحديث ،جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ،لا سنة .

49) عبد الصادق، علي (2004) ،مفهوم المجتمع المــدني قــراءة أوليـــة،دار المحروسة:الطبعة الأولى،2004،القاهرة.

50) عبد الصادق، علي (2007) مفهوم المجتمع المدني، مكتبة الأسرة. الرسائل الجامعية.

51) عبد الله، ثناء فؤاد (1997)، آليات التغيير الديمقراطي فى الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

52) عبد الوهاب حميد رشيد ،التحول الديمقراطي والمجتمع المدني ،دار المدى للثقافة والنشر ،سوريا .

53) عرفة، محمد (2001)، تقرير حول المؤتمر الدولي،(العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي)، مجلة التعاون، ع 53 .

54) العساف، صالح،(1995) ، المدخل للبحث في العلوم السلوكية، الرياض، مكتبة العبيكان.

55) العكش، محمد أحمد نايف (2004)، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن (1999-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

56) علام، سعد طه (2007) التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي.

57) العلوي وآخرون، سعيد بن سعيد (1992)، المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

58) العلي، سليمان بن علي (1986) ، **تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية**، واشنطن: مؤسسة أمانة.

59) عمران، عمر جمعة(2004) ، دور المجتمع المدني في تحقيق، الديمقراطية، مجلة النبأ،ع(72)، تشرين الأول ،2004.

60) العمري، علي أحمد، الصريصري، دخيل الله محمد (1997) **مفهوم الخدمة التطوعية ومجالاتها**، أبحاث وأوراق عمل المؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية – بالمملكة العربية السعودية. مكة المكرمة ، جامعة أم القرى.

61) غباري، محمد سلامة (1983)، الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب في المجتمعات الإسلامية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

62) غليون، برهان(2003) ، اختيار الديمقراطية في سورية، دار بترا، دمشق.

63) الغيلاني، محمد (2005) ، محنة المجتمع المدني، مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية، دفاتر وجهة نظر، رقم (6)، ط1، 2005 مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء.

64) فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون، القاهرة ،1995 .

65) الفضلي، نادية فاضل عباس (2008)، دراسة في المجتمع المدني (العراق: أنموذجاً)، مجلة دراسات دولية، العدد الثامن والثلاثون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

66) فياض، عامر حسين (2005)، التعددية والمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر (محاولة فهم)، مجلة دراسات دولية، العدد 29، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون أول.

67) القباني، محمد بكر (1962)، نظرية المؤسسة العامة في القانون الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة.

68) قرشي، فريد،(1997) ، " تنمية الموارد لتمويل مشروعات المؤسسات الأهلية العربية"، لمؤتمر الثاني للمؤسسات الأهلية العربية، القاهرة.

69) قنديل أماني(2004) ، تطوير مؤسسات المجتمع المدني ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار نويار، القاهره.

70) كامل، نبيلة عبد الحليم (1977)، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة.

71) الكواري، علي (2006) أزمة الديمقراطية في البلدان العربية اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي، دار الساقي.

72) لافي، محمد علي (2001)، العمل التطوعي من منظور التربية الإسلامية،إربد، الأردن، جامعة اليرموك.

73) اللحياني ، مساعد منشط (1984)، **التطوع في الدفاع المدني والحماية المدنية**، الرياض، مطبعة الحميضي.

74) لدادوة، حسن وآخرون(2002) ، "علاقات المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، فلسطين.

75) مجموعة مؤلفين (2000)، تمكين المستضعف، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، (قضايا حركية (2))، القاهرة.

76) مجموعة مؤلفين (2006)، المجتمع العراقي –حفريات سيولوجية في الاثينات والطوائف والطبقات ، معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق.

77) محمد مورو، المجتمع المدني إشكاليات المصطلح والممارسة ـ المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية.

78) المشاقبة، أمين عواد (2001)، في التربية الوطنية والنظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطي، دار الحامد، عمان.

79) المغيربي، محمد زاهي (1995)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، القاهرة، مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية.

80) مكاوي، محمد،(2001) ، دور المساعدات في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، المركز العلمي للدراسات السياسية، تقرير وزارة الداخلية، مديرية الشئون العامة، دائرة الجمعيات.

81) موسى، عبد الحكيم موسى، **(1987)** ، دراسة استطلاعية لاتجاهات بعض أفراد المجتمع نحو مفهوم العمل التطوعي ومجالاته من وجهة نظرهم، مكة المكرمة، جامعة أم القرى ،كلية التربية.

82) نبي، سرست (2005–2006) – مفهوم المجتمع المدني في الفلسفة الحديثة .

83) النجار، باقر(1998) ، المنظمات الاهلية البحرينية، مناقشة مقولة المجتمع المدني، الملتقى الخامس الكويت.

84) ندوة (2010) المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية.

85) النعيم، عبد الله العلي (2005)، **العمل الاجتماعي التطوعي مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

86) النقيب، خلدون حسن (1998) ، تطور الوعي الاجتماعي والسياسي للمجتمع المدني، الملتقى الخامس، الكويت.

87) النوايشة، عايدة مسلم حمادة (2011) – دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية تحول ديمقراطي في الأردن.

88) نوفل، أحمد سعيد (1997)، معايير تصنيف الأحزاب السياسية، ندوة دور الأحزاب في التنمية السياسية، مركز الريادة للمعلومات، عمان.

89) هادي، رياض عبد العزيز (1995)، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، سلسلة آفاق، بغداد.

90) هلالي، محمود،(2010) ، قضايا وإشكاليات التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية، مجلة العلوم الاجتماعية، مركز بيسان للبحوث ، فلسطين.

- **المواقع الالكترونية:**

جريدة الصباح الإلكترونية – الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني 2011م
http://www.alsabaah.com/ArticleShow.aspx?ID=16396

الرقابة الإدارية – عبدالعزيز بن سعد الدغيثير – موقع المسلم نت -
http://www.almoslim.net/documents/rgabh.pdf

وزارة الشؤون الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة: Msa.gov.ae

وكالة إنباء الإمارات (وام) / إلقاء ألتشاوري مع المجتمع المدني للتعرف على جهود الدولة ،
Wam . org . ae

ثانياً : المراجع بالغة الانجليزية

- Blacher, M. (1989) “Living on the Margins. Night Shelter Use and Single Homelessness in a British City”, Ph.D thesis, Plymouth Polytechnic.
- Bluemel, Erik B. (2004), «The Nonprofit Implications of For-Profit Comm munity Development», University of Florida Journal of Law and Public Policy, U.S.A, Volume 16.
- Ehrenberg John , Civil society : The critical History an Idea , New York University press , New York : London , (1999)
- Gill M.L and Mawby, R.I (1990) “Volunteers in the Criminal Justice System”, Milton Keynes, Open University Press.
- Globalization: Flood or rescue? Cultural and political aspects: Frank J. and Julie Poly, Center for Arab Unity Studies (2010) The new masters of the world - mercenaries - Dawn, the Center for Arab Unity Studies, Jean Ziegler, (2004) the first global revolution (for a new global community) report of the Club of Rome, Alexander King and Bertrand, Center for Arab Unity Studies, (1992)
- Howell , Jude (2000) , Making Civil Society from the Outside , The European Journal of Development Research , Vol. 12, No.1, June.
- Lam, Wai-Fung and James L. Perry (2000), «The Role of the Nonprofit Sector in Hong Kong>s Development», Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, Volume 11, No. 4.
- Lewis, P. (1988) When Cash is a Drug”, Community Care: Inside the Volunteers Sector, 25, February.
- Mounsey, S.C. (1973) Resistance to the Use of Volunteers in a Probation Setting Some Practical Issues Discussed”, Canadian Journal of Criminology and Corrections, 15, 50-8. 18. Salas, L.

(1979) "Social Control and Deviance in Cuba", New York, Praeger.

- War and occupation in Iraq: report NGOs, James Paul and Celine Nahouri , Center for Arab Unity Studies (2007)

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1)

دليل الجمعيات ذات النفع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة

صندوق الزكاة
جمعيةأم المؤمنين النسائية بعجمان
جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات
جمعية أولياء امور المعاقين Handicapped Guardians association
جمعية الامارات للخيول العربية Emirates Arabian Horse Society
جمعية الامارات للفلك Emirates astronomical society
جمعية الامارات للغوص Emirates Diving association
جمعية الامارات للفنون التشكيلية Emirates Fine Arts Society
بيت الخير Beit Al Khair
جمعية دار البر Dar Al Ber Society
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية
هيئة الاعمال الخيريه Human Appeal International
وقفيات سنابل الخير Sanabel Charity
الجمعية الالكترونية لمتلازمة سانجد سقطي
بيت الخير beitalkhair
موقع الزكاة العالمي